

جامعة ابن خلدون - تيارت  
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الإقتصادية  
مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر  
في شعبة : العلوم الإقتصادية ، تخصص : إقتصاد نقدي وبنكي  
تحت عنوان



الأستاذ المشرف :

د. بولعباس مختار

من إعداد الطالبتين :

بن لعربي عودة

سي مرابط شيماء

لجنة المناقشة

د. عقبي لخضر أستاذ محاضر درجة - أ - رئيساً

د. بولعباس مختار أستاذ محاضر درجة - أ - مشرفاً ومقرراً

د. عمران بن عيسى أستاذ محاضر درجة - أ - مناقشاً

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2024/05/27 .

السنة الجامعية : 2024/2023

## إهداء

الحمد لله ما تم جهد ولا ختم سعي إلا بفضلته ولا تخطى العبد من  
عقبات وصعوبات إلا بتوفيقه ومعونته فنحمده على البدء والختام  
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أهدي ثمرة جهودي إلى الذين كانوا لي في الحياة ركنا شديدا وسندا  
عظيما ولا طالما أناروا لي ظلم الطريق والحافز الأكبر لبلوغي مبتغاي  
\*والديا الكريمين\*

وإلى كل أفراد أسرتي الصغيرة وعائلتي الكبيرة الذين كانوا لي دعما  
رغم إخفاقاتي

إلى من أحسنوا الظن بي ورأوا الخير بأعينهم وقلوبهم إلى رفاق  
الخطوات الأولى إلى من كانوا في السنوات العجاف  
سحبا ممطرا

\*أنا ممتنة لكم جميعا\*

(وآخر دعواتكم أن الحمد لله رب العالمين)



## كلمة شكر

بداية الشكر لله تعالى بالحمد والشكر  
على ما أولانا من توفيق وسداد ، فبنعمته تتم الصالحات  
نتقدم بأسمى وأجمل عبارات الشكر والإمتنان  
من قلوب فائضة بالمحبة والإحترام والتقدير ، شاكرين لك  
كل ما قدمته وما نصحت لنا به في إشرافك على هذا العمل  
، فلك منا كل الشكر والإمتنان  
\*الدكتور الفاضل بولعباس مختار\*  
كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذا  
العمل من قريب أو بعيد

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر
I	الفهرس
V	قائمة الجداول والأشكال
أ	مقدمة
<b>الفصل الأول : مفاهيم حول السياسة النقدية والبطالة</b>	
02	تمهيد
03	<b>1 : ماهية السياسة النقدية</b>
03	1.1 : مفهوم السياسة النقدية في الفكر الإقتصادي
03	1.1.1 : سياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي
03	2.1.1 : السياسة النقدية في التحليل الكينزي
04	3.1.1 : السياسة النقدية في التحليل النقدي
04	2.1 : مفهوم السياسة النقدية
04	1.2.1 : تعريف السياسة النقدية
04	2.2.1 : أهداف السياسة النقدية
05	3.2.1 : إتجاهات السياسة النقدية
06	3.1 : أدوات السياسة النقدية
06	1.3.1 : الأدوات الكمية
06	2.3.1 : الأدوات الكيفية
08	<b>2 : ماهية البطالة</b>
08	1.2 : البطالة في الفكر الإقتصادي
08	1.1.2 : البطالة في التحليل الكلاسيكي
09	2.1.2 : البطالة في التحليل النيوكلاسيكي
10	3.1.2 : البطالة في التحليل الكينزي
11	4.1.2 : النظريات الحديثة المفسرة للبطالة



12	2.2 : مفهوم البطالة
12	1.2.2 : تعريف البطالة
13	2.2.2 : أسباب البطالة
15	3.2.2 : آثار البطالة
16	3.2 : قياس ، أنواع البطالة وسبل علاجها
16	1.3.2 : قياس حجم البطالة
17	2.3.2 : أنواع البطالة
18	3.3.2 : وسائل علاج البطالة
21	3 : دور السياسة النقدية في إستهداف مشكلة البطالة
21	1.3 : أهم السياسات الكفيلة لمجابهة البطالة
21	1.1.3 : السياسة النقدية
21	2.1.3 : السياسة المالية
22	3.1.3 : التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لمعالجة البطالة
22	2.3 : أهم السياسات الإقتصادية الإصلاحية وفعاليتها والتحديات التي تواجهها في مجابهة البطالة
22	1.2.3 : أهم السياسات الإقتصادية الإصلاحية المتبعة في الدول النامية
23	2.2.3 : فعالية السياسة النقدية للحد من البطالة
24	3.2.3 : تحديات السياسة النقدية للحد من البطالة
24	3.3 : معالجة البطالة من خلال مقاييس السياسة النقدية
24	1.3.3 : خفض أسعار الفائدة
25	2.3.3 : زيادة الإنفاق الحكومي
25	3.3.3 : التخفيف الكمي
26	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على معدلات البطالة في الجزائر (2000 - 2023)</b>	
27	تمهيد
28	4 . تطور مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر
28	1.4 : تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2023)
28	1.1.4 : مفهوم الكتلة النقدية
29	2.1.4 : تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2008)

29	3.1.4 : تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2009 - 2016)
29	4.1.4 : تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2017 - 2023)
30	2.4 : تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2023)
30	1.2.4 : تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2012)
31	2.2.4 : تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2023)
31	3.4 : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2023)
32	1.3.4 : مفهوم التضخم
32	2.3.4 : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2012)
32	3.3.4 : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2023)
33	4.4 : تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2023)
33	1.4.4 : تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2012)
34	2.4.4 : تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2023)
35	<b>5 : تطور مؤشرات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2023)</b>
35	1.5 : تطور معدلات البطالة في الجزائر
35	1.1.5 : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2009)
36	2.1.5 : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2016)
37	3.1.5 : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2017 - 2023)
38	2.5 : تطور معدلات البطالة حسب المنطقة ونوع الجنس ونسب التشغيل خلال الفترة (2000 - 2023)
38	1.2.5 : تطور أحجام البطالة في الجزائر حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة (2000 - 2023)
39	2.2.5 : تطور معدلات البطالة في الجزائر حسب نوع الجنس خلال الفترة (2000 - 2023)
40	3.2.5 : تطور نسب البطالة حسب مؤشرات التشغيل خلال الفترة (2000 - 2023)
41	3.5 : برامج وسياسات التشغيل التي إعتمدتها الجزائر للحد من البطالة
41	1.3.5 : مفهوم سياسة التشغيل
41	2.3.5 : برامج وسياسات التشغيل التي إعتمدها الجزائر للحد من البطالة
43	3.3.5 : فعالية وإنعكاسات سياسة التشغيل في الجزائر
44	4.3.5 : تقييم نجاعة سياسات وبرامج التشغيل للحد من البطالة
<b>6 . نمذجة وإختبار علاقة التكامل المشترك بين السياسة النقدية والبطالة في الجزائر بإستخدام نموذج ARDL</b>	
46	1.6 : تحديد النموذج ومنهجية الدراسة

46	1.1.6 : عموميات حول نموذج ARDL
46	2.1.6 : تحديد نموذج الدراسة
47	3.1.6 : دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة
49	2.6 : تقييم النموذج
49	1.2.6 : تقييم نموذج ARDL الطويل والقصير الأجل
51	2.2.6: إختبار جودة النموذج (تشخيص بواقى النموذج)
53	3.2.6 : إختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج
55	4.2.6 : إختبار الشكل الدالي
55	3.6 : التفسير الإقتصادي
57	خلاصة الفصل
58	الخاتمة
61	قائمة المصادر والمراجع
65	ملخص الدراسة

أولا : الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
28	تطور الكتلة النقدية	( 01 - 04 )
30	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2012)	( 02 - 04 )
31	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2023)	( 03 - 04 )
32	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2012)	( 04 - 04 )
32	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2023)	( 05 - 04 )
33	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2012)	( 06 - 04 )
34	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2023)	( 07 - 04 )
35	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2023)	( 01 - 05 )
35	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2009)	( 02 - 05 )
36	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2016)	( 03 - 05 )
37	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2017 - 2023)	( 04 - 05 )
38	تطور معدلات البطالة حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة (2000 - 2023)	( 05 - 05 )
39	تطور معدلات البطالة حسب نوع الجنس خلال الفترة (2000 - 2023)	( 06 - 05 )
40	تطور معدلات البطالة حسب مؤشرات التشغيل خلال الفترة (2000 - 2023)	( 07 - 05 )
46	السلاسل الزمنية المشككة للنموذج القياسي	(01 - 06)
47	إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية بإستعمال إختبار (phillips - perron)	( 02 - 06 )
48	إختبار الحدود	( 03 - 06 )
49	نتائج نموذج تقدير تصحيح الخطأ ECM	(04 - 06)
50	النموذج قصير وطويل الأجل	( 05 - 06 )
52	نتائج إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء	( 06 - 06 )
53	نتائج إختبار تجانس التباين	( 07 - 06 )
55	نتائج إختبار Ramsey	( 08 - 06 )



ثانيا : الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
30	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2012)	( 01 - 04)
31	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2023)	( 02 - 04)
32	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2012)	( 03 - 04)
33	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2023)	( 04 - 04)
33	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2012)	( 05 - 04)
34	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2023)	( 06 - 04)
35	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2009)	( 01 - 05)
36	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2016)	( 02 - 05)
37	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2017 - 2023)	( 03 - 05)
38	تطور معدلات البطالة حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة (2000 - 2023)	( 04 - 05)
39	تطور معدلات البطالة حسب نوع الجنس خلال الفترة (2000 - 2023)	( 05 - 05)
40	تطور معدلات البطالة حسب مؤشرات التشغيل خلال الفترة (2000 - 2023)	( 06 - 05)
52	إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	( 01 - 06)
54	المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM	( 02 - 06)
54	المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM of Squares	( 03 - 06)

إن هدف أي نظام إقتصادي في العالم هو تحقيق النمو والإستقرار الإقتصادي وذلك من خلال إتباع سياسات تعمل على تحقيق ذلك ، ومن بين هذه السياسات الإقتصادية ، السياسة النقدية التي تحتل مكانة هامة في إرساء مقومات النمو الإقتصادي نظرا لدورها الجوهرى والفعال في معالجة الظواهر والإختلالات الإقتصادية التي تزعزع إستقرارها كظاهرة البطالة التي كانت ومازالت محور دراسة الباحثين وصناع القرار لما تصنعه من ضغوط على الدولة في الوصول إلى الأهداف المسطرة كونها حاجز يمنع الوصول إلى التوظيف الكامل وعقبة أمام تحقيق النمو الإقتصادي .

والجزائر على غرار باقي دول العالم مازالت تتنازل وتشق معركة كبيرة من أجل النهوض بإقتصادها والمحافظة على إستقراره ونموه ، خاصة بعد خروجها من الإقتصاد الموجه ودخولها إلى إقتصاد السوق وهو الأمر الذي حتم عليها الدخول في إصلاحات هيكلية مست الأوضاع الإقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة وبذلك توجت هذه الأخيرة لأخذ مكانة هامة في ضبط الإقتصاد والتحكم في حجم التداول النقدي والحفاظ على المستوى العام للأسعار وغيرها من المتغيرات الإقتصادية الأخرى ، إلا أنها واجهت عدة إختلالات في إرساء مقومات النمو التي تطمح إلى الوصول إليها ، ومنها البطالة التي شهدت إرتفاعا متواصلا رغم مجهودات الدولة في هذا الشأن ، وعليه قررت الدولة الجزائرية توجيه الأنظار نحو التشغيل من خلال رصد مبالغ معتبرة لتجسيد برامج وسياسات وآليات على أرض الواقع من شأنها إستحداث مناصب شغل جديدة للشباب البطال والتخفيف من حدة البطالة وذلك في ظل إنتعاش الربيع البترولي وتحسن الأوضاع الإقتصادية ككل ، وفي ظل هذه الوقائع يمكننا طرح الإشكالية التالية :

**. ما مدى تأثير السياسة النقدية على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 . 2023 ؟**

**\* الأسئلة الفرعية :**

وتحت ضوء الإشكالية المحورية يمكننا إستخلاص الأسئلة الفرعية التالية :

- كيف تساهم السياسة النقدية في ضبط الإقتصاد ورفع مستويات التشغيل والتخفيف من البطالة في الجزائر ؟

- ماهي أهم أدوات السياسة النقدية التي إعتمدها الحكومة الجزائرية للتأثير على معدلات البطالة ؟

- ماهو تأثير أدوات السياسة النقدية على معدلات البطالة ؟

**\* فرضيات الدراسة :**

قمنا بتحديد جملة من الفرضيات لتكون محل إختبار في دراستنا والعمل على إثبات صحتها من عدمها كمايلي:

- إحتلت السياسة النقدية الصدارة في هيكل السياسات الإقتصادية في الجزائر من خلال إطلاق برامج وسياسات

مكنك من خلق فرص عمل وخفضت من معدلات البطالة .

- إعتمدت الجزائر على أدوات هامة للسياسة النقدية والمتمثلة في الكتلة النقدية ومعدل إعادة الخصم للتأثير على

البطالة .

- تؤثر أدوات السياسة النقدية إيجابا على معدلات البطالة .

**\* أهمية الدراسة :**

وتتمثل في ترك أثر دراستنا للأجيال القادمة وإثراء معارفهم من خلال التعريف بالسياسة النقدية كآلية فعالة كفيلة بمعالجة إحدى الظواهر المستعصية الحلول ألا وهي البطالة التي كانت ومازالت تشكل هاجس لكل من الدولة والفرد على حد سواء وتقييم مدى نجاعتها وفعاليتها في معالجة هذه الظاهرة .

**\* أهداف الدراسة :**

نطمح من خلال دراستنا إلى مايلي :

- لفت الإنتباه إلى ماتوصلت إليه مؤشرات السياسة النقدية في مجابهة ظاهرة البطالة في الجزائر .
- الإفصاح عن مختلف برامج وسياسات التشغيل التي تبنتها الحكومة الجزائرية لإمتصاص البطالة .
- إبراز أهمية الأدوات الإحصائية في التفسير والتنبؤ بالظواهر الإقتصادية وتجنب الوقوع في إختلالات مماثلة في المستقبل .

**\* أسباب إختيار الموضوع :**

كان إسرارنا للقيام بدراسة هذا الموضوع للأسباب التالية :

- التعريف بالمجهودات المبذولة من طرف الدولة في تحريك وتيرة التنمية بإستخدام السياسة النقدية بإعتبارها السلطة النقدية الوحيدة في البلاد .
- الإهتمام بموضوع البطالة بإعتبارها ظاهرة أصبحت تلامس يومياتنا ، ووصل صداها إلى مختلف أطراف المجتمع ، والتعرف على أهم الأساليب والطرق الكفيلة بمعالجتها .
- إعتبار كل من السياسة النقدية والبطالة مواضيع تزخر بمفاهيم جديدة تسمح بزيادة الرصيد المعرفي للباحث .
- محاولة إعطاء نظرة جديدة للشباب البطال من خلال التعريف أكثر ببرامج وسياسات التشغيل التي تعتمدتها الحكومة من حين لآخر .

**\* حدود الدراسة :**

ركزت دراستنا البحثية على السياسة النقدية والبطالة في الجزائر كإطار مكاني ، أما الإطار الزمني فكان خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023 وذلك لمعرفة آخر المستجدات فيما يخص السياسة النقدية ومدى فاعليتها في التأثير على معدلات البطالة في الجزائر .

**\* منهج الدراسة :**

- للإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم الإعتماد على :
- المنهج الوصفي : كانت بداية عملنا هذا هي التعريف بمتغيرات الدراسة من الجانب النظري كتمهيد للجانب التطبيقي ، حيث تم وصف ظاهرة البطالة والسياسة النقدية ودورها في معالجتها .
- المنهج التحليلي: حاولنا جمع البيانات الإحصائية محل الدراسة ثم تفرغها في جداول وتمثيلها بيانيا ثم تحليلها من وجهة نظرنا كطلاب إقتصاديين .

- المنهج القياسي : إعتدنا في ذلك على الأدوات القياسية والإحصائية لدراسة العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية والبطالة من خلال صياغة النموذج القياسي وتقديره ثم إختبار الفرضيات وبالتالي التوصل إلى تأكدها أو نفيها في نهاية الدراسة وكان ذلك بالإستعانة ببرنامج (Eviews10) وبرنامج (Excel) .

\* الدراسات السابقة :

حاولنا عرض دراسات مماثلة تصب في نفس حيثيات موضوعنا لإثراءه وتدعيمه وتحقيق إضافة علمية لمختلف الجهود السابقة كالآتي :

- **دراسة لـ : أوكيلي إلهام 2017** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان تحت عنوان مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة "حالة الجزائر" ، حيث نصت هذه الدراسة على أن الجزائر تمكنت من تخفيض معدلات البطالة في السنوات الأخيرة وذلك من خلال إنتهاج مجموعة من البرامج والسياسات التشغيلية التي حققت نتائج إيجابية لكن أغلبها كانت غير فعالة لصعوبة التحكم في تسييرها من جهة ومن جهة أخرى أن المناصب التي توفرها هي مناصب عمل غير دائمة وبذلك أثبتت السياسة النقدية قدرتها النسبية في التقليل من حدة البطالة لأنها لم تولي الإهتمام اللازم بمستويات ومتطلبات التشغيل بل التركيز على مكافحة التضخم وتحقيق إستقرار الأسعار .

- **دراسة لـ : بوحنيكة حاتم وبن عبد الله رائد 2022** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ، ميلة تحت عنوان أثر أدوات السياسة النقدية على البطالة - دراسة حالة الجزائر (1990 - 2018) ، حيث كان الهدف من هذه الدراسة هو إبراز الدور الفعال لأدوات السياسة النقدية في معالجة البطالة وتحديد مدى تأثير هذه الأخيرة بالتغيرات التي تحصل في السياسة النقدية ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أنه بفضل الإصلاحات التي عرفتها السياسة النقدية في الجزائر تم إعادة الإعتبار لها من خلال فعاليتها في تطبيق أدواتها لدعم النمو الإقتصادي والحد من البطالة وذلك بفضل البرامج التنموية التي إستحدثتها الجزائر والتي إستطاعت بواسطتها تخفيض معدلات البطالة بشكل كبير، وأن هذا الإنخفاض يكون بتطبيق سياسة مالية توسعية بالمحاذاة مع السياسة النقدية وكذا إتباع تدابير ذات طابع سياسي .

- **دراسة لـ : طيايبة حياة ومشقق أحلام 2019** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي بجامعة محمد بوضياف ، المسيلة تحت عنوان أثر السياسة النقدية على البطالة في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001 - 2017 ، وقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى تأثير السياسة النقدية على البطالة في الجزائر بعد تطرقها إلى تحليل العلاقة بينهما من خلال الآليات المتخذة من طرف هذه السياسة للحد من البطالة ، ومن نتائج هذه الدراسة تبين أن سياسة أجهزة التشغيل في الجزائر إستطاعت وبشكل كبير التخفيض من معدلات البطالة وذلك عبر إستحداث مناصب شغل وخاصة لفئة الشباب ، إضافة إلى ذلك إعتمدت السياسة النقدية على أدواتها غير المباشرة للتأثير على البطالة وذلك راجع إلى عدم فعالية الأدوات المباشرة نتيجة العديد من الأزمات في النظام المصرفي وعدم إستقرار أسعار المحروقات وكذا عدم التحكم في إدارة السياسة النقدية نتيجة الإصدار



المفرط وغير المبرر للنقود خصوصا بعد 2014 ، ومنه خلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة لم يكن لها دور في التأثير على البطالة نظرا لتوجهاتها الإنكماشية التي إتخذتها الحكومة \* صعوبات الدراسة : إثر إنطلاقنا في هذه الدراسة واجهتنا بعض العراقيل والعقبات خاصة في الجانب التطبيقي تمثلت في :

- صعوبة الحصول على البيانات الإحصائيات للسنوات الأخيرة أي من 2020 إلى 2023 .
  - تباين البيانات الإحصائية من مصدر إلى آخر وبذلك إعتدنا على البيانات الأكثر تداولاً .
  - قلة المراجع التي تناولت هذا الموضوع خلال الفترة الأخيرة خصوصا من 2000 إلى 2023 .
- \* هيكل الدراسة :

حسب مقتضيات الإشكالية المطروحة في معالجة الموضوع ، قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين خصص الفصل الأول إلى الجانب النظري تحت عنوان مفاهيم حول السياسة النقدية والبطالة تناولنا فيه ماهية السياسة النقدية ثم ماهية البطالة وأخيرا دور السياسة النقدية في إستهداف مشكلة البطالة .

في حين تضمن الفصل الثاني الجانب التطبيقي تحت عنوان دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على معدلات البطالة في الجزائر (2000 - 2023) متضمنا هو الآخر تطور مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر وكذا تطور مؤشرات البطالة في الجزائر وأخيرا دراسة تحليلية قياسية .



الفصل الأول

مفاهيم حول

السياسة النقدية والبطالة

**تمهيد**

إن مسعى أي نظام إقتصادي لأي دولة هو تحقيق الإستقرار الإقتصادي وذلك من خلال إتباع سياسات إقتصادية فعالة تساهم في إرساء مقومات النمو وتحقيق الإستقرار النقدي ، ومنها السياسة النقدية التي أخذت مكانة هامة من بين السياسات الإقتصادية الأخرى لتمكنها من حل معظم المشاكل الإقتصادية ، وأهمها ظاهرة البطالة التي أصبحت تهدد إستقرار الكثير من الدول وتعد محور إهتمام العديد من المفكرين الإقتصاديين وإمتد الإهتمام إلى الخبراء الإقتصاديين وإلى صناع القرار في محاولة منهم لتفسير الخلل القائم في سوق العمل وطرح البدائل والعلاجات الكفيلة لمعالجة هذه الإشكالية .

وعلى ضوء ذلك تم التطرق في هذا الفصل إلى المفهوم الشامل لكل من السياسة النقدية وأهم النظريات المفسرة لها وكذا أدواتها ، ثم ماهية البطالة متناولين فيها مفهومها وأهم المدارس التي تعمقت في تحليلها ثم أنواعها وسبل علاجها ، وفي الأخير تطرقنا إلى الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في إستهداف البطالة .

## 1 : ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم الوسائل الفعالة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية في هذا العصر، وبالرغم من التطورات الكبيرة التي يشهدها العالم وتواليها مع أزمات اقتصادية فتاكة جعلت العلماء سابقين للتفكير في حلول عاجلة غير آجلة لمعالجة هذه الأزمات ، لذلك تعد السياسة النقدية من السبل التي يمكن اللجوء إليها للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي .

### 1.1: مفهوم السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

#### 1.1.1: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي

لقد أسفرت الدراسات النقدية السابقة للنظرية الكلاسيكية " نظرية كمية النقود " خلال القرن السادس عشر عن مجموعة آراء كانت إمتداد للفكر الكلاسيكي ، حيث كانت آراء الفيزوقراط تركز على أهمية تأثير النقود على المستوى العام للأسعار فقط ، عكس التجاريون الذين بينوا أن النقود متغير اقتصادي هام يؤثر في المستوى العام للنشاط الاقتصادي ككل ، وكانت آرائهم أكثر واقعية لما سبق في هذا القبيل. (محمد ز.، 2018، صفحة 16) حيث ومن وجهة نظر الكلاسيك فإن هذه النظرية يترتب عليها زيادة بنفس القدر وفي نفس الإتجاه في المستوى العام للأسعار ، بحيث أن أي تغير يحدث في الأول ( النقود المعروضة ) ينعكس بنفس القدر على الثاني ( المستوى العام للأسعار) دون أدنى تأثير على الإقتصاد الوطني ، وهذا ما أدى إلى إفتراض أن النقود تؤدي وظيفة واحدة ألا وهي وسيط للتبادل مما يفيد حياد النقود ، ومن أجل هذا إعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية ، سياسة محايدة ودورها هو خلق النقود اللازمة من أجل المعاملات . (الفار ب.، 2017، صفحة 17) ومن كل هذا إتضح أن الفكر الكلاسيكي يعكس أول مرحلة للنظرية النقدية في حين كان إهتمام أهل الإقتصاد في دراسة العوامل المؤثرة على المستوى العام للأسعار، وبذلك تسيطر السلطات النقدية على الوضع .

#### 2.1.1: السياسة النقدية في التحليل الكينزي (نوال، 2018، صفحة 10)

إن إستمرار الأزمة الاقتصادية 1929 لعدة سنوات ، والعجز الذي عرفته النظرية الكلاسيكية عن معالجتها لهذه الأزمة وما خلفته من آثار سلبية ، نتج عنه زيادة الإهتمام بدراسة سلوك النقود وأثرها على النشاط الاقتصادي وهذا ما أدى إلى ظهور النظرية الكينزية على يد "جون مينارد كينز" والتي تضمنت في تحليلها بعض الفرضيات ألا وهي :

\*توجهت إهتمامات كينز إلى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة) والبحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني .

\*رأى بأن الأفراد يفضلون الإحتفاظ بالنقود لذاتها ، وذلك راجع إلى دوافع مختلفة أهمها المعاملات والمضاربة والإحتياط .

\*قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة ( دافع المضاربة ) وأخذ لتفضيل السيولة في الإعتبار من أجل تحليل أثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي .

\*جاء بنظرية عامة للتوظيف التي تعالج كل مستويات التشغيل كما أنها جاءت لتفسير البطالة والتضخم



باعتبارهما ينتجان عن تقلبات حجم الطلب الكلي الفعال .

\* إهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن ، فهو يرى أن حجم كل من الإنتاج والتشغيل والدخل يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال الذي يتكون من عنصرين أساسيين وهما الطلب على السلع الإستهلاكية والطلب على السلع الإستثمارية .

### 3.1.1: السياسة النقدية في التحليل النقدي (خيرة، 2015، صفحة 24)

بعد التطرق لأهم ما جاءت به النظرية التقليدية والنظرية الكينزية في تحليلها للأزمات الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك ، وبعد فشل كل منها في الحد من تلك الأزمات جاءت النظرية النقدية المعاصرة بزعامة ميلتن فريدمان لتعيد الحياة إلى النظرية التقليدية ولكن بحلة جديدة ، مما أعاد التأكيد على الدور الرئيسي للنقود في النشاط الإقتصادي ، وفي إطار نظريته للثروة اعتبر النقود جزءا منها وأن الإحتفاظ بالنقود يكون له إرتباط بكلفة الإحتفاظ بها والمنافع التي تتولد عن الإحتفاظ بهذه النقود ، ومنه " النظرية المعاصرة للنقود " هي إمتداد للفكر الكلاسيكي لكن بثوب جديد وأدوات واقعية وأكثر نجاعة وهي تقوم على مجموعة من الإفتراضات وهي:

➤ إستقلال الكمية النقدية (عرض النقود) عن الطلب على النقود .

➤ إستقلال دالة الطلب على النقود وأهميتها .

➤ الطلب على النقود يتوقف على نفس الإعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات .

➤ عدم خضوع الأعوان الإقتصاديين إلى الخداع النقدي .

فلقد أشار فريدمان إلى أنه طالما الإقتصاد لم يصل إلى مستوى التشغيل الكامل فإن أي زيادة في النقود ستؤدي إلى زيادة الدخل والتشغيل ، ويبقى التأثير كذلك حتى تقترب من مستوى التشغيل الكامل وترتفع حينها الأسعار وبالتالي فإن النظرية النقدية المعاصرة تقوم على عدم إفتراض التشغيل الكامل أي حجم الإنتاج هو عنصر متغير عكس ما يراه التقليديون .

### 2.1: مفهوم السياسة النقدية

#### 1.2.1 : تعريف السياسة النقدية

تعرف على أنها مجموعة من الإجراءات والأساليب المتعددة والمتنوعة التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة في إدارة كل من النقود ، الإئتمان وتنظيم السيولة اللازمة للإقتصاد الوطني ، وذلك لتحقيق أهداف الدولة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية . (شاويش و.، 2011، صفحة 156)

كما تعرف أيضا بأنها إحدى أدوات السياسة الإقتصادية والتي تهتم بإدارة شؤون النقد في بلد ما من أجل تحقيق أهداف معينة. (نصير، 2022، صفحة 8)

#### 2.2.1: أهداف السياسة النقدية

إن تطور الفكر الإقتصادي تزامن مع تطور أهداف السياسة النقدية ومن أهم هذه الأهداف نجد :

• المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل وتشترك في ذلك السياسة المالية حيث تقوم على زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد وذلك لزيادة الطلب الفعال فيزيد الإستهلاك والتشغيل .

- تحقيق الإستقرار في الأسعار .
- ضمان قابلية صرف العملة والحفاظ على قيمتها الخارجية .
- زيادة وتشجيع النمو الإقتصادي .
- العمل على تحقيق التوازن الداخلي والخارجي .
- المساهمة في تأسيس أسواق مالية ونقدية متطورة .
- المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية والأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات (السوق النقدي والسوق المالي ) بما يخدم تطوير الإقتصاد . (زاهية م.، 2017، صفحة 43)

### 3.2.1: إتجاهات السياسة النقدية

لقد قسم الإقتصاديون السياسة النقدية إلى ثلاث أنواع ، لتتماشى مع الوضع الإقتصادي السائد في البلد .

#### 1.3.2.1: السياسة النقدية التوسعية

فهي السياسة التي تهدف إلى زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة القدرة الشرائية لأفراد المجتمع ، حيث تسعى الحكومة من خلال البنك المركزي إلى زيادة حجم النقود المتداولة في أيدي الأفراد . وتعرف أيضا بأنها السياسة التي تتخذها الدولة عندما تواجه معدل بطالة مرتفع خلال الركود الإقتصادي وغالبا ما يقال أن السياسة النقدية التوسعية تهدف إلى زيادة عرض النقود ، ويستخدم هذا النوع من السياسات لمعالجة الركود الإقتصادي ، بالإضافة إلى تدعيم البناء الإقتصادي ، وذلك بإستعمال مختلف أدوات السياسة النقدية والتي تعمل على توفير السيولة النقدية ، مما أدى إلى تنامي تدريجي في الطلب الكلي وتطبيق الفجوة الإنكماشية . (أمين غ.، 2020، صفحة 5)

#### 2.3.2.1: السياسة النقدية الإنكماشية

إن السياسة الإنكماشية هي مقياس نقدي يشير إما إلى تخفيض الإنفاق الحكومي ، وخاصة الإنفاق بالإستدانة أو إلى خفض البنك المركزي إلى معدل التوسع النقدي ، وهي أداة من أدوات الإقتصاد الكلي المصممة لمكافحة التضخم المتزايد أو أي تشوهات إقتصادية أخرى أحدثتها المصارف المركزية أو التدخلات الحكومية (طروم، 2019) وتستخدم هذه السياسة لمعالجة التضخم والقضاء على الفجوة التضخمية التي تنتج عن عدم الطلب الكلي من جهة وعدم وجود العرض الكلي من جهة أخرى ، ومن أجل تحقيق أهداف هذه السياسة تقوم السلطات النقدية بالحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي ، وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات مما يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي إلى أن يصل لمستوى العرض الكلي . (علي م.، 2020)

#### 3.3.2.1 : السياسة النقدية المرنة ( ذات إتجاه مختلط )

حيث يتفق العلماء ككل على أن هذه السياسة تناسب البلدان النامية التي تعتمد على الزراعة الموسمية أو على تصدير المواد الأولية إلى الخارج ، وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي بإتباع هذه السياسة بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع (النقود) في مرحلة بدأ الزراعة وتمويلها ، ويقلل من حجم النقود في مرحلة بيع المحاصيل كمحاولة منه لحصر آثار التضخم . (أمين غ.، 2020، صفحة 7)

3.1 : أدوات السياسة النقدية

1.3.1 : الأدوات الكمية (الغير مباشرة )

حيث تتمثل في مجموعة الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر للتأثير على مستوى الائتمان في إقتصاد ما، ومن أهم هذه الأدوات نجد :

1.1.3.1: المعدل الإحتياطي القانوني

تتمثل سياسة الإحتياطي القانوني أو الإلزامي بما يفرضه البنك المركزي على المصارف التجارية من الإحتفاظ بنسبة معينة من الودائع كإحتياطيات وبدون مقابل ، حيث يلتزم كل مصرف تجاري إلى الإحتفاظ بها في شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي والهدف المباشر من هذا الإحتفاظ هو ضمان سلامة أموال المودعين وتستخدم هذه الأموال لإقراض البنوك التي تتعرض لأزمات أو نقص في السيولة للمحافظة على مراكزها المالية. (لعونة، 2020، صفحة 21)

2.1.3.1 : معدل إعادة الخصم

هو سعر الفائدة التي يتحصل عليها البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق تجارية كان قد تم خصمها سابقا من عملائها ، ويسمى أيضا بسعر البنك .

وتعتبر هذه السياسة من أقدم الأدوات التي إستخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان ، فإذا أراد البنك المركزي التقليل من كمية النقود المعروضة فإنه يقوم برفع سعر إعادة الخصم ، وإذا أراد زيادة كمية النقود المعروضة فإنه يقوم بتخفيض سعر إعادة الخصم . (قسول، 2019، صفحة 50)

3.1.3.1 : عمليات السوق المفتوحة

وتتمثل في قيام البنك المركزي بشراء (طلب) أو بيع (عرض) بعض الأصول التي يمتلكها مثل أدونات الخزينة أو السندات الحكومية أو الأوراق المالية بهدف تحويلها إلى أصول نقدية وإمتصاص السيولة ، وبالتالي زيادة المعروض النقدي أو تقليصه بهدف التأثير في سوق النقد مباشرة . (لعونة، 2020، صفحة 28)

2.3.1 : الأدوات الكيفية (المباشرة )

1.2.3.1 : سياسة تأطير الائتمان

هو عبارة إجراء تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال السنة ، حيث يقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية ، حيث لا يتجاوز إرتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة وفي حال الإخلال بهذا الإجراء تتعرض البنوك التجارية إلى عقوبات متباينة ، ولهذا تعتبر سياسة تسقيف القروض أداة للرقابة على القروض للإقتصاد . (رشيدة، 2015، صفحة 25)

2.2.3.1 : السياسة الإنتقائية للقروض

تهدف هذه الإجراءات الإنتقالية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض ومراقبة توزيعها، وعادة ما تكون هذه القروض في شكل سقف مخصصة لأهداف معينة ، والهدف منها هو التأثير على إتجاه القروض

نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع لآخر. (فايزة، 2020، صفحة 22)

### 3.2.3.1 : هامش القروض بالسندات

حيث نقصد بالهامش هو الفرق بين القيمة الإسمية للسندات المقدمة كضمان للقرض (الحليح، 2014\_2015، صفحة 03) ، ويعتبر من أهم الأدوات النوعية ذلك لأنه يمكن السلطات النقدية التحكم في التمويل المصرفي ذلك عن طريق تنظيم هذا التمويل بضمان السندات وفق تحديد الهامش المطلوب ، وعليه يقوم البنك المركزي برفع نسبة الهامش للإقراض في حالة ما إذا كان تضخم من أجل التقليل من التمويل الممنوح في بعض القطاعات الحساسة دون التأثير في غيرها والعكس في حالة الإنكماش. (السبهاني، 2016، صفحة 59)



2 : ماهية البطالة

تهدف دراستنا من خلال هذا الجزء إلى تحديد طبيعة مفهوم البطالة ، من خلال التوسع في إبراز إطارها النظري والتطرق لأنواعها وطرق قياسها بالإضافة إلى محاولة تحديد أهم الأسباب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى إنتشارها في المجتمعات مع الإشارة إلى أهم الآثار السلبية التي تتجم عنها وكذا الحلول الكفيلة بإستهدافها .

1.2 : البطالة في الفكر الإقتصادي

تمثل ظاهرة البطالة إحدى أهم التحديات التي واجهها مختلف المفكرين الإقتصاديين وعلى رأسهم آدم سميث ، جون ستيوارت ميل وجون ماينارد كينز وغيرهم حيث تعمقوا في تحليلها وتفسيرها والعمل على إيجاد حلول فعالة لمعالجتها ويمكن توضيح ذلك كمايلي :

1.1.2: البطالة في التحليل الكلاسيكي

يركز الإقتصاديون الكلاسيك في طليعتهم آدم سميث ، جون ستيوارت ميل وغيرهم في تحليلهم على المدى الطويل حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية وتراكم رأسمال والنمو الإقتصادي والطاقت الإنتاجية للإقتصاد ، كما يركز إهتمامهم على البعد الإجتماعي والسياسي للظاهرة الإقتصادية .  
ومن أهم ركائز ودعائم الفكر الإقتصادي الكلاسيكي مايلي :

يؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام وأن كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له وفقا لقانون المنافذ لساي وأن التبادل يكون على أساس المقايضة ولا مكان للنقود أي تساوي الإدخار والإستثمار وإستحالة حدوث البطالة وأن التوازن الإقتصادي هو توازن التوظيف الكامل وفي حالة وجود بطالة فإن الأجور كفيلة بإستيعاب اليد العاملة العاطلة ذلك أن تخفيض هذه الأخيرة سيرفع مستوى الأرباح ومنه زيادة الإستثمار وبالتالي رفع مستوى التشغيل ولم يستبعد الكلاسيك إمكانية حدوث البطالة لكنهم صنفوها ضمن البطالة الإختيارية لأن العمال يفضلون التعطل على أن يتقاضوا أجورا منخفضة . (العايب، 2010، صفحة 21/20)

- كما نادوا بعدم تدخل الحكومة أو النقابات تحت شعار دعه يعمل أتركه يمر مع ضرورة أن تسود المنافسة التامة في السوق أي لامكانة للإحتكار . (بن هلال و رحال، 2015، صفحة 29/30)  
- وأن التوازن يحدث بصفة تلقائية وذلك لتأثرهم بمبدأ قوانين الطبيعة الخالدة أي هناك قوانين لا يمكن تغييرها إذ تتحكم في تسييرها قوى أكبر وأعلى من قوة البشر . (عيسى آ.، 2010، صفحة 34)  
- معالجة البطالة عند الكلاسيك :

يرى الكلاسيك أن معالجة البطالة تتم بشكل تلقائي حيث تميل الأجور في هذه الحالة نحو الإنخفاض بسبب الفائض في العمالة ، وهذا ما يخلق تنافس بين العمال للظفر بالعمل وأن أرباب العمل يقومون بالإنتاج بتكاليف أقل مما يجعلهم يحققون أرباح أكبر تجعلهم يوسعون من إستثماراتهم فيزيداد الطلب على العمالة وتختفي بذلك البطالة مما يؤدي إلى عودة الأجور إلى الإرتفاع من جديد وهكذا يرى الكلاسيك أن القضاء على البطالة هو رهن ميل الأجور نحو الإنخفاض وبالتالي يرفضون أي تدخل من الحكومة للتأثير على الأجور والأسعار

لأن ذلك سيزيد من تأزم الوضع . (بن هلال و رحال، 2015، صفحة 31)  
**نقد النظرية الكلاسيكية :**

- إن الحرية الاقتصادية تكفل للطبقة البرجوازية حق القيام بإستغلال العمال ودفع أجورهم حسب قانون العرض والطلب وبالتالي هناك إجحاف في حقوق ومجهود العمال في غياب السماح بأي تدخل حكومي أو نقابي أما حيادية النقود التي إعتدوا عليها في تحليلهم وجعلهم لدورها كمستودع للقيمة لإيمانهم بأن العرض يخلق الطلب فكانت أزمة الكساد العالمية سنة 1929 وما أنجر عنها من بطالة فيما بعد جوابا عن خطأ فرضيتهم . (بن هلال و رحال، 2015، صفحة 32)

- إعتقد الكلاسيكيون أن الإدخار والإستثمار سيتعادلان عند مستوى التشغيل التام نظرا لمرونة أسعار الفائدة ولم يوافقوا على فكرة أن الإدخار سوف يؤدي إلى حدوث قصور في الإنفاق وبالتالي حدوث البطالة. (الخير، 2019، صفحة 108)

### 2.1.2: البطالة في التحليل النيو كلاسيكي

لقد إعتد التحليل النيوكلاسيكي على نظرية التوازن العام الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل حيث يرتبط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل وأن التوازن يتحقق في سوق العمل عند تعادل العرض والطلب على العمل ويتناسب هذا التوازن مع مستوى التشغيل التام ، أما وجود بطالة فإن سببه هو إرتفاع الأجر مقارنة بالإنتاجية الحدية للعمل من جهة والمساومة بين أرباب العمل لتحديد الأجر الإسمي من جهة أخرى وبالتالي فالعمال هم من يحددون أجورهم الحقيقية وبالتالي مستوى التشغيل وكل بطالة عند هذا الأجر فهي إرادية . (العابب، 2010، صفحة 23/22)

**ومن أهم المبادئ التي جاءت بها المدرسة النيو كلاسيكية نذكر مايلي :** (سعاد ن، 2016، صفحة 20)

- ميكانيزمات السوق الحرة هي الأداة الوحيدة التي ينظم الإقتصاد على أساسها .
- الأزمات والبطالة هي ظواهر ظرفية وعابرة تنتج عن عوامل غير إقتصادية .
- البطالة الدائمة إن وجدت هي إرادية وناتجة عن جمود الأجر وعدم مرونتها .
- تشريعات العمل والدور السلبي الذي تلعبه الدولة والنقابات هي المسؤولة عن البطالة .

**أما معالجة البطالة عند النيو كلاسيك فكانت كمايلي :**

أنصار هذه المدرسة يرون أنه إذا توافرت عدة فروض منها تطابق ظروف المنافسة الكاملة في سوق العمل ، التجانس التام لعناصر العمل ، حرية إنتقال العمل ، العلم التام بأحوال السوق فضلا عن المرونة التامة للأجر فإن البطالة الإلجبارية سوف تختفي وسنضمن التخصيص الأمثل للموارد وتوزيع قوة العمل بين الأنشطة الإقتصادية المختلفة توزيعا أمثلا . (سعاد ن، 2016، صفحة 20)

**نقد النظرية النيوكلاسيكية :**

- إفترضت النظرية النيوكلاسيكية حالة التوظيف التام ولم تولي للبطالة إهتماما كبيرا بسبب تبنيها لقانون ساي للأسواق كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع كما إعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير

خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الإقتصادي في حين أن التكنولوجيا هي أحد العوامل الأساسية لرفع الإنتاج بأقل التكاليف وبالتالي فإن تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة . (العايب، 2010، صفحة 23)

### 3.1.2: البطالة في التحليل الكينزي

يمكن القول أن أزمة الكساد العظيم التي تعرض لها الإقتصاد الرأسمالي خلال الفترة (1929 - 1933) كانت بمثابة نقطة الإنطلاق في التحليل الكينزي لهذه المدرسة ، ومن أهم الأفكار التي إعتدها كينز هي ضرورة الإهتمام بجانب الطلب الكلي أو الفعلي أي أن العرض يخلق الطلب عليه والمناداة بتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية لضمان تسوية وتصحيح الإختلال الموجود في سوق العمل وسوق السلع والخدمات ، وسوق رؤوس الأموال كما توصل كينز إلى أن حالة الإقتصاد الرأسمالي هو إقتصاد الكساد والبطالة وتعجز آليات السوق إسترجاع التوازن تلقائياً وأن التوازن الإقتصادي يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة قد تكون تحت مستوى التشغيل الكامل وليس بالضرورة عند التشغيل الكامل كما يرى الكلاسيكيون وأن كثيراً من الأسعار تخضع للجمود والثبات . (عقون، 2010، صفحة 23/22)

ومن منطلقات أو مبادئ التحليل الكينزي مايلي : (الخير، 2019، صفحة 133/134)

- الطلب هو الذي يخلق العرض المساوي له وهو ما يعرف بالطلب الفعال .
- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي عن طريق تطبيق سياسة مالية .
- وجود بطالة غير إرادية وسبب ذلك بأن الإقتصاد في حالة نقص للتشغيل .
- النقود غير حيادية بحيث أن تغييرها يؤثر في الدخل وحجم العمالة .
- ثبات المستوى العام للأسعار ففي حالة وجود خلل إقتصادي فإن التعديل يكون عن طريق الكميات وليست الأسعار .
- وجود تشوهات في سوق العمل بسبب وجود النقابات العالمية .

أما معالجة البطالة عند الكينزيين فكانت كمايلي :

توصل كينز إلى أن حالة الإقتصاد الرأسمالي هو إقتصاد الكساد والبطالة وتعجز آليات السوق إسترجاع التوازن تلقائياً ، كما كان يتوقع الكلاسيك ، لذا توصل إلى حل هذا المشكل عن طريق تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية بإعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا التأثير من خلال إتباع سياسة مالية توسعية تتمثل في آليات تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي ، حتى ينتعش الإقتصاد ويرتفع الإستثمار الذي يولد توظيف اليد العاملة المعطلة . (سعاد ن.، 2016، صفحة 21)

وفي حالة الركود الإقتصادي وارتفاع معدلات البطالة تلجأ السلطات النقدية إلى زيادة عرض النقود مما يترتب على ذلك إنخفاض في سعر الفائدة ومنه خفض تكلفة الإستثمار وبالتالي زيادة الإستثمار الذي يعني زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة معدل التشغيل وإنخفاض معدل البطالة . (سمير، 2017، صفحة 18)

الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية :

لم يتوقع كينز أن يتميز المستقبل بالتضخم المستمر يعني أنه كان شديد التشاؤم بخصوص الإمكانيات

المستقبلية للسياسة النقدية الفعالة كما إستخف بقدرة الإقتصاد الناضج على مقاومة تناقص الغلة أي كلما تراكم رأس المال سيصبح إيجاد مشاريع إستثمارية جديدة أكثر صعوبة لكن مع التقدم التكنولوجي وإنتعاش النمو السكاني من جديد فتح الباب أمام الكثير من الفرص الإستثمارية الجديدة وبالتالي توفير فرص عمل وعليه التخفيف من البطالة إضافة على ذلك كان يكتب في عقد لم يكن فيه سعر الفائدة المقترب من الصفر منخفضا بما يكفي لإستعادة التشغيل الكامل حيث عدم القدرة على خلق التشغيل مهما حاول زيادة عرض النقود أي أن وجود البطالة في تلك الفترة كان مرتبطا بقضايا جانب العرض أكثر من مجرد نقص الطلب. (كينز، 2010، صفحة 55/54)

#### 4.1.2 : النظريات الحديثة المفسرة للبطالة

لم تعد النظريتين الكلاسيكية والكينزية قادرة على تفسير معدلات البطالة المرتفعة التي إنتشرت منذ بداية السبعينات وظهرت بذلك نظريات حديثة لتفسير هذه الظاهرة ، ولعل من أهم هذه النظريات نذكر :

##### 1.4.1.2: نظرية البحث عن العمل

من أهم رواد هذه النظرية Pevry ، Hall، Gordon ، Phelps وترجع هذه النظريات معدلات البطالة إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم الحالية من أجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها وتتعلق هذه النظرية على فرضيتين هما أن الباحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الإحتمالي للأجور المختلفة ووجود حد أدنى للأجور بمعنى أن العامل سوف يقبل أي أجر أعلى منه ويرفض أي أجر أقل منه وبالتالي تلخص النظرية إلى أن البطالة السائدة في الإقتصاد هي بطالة إختيارية . (زهرة، 2017، صفحة 21)

##### 2.4.1.2: نظرية تجزئة سوق العمل (سعاد ش.، 2016، صفحة 42)

تقوم هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل وذلك بغرض تفسير أسباب وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى ، وتفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقا لمعيار درجة الإستقرار ، كما تفترض ان عنصر العمل لديه القدرة على الإنتقال والتحرك داخل كل سوق ، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين وذلك لإختلافهما من حيث خصائص الأفراد والوظائف لكل منهما .

. **السوق الرئيسي** : هو سوق المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم أساليب إنتاجية كبيرة رأس المال وعمالة ذات درجة عالية من الكفاءة ، وبالتالي فإن هذا السوق يتميز بفرص عمل أفضل ، أجور أعلى وظروف العمل تتميز بدرجة عالية من الإستقرارية .

. **السوق الثانوي** : هو سوق المنشآت صغيرة الحجم والتي تستخدم اساليب إنتاجية بسيطة ، ويتسم هذا السوق بإنخفاض الأجور كما أن ظروف العمل غير مستقرة ، وبالتالي يكون العامل أكثر عرضة للبطالة .

##### 3.4.1.2: نظرية الإختلال أو عدم التوازن

ظهرت هذه النظرية على يد المفكر الفرنسي Malinvaud حيث تقوم هذه النظرية على فكرة جمود الأجور

والأسعار في الأجل القصير وترفض رفضاً قاطعاً المرونة التلقائية بين الأجور والأسعار ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة إختلال تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب مما يقود إلى البطالة الإجبارية وترجع البطالة في نظر مفكري هذه النظرية إلى حالة سوق العمل وحالة سوق السلع ( كساد أو رواج ) .

وهنا يمكن التمييز بين نوعين من البطالة : (هاجر، 2015، صفحة 36)

**النوع الأول :** يتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه ، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي .

**النوع الثاني :** يتميز بوجود نقص في عرض السلع من الطلب عليها ، وتكون أسباب البطالة في إرتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال ، مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض نسبة الأرباح وبالتالي تنخفض الإستثمارات وكنتيجة لذلك سيتم الإستغناء على جزء كبير من العمالة وظهور البطالة .

## 2.2 : مفهوم البطالة

إستحوذ موضوع البطالة على إهتمام كبير من طرف الباحثين في المجالين الإقتصادي والإجتماعي وكذا أصحاب القرارات السياسية ، إذ إختلفت وجهات النظر حول تحديد مفهومها وذلك لتعدد أنواعها وإختلاف أسبابها وتأثيراتها ، مما أدى إلى وجود تعاريف متعددة نذكر منها مايلي :

### 1.2.2: تعريف البطالة

هناك عدة تعاريف لظاهرة البطالة وعلى ضوء ذلك نذكر منها مايلي :

- عرفت منظمة العمل الدولية البطال على أنه كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى . (رايس، 2017، صفحة 10)

- تعرف البطالة على أنها الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة عند مستوى الأجر السائد . (حليمة، 2015، صفحة 11)

- تعرف البطالة على أنها (مصطفى، 2015، صفحة 09) الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل إستخداماً كاملاً أو أمثلاً ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل ، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه ومن خلال هذا التعريف نميز بعدين للبطالة :

**البعد الأول :** يتمثل في عدم الإستخدام التام للقوة العاملة .

**البعد الثاني :** يتمثل في الإستخدام غير الأمثل للقوة العاملة ، مما يترتب عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد أقل من حد أدنى معين .

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن البطالة هي الفرق بين الكمية المطلوبة من العمل والكمية المعروضة منه عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى وذلك بسبب عدم الإستخدام الأمثل للقوة العاملة أو عدم الإستخدام التام لها .

## 2.2.2: أسباب البطالة

حتى يمكن التصدي لمشكلة البطالة لأبد من محاولة فهم ومعرفة أسبابها ، وعلى ضوء ذلك سوف نستعرض أهم الأسباب كمايلي :

### 1.2.2.2 : الأسباب الإقتصادية

تعد الأسباب الإقتصادية للبطالة من أكثر الأسباب إنتشارا وتأثيرا على الدولة والمجتمع ، ومن أهم هذه الأسباب نذكر مايلي :

- الإستقالة من العمل والبحث عن عمل جديد ، وهي بطالة مؤقتة والتي تشمل كل شخص تخلى عن عمله الحالي بهدف البحث عن عمل غيره ولكنه يحتاج إلى وقت طويل للحصول على عمل لذلك يصنف في فترة بحثه بأنه عاطل عن العمل .

- غياب التمويل والتطوير المستمر لأفكار المشروعات الحديثة والتي تساعد على تقديم العديد من الوظائف للأفراد القادرين على العمل . (عيسى، قرقاد عادل، و العايب نصر الدين، 2018، صفحة 148)

- هيمنة سياسة العولمة والتقدم التكنولوجي على إقتصاد الدولة ساهم في زيادة حدة البطالة نتيجة إستخدام الأنشطة الكثيفة رأس المال وضعيفة الإستخدام للعمالة البشرية .

- الإعتماد على السلع المستوردة من الخارج وتفضيلها على المنتج المحلي أدى إلى عدم التصنيع وبالتالي زيادة البطالة .

- عدم وجود إدارة ناجحة حازمة أدى إلى مزيد من البطالة وعدم وجود رؤية مستقبلية لخطط الدولة في معالجة البطالة .

- التوسع في مشروعات الخصخصة الأمر الذي نتج عنه تسريح كثير من الأيدي العاملة .

- الركود الإقتصادي وما أدى إليه من إنهاء عمل كثير من العمال في الصناعات والمؤسسات المختلفة وخاصة المؤسسات التي حدث لها إدماج أو إعادة هيكلة مع مؤسسات أخرى .

- إتباع كثير من الحكومات وخاصة الرأسمالية سياسات إنكماشية وبالتالي إنخفاض الإنفاق على المشاريع الإستثمارية وتعطل كثير من برامج التنمية مما أدى إلى خفض معدلات النمو والتوظيف وإرتفاع معدل البطالة .

- إزدیاد الطلب على العمالة الأجنبية أدى إلى إنخفاض الطلب على العمالة المحلية مما ساهم في إزدیاد حدة المشكلة وعدم نجاح خطط التنمية في تلك الدول على المدى القريب والبعيد .

- إرتفاع وزيادة عدد السكان دون القدرة على المساهمة في عملية الإنتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة . (الحنفي، 2022، صفحة 647/648)

- قصور الموارد المالية والإقتصادية عن فتح مجالات عمل جديدة وعدم نمو فرص العمل بنفس معدل نمو السكان .

- إرتفاع معدلات التضخم فأوجدت العديد من الدراسات علاقة موجبة بين التضخم والبطالة . (عامر، 2015، صفحة 21/20)

- إنخفاض أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدولة وإرتفاع أسعار المواد المستوردة حيث نجم عن ذلك صعوبات إقتصادية وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات وزيادة معدلات البطالة .

- سياسة الإستدانة ، إذ أن إختيار التمويل الخارجي بعيدا عن تعبئة الإمكانيات المالية المتاحة داخليا يؤدي إلى تراجع الإدخار لفائدة سداد المديونية وبالتالي إلى تراجع الإستثمار والتشغيل. (الزهرة و صابر سميحة، 2015، صفحة 09/08)

### 2.2.2.2 : الأسباب الإجتماعية

وهي الأسباب المتعلقة بالمجتمع الذي يتأثر بكل من الأسباب السياسية والإقتصادية ويمكن توضيحها كمايلي :

- إرتفاع معدلات النمو السكاني مع إنتشار الفقر، والذي يقابله عدم وجود وظائف أو مهن كافية للقوى العاملة

- غياب التنمية المحلية للمجتمع والتي تعتمد على الإستفادة من التأثيرات الإيجابية التي يقدمها قطاع الإقتصاد للمنشآت .

- زيادة عدد الشباب القادرين على العمل مع شعورهم باليأس بسبب عدم حصولهم على وظائف أو مهن تساعدهم في الحصول على الدخل المناسب لهم . (عيسى، قرقاد عادل، و العايب نصر الدين، 2018، صفحة 148)

- عدم وجود الرغبة لدى بعض أفراد المجتمع للعمل والتكاسل عنه لعدم وجود أو لإنخفاض الوعي وعدم الشعور بالمسؤولية وإفتقارهم للقدوة الحسنة وإختفاء بعض المهن الحرفية في المجتمع والتعالي عليها ويرجع ذلك للأسلوب الخاطيء في التنشئة الإجتماعية منذ الصغر . (الحنفي، 2022، صفحة 649/648)

- الإقبال الشديد وزيادة الطلب الإجتماعي على التعليم الجامعي نظرا لمجانية التعليم وتعظيم الشهادة الجامعية .

- الخلل والفجوة وعدم التنسيق بين سياسات التعليم وإحتياجات التنمية وسوق العمل وخطط التنمية .

- أصبحت نوعيات العمل المطلوبة تتطلب مهارات معينة مثل اللغات الأجنبية وإستخدام أحدث تقنيات الحاسوب وهي لا تتوفر لدى أغلب أفراد المجتمع .

- عزوف الكثير من المتعلمين والخريجين عن العمل اليدوي وتفضيل العمل المكتبي . (عامر، 2015،

صفحة 22/21/20)

- تشغيل الصبية وعمالة الأطفال نظرا لقلّة أجورهم وسهولة قيادتهم والسيطرة عليهم مع الهروب من قوانين التأمينات الإجتماعية لعمالة الأطفال .

### 3.2.2.2 : الأسباب السياسية

الأسباب السياسية للبطالة هي كافة المؤثرات المرتبطة بالبطالة والمتعلقة بالسياسة الخاصة لدولة ما ومن أهمها:

(عيسى، قرقاد عادل، و العايب نصر الدين، 2018، صفحة 149/148)

- إنخفاض القدرة على دعم قطاع الأعمال من جانب الحكومات الدولية .

- إنتشار الحروب والأزمات الأهلية في الدول خاصة الدول النامية .

- غياب تأثير التنمية السياسية على الوضع الإقتصادي والإجتماعي خاصة في الدول النامية .



### 3.2.2: آثار البطالة

للبطالة مضاعفات وتأثيرات عديدة ومتنوعة تطال شرائح واسعة من المجتمع وكذا أضرار إقتصادية وسياسية على الدولة ككل ، وعليه نهدف من خلال هذا المطلب إلى إظهار مختلف الجوانب السلبية الناتجة عن مشكلة البطالة وتسلط الضوء على الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والسياسية كالتالي :

#### 1.3.2.2 : الآثار الاقتصادية للبطالة

ساهمت البطالة في إفراز آثار إقتصادية على المجتمع منها :

- البطالة تؤدي إلى التضخم في الأسعار بسبب قلة المعروض من المنتجات مع كثرة الطلب عليها ، أي أن البطالة تؤدي إلى الكساد وقلة الإنتاج وهو ما يترتب عنه زيادة الطلب وبالتالي إرتفاع الأسعار . (السميع، 2008، صفحة 54)

- إنخفاض الإنتاج الفعلي على الإنتاج المتوقع من جراء تعطل أعداد من العاملين عن العمل والإنتاج . (عيسى، قرقاد عادل، و العايب نصر الدين، 2018، صفحة 148)

- تؤدي البطالة إلى زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين (صندوق دعم البطالة) .  
- تؤدي البطالة إلى شل الحياة في بعض القطاعات الإنتاجية بسبب لجوء العمال أحيانا على الإضرابات والمظاهرات . (بوشعور و فلاق صليحة، 2019)

- الركود الإقتصادي للدولة وتعطيل طاقات المواطنين الذي هو أساس النمو الإقتصادي .

- زيادة حجم الفقر وما يخلفه من آثار على الفرد والاسرة والمجتمع . (الخمشي و شروق عبد العزيز الخليف ، 2016، صفحة 26)

#### 2.3.2.2: الآثار الاجتماعية والسياسية للبطالة

بالإضافة إلى الآثار الإقتصادية للبطالة هناك آثار إجتماعية وسياسية لا تقل سوءا وخطورة عن سابقتها ومن بين هذه الآثار مايلي : (بوشعور و فلاق صليحة، 2019)

- تؤدي البطالة إلى خلق إختلالات كبيرة في مفهوم المواطنة والإرتباط بالوطن وزيادة الفجوة بين المواطنين والجهات الرسمية وعدم قناعتهم بشرعية الإمتثال للأنظمة والقيم الإجتماعية السائدة في المجتمع .

- تدفع البطالة الأفراد إلى ممارسة العنف والجريمة والتطرف والإرهاب كما تولد آفات إجتماعية خطيرة كتناول المخدرات والتدخين ومختلف أنواع الرذيلة كالسرقة والنصب والإحتيال .

- تساعد البطالة على توريث معتقدات مشينة بالنسبة للشباب الذين مازالوا في مرحلة النمو والنضوج العقلي .

- تؤدي البطالة إلى تعرض الكثير من الأفراد إلى حالة عدم التوافق النفسي والإجتماعي من خلال شعورهم بالنقص وتدني مكانتهم الإجتماعية وبالتالي الشعور بالنقمة وزرع العدوانية والإحباط لديهم .

- تفكك العلاقات الأسرية وإنتشار الطلاق وإرتفاع نسبة العنوسة في المجتمع . (الخمشي و شروق عبد العزيز الخليف ، 2016، صفحة 26)

- تؤدي البطالة إلى تداعيات خطيرة ومنها ما يتعلق بمبدأ الشفافية حيث أن إنتشار البطالة يؤدي إلى إختفاء

مفهوم الشفافية والنزاهة .

- تؤدي البطالة إلى الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة وأصحاب الكفاءات العلمية بسبب عدم تقدير مواهبهم .

- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني بالإنتماء واللامبالاة .

- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بإستقرار الدولة وتغيير الحكومات فيها. (طارق، كوت، و رداد علي، 2018،

صفحة 14)

- فقدان العاطلين عن العمل لمهاراتهم بسبب طول فترة الإنتظار وبالتالي يفقدون جزء كبير من خبرتهم ومهاراتهم

### 3.2 : قياس ، أنواع البطالة وسبل علاجها

للبطالة أشكال متعددة ومتنوعة ومعرفة هذه الأنواع غير كافي لتحديد السياسة الناجعة لعلاجها مالم يتم قياسها كليا ووزن كل منها وذلك بإستخدام الأدوات الرياضية والإحصائية .

#### 1.3.2 : قياس حجم البطالة

إن التعرف على ظاهرة البطالة يتطلب بالضرورة قياسها لبيان حجم المشكلة أي حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة ، وهنا يتعين علينا التفرقة بين مقياسين للبطالة وهما المقياس الرسمي والمقياس العلمي

لها كمايلي : (أسماء، 2016، صفحة 09/08)

#### 1.1.3.2: المقياس الرسمي للبطالة

يعرف معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة أي أن :

عدد المتعطلين عن العمل

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد المتعطلين عن العمل}}{100 \times \text{حجم قوة العمل (العاملون + المتعطلون)}}$$

ويمكن الوصول إلى معدل البطالة من خلال الخطوات التالية :

✓ تحديد القوى العاملة الفعلية ويمكن الحصول عليها من خلال المعادلة التالية :

حجم القوى العاملة = عدد السكان - (السكان فوق سن العمل + السكان دون سن العمل + المتقاعدين + ربات البيوت + الطلبة + أفراد القوات المسلحة وقوة الأمن الداخلي + نزلاء السجون + نزلاء المؤسسات الإصلاحية + نزلاء المستشفيات المستعصية أو المزمنة ) .

✓ تحديد عدد العاطلين عن العمل ويتم ذلك من خلال المعادلة التالية :

عدد العاطلين عن العمل = حجم القوة العاملة في الإقتصاد - العاملين الفعليين في الإقتصاد .

#### 2.1.3.2 : المقياس العلمي للبطالة

وفق هذا المقياس فإن العمالة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الإقتصاد معادلا للناتج المحتمل وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي وفي هذه الحالة يعاني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي ويحدث ذلك إما بسبب عدم الإستخدام الكامل أو لقوة العمل أو بسبب عدم الإستخدام

الأمثل لها ويتم حساب معدل البطالة كمايلي :

الإنتاجية المتوسطة الفعلية

معدل البطالة = 1 -

الإنتاجية المتوسطة المحتملة

وتعرف الإنتاجية المتوسطة المحتملة على أنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع .

### 2.3.2 : أنواع البطالة

هناك عدة أنواع من البطالة وقد تتداخل فيما بينها ، وعلى ضوء ذلك يمكننا أن نتناولها كمايلي : (حسين، محمد

الهادي ، و عبد الحليم ، 2002، صفحة 116/117)

. البطالة الاحتكاكية : هي توقف جزء من قوة العمل بسبب الانتقال أو البحث عن وظائف جديدة ، وقد تظهر

بشكل مؤقت بسبب التطورات في ظروف العمل وفي التكنولوجيا أو بسبب الانتقال من وظيفة إلى أخرى

أو الانتقال من منطقة إلى أخرى .

. البطالة الهيكلية : يقصد بها ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية

تحدث في الإقتصاد الوطني وتؤدي لإيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات

العمال المتعطلين والراغبين في العمل والباحثين عنه وتحدث البطالة الهيكلية نتيجة للتكنولوجيا أو بسبب وقوع

تغيرات محسوسة في قوة العمل .

. البطالة الدورية : يرتبط هذا النوع من البطالة بالدورة الإقتصادية ، حيث تحدث البطالة الدورية بسبب الركود

الإقتصادي جراء الأزمات الإقتصادية أين ينخفض الطلب الكلي على السلع والخدمات وينتج جراء هذا الوضع

أيضا إنخفاض في الناتج الوطني نتيجة إنخفاض الإنفاق وبالتالي تتجه المؤسسات إلى إنتاج قدر قليل من السلع

أو تقديم خدمات وفق ما هو مطلوب وهذا ما يؤدي بها إلى تسريح جزء من العمالة لديها إلى حين انتهاء الركود

وبداية الإنعاش . (رضوان، 2017، صفحة 22)

. البطالة الموسمية : وهي بطالة ذات طابع موسمي تعرفها بعض النشاطات كالزراعة والسياحة والصيد والبناء

وغيرها وتبعاً لذلك يتأثر الطلب على القوى العاملة حيث يزداد الطلب عليها في موسم بينما يقل في موسم

آخر . (بن هلال و رحال، 2015، صفحة 18)

. البطالة الجزئية : وتتمثل في الأفراد الذين يعملون دون المعدل الطبيعي المتعارف عليه للعمل مثل العمل

لساعات محدودة في اليوم أو لأيام محدودة في الأسبوع أو لأشهر محدودة في السنة (حسين، محمد الهادي ، و

عبد الحليم ، 2002، صفحة 117)

. البطالة السافرة أو الصريحة أو الظاهرة : ويقصد بها حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة

العمل المتاحة ، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر

السائد دون جدوى . (عامر، 2015، صفحة 24/25)

. البطالة المقنعة أو المستترة : تعبر عن تلك الحالة التي يتكدر فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة

الفعلية للعمل ، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيء تقريبا وبحيث إذا سحبت من مناصب عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض . (حسين، محمد الهادي ، و عبد الحليم ، 2002، صفحة 117)

. البطالة الإختيارية أو الطوعية : تشير البطالة الإختيارية إلى الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته وذلك عن طريق تقديم إستقالته عن العمل الذي كان يعمل به أو لعزوفه عن العمل أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن . (بريقل، 2017)

. البطالة الإجبارية : هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري ، أي من غير إرادته أو إختياره ، وهي تحدث عن طريق تسريح العمال اي الطرد من العمل بشكل قسري أو عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظيف رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الاجر السائد . (زكي، 1998، صفحة 30)

. البطالة السلوكية : وهي البطالة الناجمة عن إحام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والإنخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الإجتماعية لهذه الوظائف مثل تنظيف الشوارع وجمع القمامة. (بوشعور و فلاق صليحة، 2019)

. البطالة الوافدة أو المستوردة : وتظهر في الدول التي يأتيها العديد من أبناء الدول المجاورة هربا من البطالة في بلادهم للعمل في أي وظيفة في هذه الدولة مما يجعلهم يزاحمون أبناء هذه الدولة على الوظائف المتاحة خاصة وأنهم يقبلون أجورا تقل بكثير عما يمكن أن يقبله العمال المحليون .

. البطالة المستمرة : هي عمل الأشخاص في مستوى أقل من مؤهلاتهم أو يعملون عملا ولكنهم لا يضيفون شيئا إلى الإنتاج الوطني فهم في حالة عمالة ظاهرية فقط بينما عملهم لا يسفر عن خلق سلع وخدمات وبهذا فهي تشبه البطالة المقنعة .

حيث يكون هناك خلل في نسبة العرض والطلب للوظائف المختلفة حيث تكون نسبة العرض أقل كثيرا من نسبة الطلب على العمل .

. البطالة العارضة : وتمتد عادة لفترة قصيرة من الزمن وتشكل جزءا من عملية بحث العامل عن عمل مناسب وبحث رب العمل عن العامل المناسب . (الحق، 2019، صفحة 09/08)

### 3.3.2 : وسائل علاج البطالة

تختلف معالجة البطالة من دولة إلى أخرى حيث أن كل دولة تتبع سياسة خاصة في مسألة الحد من البطالة وذلك للوصول للإستخدام الكامل وذلك كمايلي :

. معالجة البطالة حسب نوعها :

- \* البطالة الموسمية : يمكن الحد منها من خلال التقدم التكنولوجي ورفع المستوى الفني للعمل .
- \* البطالة المقنعة: بتوزيع عادل للعمال على قطاعات الإنتاج المختلفة كسحب فائض العمال من بعض القطاعات وإستخدامهم في القطاعات التي تعاني من نقص في الأيدي العاملة .
- \* البطالة الدورية : ونحد منها من خلال التخلص من حالة الركود وذلك بزيادة الإستثمارات ووضع برامج للأشغال العامة في أوقات الكساد.

- \* البطالة الإحتكاكية : التقليل منها عن طريق خدمات المعلومات التي يكون الهدف منها إعطاء معلومات كافية عن أماكن وشروط الوظائف الخالية ومزاياها.
  - \* البطالة الهيكلية : علاجها لا يأتي إلا بإعادة تدريب العمال وتأهيلهم حتى تصبح قدراتهم الوظيفية متناسبة مع ما هو مطلوب في سوق العمل .
  - \* البطالة الإجبارية : ويمكن الحد منها من خلال السياسات النقدية والمالية التوسعية التي تساعد على الخلاص السريع من الركود الإقتصادي وتفاذي الإعتماد على التقنيات الحديثة التي ترفع درجة تكثيف رأس المال والإستغناء عن اليد العاملة .
  - \* البطالة الإختيارية : ويمكن الحد منها عن طريق نظام المعلوماتية الذي يعطي معلومات عن أماكن العمل التي تتناسب المهارات والمؤهلات العلمية للعامل .
- إضافة لما سبق هناك سياسات مختلفة أخرى لعلاج البطالة نذكر منها :**
- إعادة النظر في سياسة التعليم ونظم القبول وبصفة خاصة في الكليات الجامعية والمدارس الثانوية بأنواعها ، بتصحيح مسار الطلاب وتوجيههم للمجالات التي تعاني من نقص في القوى العاملة .
  - تبسيط الإجراءات الخاصة بالحصول على القروض المسيرة وتقليل الفائدة على هذه القروض .
  - إعادة الخطط والسياسات التي ترتبط بإحتياجات السوق لفترات طويلة كما يجب أن تكون هذه الخطط والسياسات ذات راية شاملة ترتبط بالسياسات الدولية والعربية .
  - العمل على المحافظة على النمو الإقتصادي والإستقرار السياسي .
  - السماح بالهجرة إلى الخارج لمدة محدودة ووضع بعض الضوابط لكي لا تتسرب الكفاءات والمهارات التي تحتاجها الدولة وتوفير الظروف المناسبة لإعادة إدماجهم . (سمير، 2017، صفحة 18/17/16)
  - يجب رفع مستوى الأجور والإمتيازات والحوافز التي يقدمها القطاع الخاص للعاملين لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية ورفع مستوى أخلاقيات العمل للعمالة الوطنية وعدم التنقل من وظيفة إلى أخرى لفرق بسيط في الأجر .
  - إيقاف التمديد لمن بلغ سن التقاعد .
  - تنظيم عملية إستقبال العمالة الوافدة وتقنينها بحيث تكون محصورة على جهات متخصصة وعلى مهن محددة .
  - صرف إعانات للعاطلين عن العمل في بعض الدول وفق ضوابط محددة .
  - تدعيم ثقافة العمل الحر لدى الشباب منذ مراحل التعليم المبكرة وتعديل الإتجاهات السلبية نحو بعض المهن .
  - ضرورة تفعيل العمل عبر شبكات التواصل الإجتماعي وخاصة في المشاريع التي أثبتت نجاحها لبعض الشباب بإعتبارها أوجدت فرص عمل تتوافق مع التغيرات العالمية المعاصرة .
  - تمويل ودعم المشروعات الصغيرة وتقديم التسهيلات الممكنة لإستيعاب عدد من البطالين . (الخمشي و شروق عبد العزيز الخليف ، 2016، صفحة 28/27)
  - العمل على تسطير برامج لتخفيض معدلات الزيادة السكانية.

- إيجاد فرص عمل جديدة للشباب .
  - تسهيل عملية الإقتراض أمام الشباب سواء من الدولة أو من البنوك وبنسب فائدة قليلة .
  - توجيه جزء كبير من الإستثمارات إلى مشروعات تأخذ كثيرا من العمالة .
  - دعم عملية التدريب المستمر وخاصة التدريب والتأهيل والإستثمار .
  - تشجيع قيام المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وفتح أسواق لمنتجاتها لخلق فرص عمل حقيقية دائمة . تشجيع الإستثمارات الخاصة وتوفير الضمانات والإحتياجات اللازمة لنجاحها ، ومن بينها العمالة المناسبة لتكنولوجية مشروعاتها التي عادة ما تكون متقدمة ومتطورة .
  - تعديل قوانين العمل للمنحرفين وذلك للحد من عودتهم للإنحراف مرة أخرى وإعادة دمجهم في الحياة المهنية .
- (عامر، 2015، صفحة 36/37)

**3 : دور السياسة النقدية في إستهداف مشكلة البطالة**

تعد السياسة النقدية من أهم السياسات الإقتصادية التي تعتمد عليها الحكومة لإستهداف البطالة ، وذلك من خلال التحكم في حجم المعروض النقدي في السوق وذلك بهدف الحفاظ على مستوى معين من النمو والإستقرار الإقتصادي ، وفيمايلي سيتم شرح لكل هذه التفاصيل إضافة إلى التحديات التي تواجهها الدولة في تطبيق السياسة النقدية لمعالجة البطالة وإستخدام التدابير الأكثر فاعلية لمعالجتها .

**1.3 : أهم السياسات الكفيلة لمجابهة البطالة**

لحد من البطالة تنتهج البنوك المركزية نوعين من السياسات التي تتكاملان فيما بينها وهما سياسة نقدية وسياسة مالية .

**1.1.3 : السياسة النقدية (إدريس، 2021، صفحة 17/16)**

ففي حالة الركود الإقتصادي (إنخفاض مستويات النشاط الإقتصادي) ، يعمل البنك المركزي على تبني مجموعة من الإجراءات على صعيد السياسة النقدية التي يستهدف من خلالها زيادة مستويات المعروض النقدي وخفض أسعار الفائدة لتشجيع القطاع المصرفي على المزيد من التوسع في منح الإئتمان لتمويل الإستثمارات والمشروعات وبالتالي زيادة مستويات الناتج المحلي الإجمالي وخلق المزيد من فرص العمل ، ومن ثم يمكن وصف السياسة النقدية في هذه الحالة بكونها سياسة نقدية توسعية .

والجدير بالذكر أن تراجع معدلات التضخم أو تحركها في أطر مقبولة يساعد البنك المركزي على تبني سياسة نقدية توسعية مما يمكنه من زيادة مستويات المعروض النقدي لتحفيز النشاط الإقتصادي دون إحداث ضغوط تضخمية .

فالسياسة النقدية التوسعية المفاجئة والمتخذة من قبل السلطات النقدية والتي تهدف إلى زيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي ، وتخفيض معدل البطالة تؤدي إلى تحقيق الهدف إذا لم يتوقع الأفراد حدوث زيادة مفاجئة في عرض النقود دون زيادة موازية في مستويات الناتج .

أما في حالة توقعهم حدوث تلك الزيادة التوسعية المفاجئة فإن السياسة النقدية ستكون عديمة الجدوى ، أي لا تحقق الهدف المرجو منها والمتمثل في زيادة الإنتاج وتخفيض معدل البطالة ، وإنما سينتج عنها إرتفاع في الأسعار وبذلك يتوقف نجاح السياسة النقدية على دقة توقعات الأفراد حول فعالية السياسة المتبعة .

**2.1.3 : السياسة المالية (سمير، 2017، صفحة 25)**

إن حالة الركود الإقتصادي يصحبها إرتفاع معدلات البطالة وإنخفاض حركة البيع والشراء والإستثمار والإنتاج ولذا فإن السياسة الحالية التي تنتهجها الدولة في هذه الحالة تعتمد على زيادة الإنفاق الحكومي سواء الإستهلاكي منها أو الاستثماري ، وزيادة الإنفاق الحكومي تعني مزيدا من الطلب الكلي ويترتب على هذا مزيد من الإنتاج الذي يتطلب زيادة التوظيف ومن ثم ينخفض معدل البطالة ، كذلك إستخدام الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية ففي حالة الركود الإقتصادي تخفض الدولة ضريبة الدخل والإنتاج ويعني تخفيض ضريبة الدخل وزيادة الدخل المتاح للأفراد ومن ثم زيادة الإنفاق على السلع والخدمات وتخفيض ضرائب الإنتاج



مما يخفض من تكلفة الإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة معدل التوظيف وإنخفاض معدل البطالة .

### 3.1.3 : التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لمعالجة البطالة

وفي هذا الصدد يرى الكثير من الإقتصاديين أن هناك أربعة أنواع من التوليفات الممكنة للمزج بين السياستين النقدية والمالية منها ما يخدم الدولة في تخفيض البطالة ومنها ما يساعد على عكس ذلك كمايلي : (الموسوي، 2015، صفحة 94/93)

#### 1.3.1.3 : سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية إنكماشية

وهذه من شأنها أن تساعد على إنعاش الطلب والعمالة وبنفس الوقت تعمل مثل هذه التوليفة على إحداث الضرر بالإستثمار وبالتالي في النمو في الأجل الطويل ، لكن مدى هذا التأثير يتوقف على مدى حساسية الإستثمار للتغير في سعر الفائدة .

#### 2.3.1.3 : سياسة مالية إنكماشية مع سياسة نقدية توسعية

وهذه التوليفة قد تكون في صالح الإستثمار لأن الجمع بين الإنكماش المالي والتوسع النقدي سيؤدي إلى تدني أسعار الفائدة وزيادة الإستثمار هذه تتوقف على مدى حساسية الإستثمار للتغيرات في أسعار الفائدة ولكن لا تكفي الزيادة في الإستثمار للتعويض عن الإنخفاض في الإنفاق الحكومي وبالتالي إنخفاض الدخل وفرص العمل .

#### 3.3.1.3 : سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية توسعية

فطالما أن المعروض النقدي مناسب لأسعار الفائدة فإن التوسع المالي سيتسبب بزيادة الدخل وفرص العمالة دون الإشارة إلى زيادة الإستثمار والنمو .

#### 4.3.1.3 : سياسة مالية إنكماشية مع سياسة نقدية إنكماشية

وتستخدم هذه التوليفة في الغالب لمواجهة معدلات التضخم المرتفعة ، والجدير بالذكر أن إستخدام السياستين النقدية والمالية التوسعيتين تكون أكثر فائدة لإقتصاد يعاني من الركود .

### 2.3 : أهم السياسات الإقتصادية والإصلاحية وفعاليتها والتحديات التي تواجهها في مجابهة البطالة

لمحاربة البطالة تتخذ الحكومة عدة سياسات إقتصادية إصلاحية وأهمها السياسة النقدية ومدى فعاليتها والعراقيل والصعوبات التي تواجهها للحد من البطالة .

#### 1.2.3 : أهم السياسات الإقتصادية والإصلاحية المتبعة في الدول النامية

إن أهم السياسات الإقتصادية والإصلاحية المتبعة وأكثرها شيوعاً في البلدان النامية التي تعاني من إختلالات هيكلية أو إرتدادات ناجمة عن التحول من نمط إقتصادي إلى آخر هي : (زكرياء، 2019، صفحة 44/43)

#### 1.1.2.3 : سياسة الضبط

حيث تهدف إلى تحقيق التوازن العام وفي نفس الوقت المحافظة عليه من خلال الآليات المالية والنقدية والتجارية ، وبمعنى آخر تعمل هذه السياسة على تخفيض معدل التضخم وتوازن ميزان المدفوعات

وإستقرار العملة والبحث عن التوظيف الكامل ، وخلاصة هذه السياسة المحافظة على النظام الإقتصادي في وضعه بمعنى تقليص الضغوط الإجتماعية ووضع السياسات المضادة للأزمة .

### 2.1.2.3: سياسة إعادة هيكلة الصناعة

وهي سياسة تهدف إلى تكييف النسيج الصناعي مع الإتجاه العام للطلب العالمي كأن تلجأ الدولة إلى تشجيع الصناعات التصديرية وإعطاء الأولوية في تحفيز النشاط الإقتصادي وإمتصاص البطالة إلى التوازن الخارجي ، وعليه تكون الدولة بهذا التوجه قد عملت ولو بشكل جزئي على التخلي عن السياسة الحمائية لقطاعاتها المنتجة .

### 3.1.2.3: سياسة الإنعاش

وتهدف بالأساس إلى تحريك النشاط الإقتصادي بعد ماكان يعاني من شبه توقف ( ركود ) في مجمل آلياته ، وعلى هذا الأساس تلجأ الدولة إلى إستخدام بعض الآليات مثل عجز الميزانية العامة (تمويل التنمية بالعجز) ، تحفيز الإستثمار الداخلي والخارجي ، زيادة الأجور لتنشيط الإستهلاك وبالتالي تقوية الطلب على السلع أو العكس ، وذلك باللجوء إلى الحد من زيادة الأجور لتقليل الإستهلاك ، وبالتالي الحفاظ على مستوى تضخمي مقبول ، كما يمكن للدولة أن تلجأ إلى آلية تسهيل القروض الإنتاجية والإستهلاكية وتوسيع محفظتها للدفع أكثر بالآلة الإنتاجية ( إستثمار وإستهلاك ) .

### 4.1.2.3: سياسة دعم النمو

وهي آلية مكملة لسياسة الإنعاش ، والهدف منها هو ضخ أكبر قدر ممكن من الإستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو ، وبالتالي التقليل من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات ، وبالتالي الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضافة التي تعبر عن الإنتاج والإنتاجية .

### 2.2.3: فعالية السياسة النقدية للحد من البطالة

كانت فعالية السياسة النقدية في الحد من البطالة موضوع نقاش بين الإقتصاديين وصانعي السياسات إذ يجادل البعض بأن السياسة النقدية هي أداة فعالة في الحد من البطالة بينما يعتقد آخرون أن فعاليتها محدودة .

- الحجة الأولى لصالح فعالية السياسة النقدية هي أنها يمكن أن تحفز النمو الإقتصادي ، مما يؤدي بدوره إلى خلق فرص العمل ، ويمكن أن يؤدي خفض أسعار الفائدة على تشجيع المستهلكين والشركات على إنفاق المزيد مما يؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي في الإقتصاد ، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة في الإنتاج والعمالة حيث تتوسع الشركات لتلبية الطلب ، على سبيل المثال ، خلال الأزمة المالية لعام 2008 خفض الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة إلى مستويات قريبة من الصفر لتحفيز النمو الإقتصادي وتقليل البطالة .

- الحجة الثانية لصالح فعالية السياسة النقدية هي أنها يمكن أن تساعد في تثبيت الإقتصاد أثناء الركود حيث يتناقص الطلب على السلع والخدمات مما قد يؤدي إلى إنخفاض في الإنتاج والعمالة ، من خلال خفض أسعار الفائدة وزيادة عرض النقود ، ويمكن للبنوك المركزية تحفيز الطلب ومنع إنخفاض إضافي في الإنتاج والعمالة ، وعلى سبيل المثال خلال جائحة كورونا Covid-19 خفض مجلس الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة

وتنفيذ تخفيف كمي لتحقيق الإستقرار في الإقتصاد ومنع زيادة أخرى في البطالة . (البطالة : مكافحة البطالة بمساعدة السياسة النقدية <http://fastercapital.com>، 2023)

### 3.2.3 : تحديات السياسة النقدية للحد من البطالة

من الصعب أن تحقق الدولة كل أهدافها الإقتصادية دفعة واحدة دون أن يحدث تعارض وتناقض بين مختلف المتغيرات الإقتصادية والتأكد من أن تحقيق أحدها لا يكون منتجا لمشكلة أخرى وهذا ما سنوضحه فيمايلي :

(الله، 2021، صفحة 81)

- عندما تريد السلطات النقدية تحقيق هدف إستقرار الأسعار مع هدف زيادة العمالة فنجد أن هناك صعوبة في تحقيقهما معا في نفس الوقت ، لأن محاولة زيادة العمالة تقتضي سياسة نقدية سهلة التي تؤدي إلى زيادة عرض النقود وتخفيض أسعار الفائدة ، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الإستثماني والإستهلاكي ، وهو كثيرا ما يكون سببا في رفع مستوى الأسعار ، بل إن إنخفاض الأسعار لا يشجع رجال الأعمال على زيادة الإستثمارات والتوسع فيها وهذا لا يدفع إلى زيادة العمالة ، لذلك ينظر أحيانا إلى أن إرتفاع الأسعار تدريجيا عامل إغراء لمزيد من الإستثمارات وزيادة الأرباح ، ولهذا نجد أن هدف إستقرار الأسعار وتحقيق العمالة الكاملة هدفان يعتبر من الصعب تحقيقها في آن واحد .

- يمكن أن يحدث تناقض أو تعارض بين هدف زيادة العمالة وهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، وبالتالي فإن إتخاذ سياسات نقدية توسعية سيؤدي إلى إنخفاض أسعار الفائدة لتشجيع الإستثمار وهو ما يؤدي إلى تدفق كبير لرأس المال قصير الأجل للخارج ، وهذا ما يجعل ميزان المدفوعات يخلت ويزداد عجزه ، كما أن زيادة الصادرات يفرض أن تكون السلع المحلية قادرة على منافسة السلع الأجنبية وأن تكون أسعارها منخفضة ومع سياسة نقدية توسعية للوصول إلى العمالة الكاملة سيرتفع الدخل ويزداد الميل للإستيراد وترتفع الأسعار المحلية مع إقتراب الإقتصاد من العمالة الكاملة ، وستكون إستجابة حركة رؤوس الأموال جاهزة للإخفاض في أسعار الفائدة ونادرا ما يؤدي تحقيق هدف العمالة الكاملة إلى توازن ميزان المدفوعات .

- أما تحقيق هدف تخفيض مستوى العمالة ومعدل النمو الإقتصادي فلا يوجد أيضا بينهما تضارب لأنه لا يمكن تحقيق معدل عال للنمو إذا كانت البطالة منتشرة ، فكلاهما يخدم الآخر فمحاولة البطالة سيرفع معدل النمو ، كما أن رفع معدل النمو يقضي على البطالة .

### 3.3 : معالجة البطالة من خلال مقاييس السياسة النقدية

يجب على صانعي السياسات النظر في مجموعة من مقاييس السياسة النقدية التي يمكن أن تساعد في معالجة مشكلة البطالة بفعالية كمايلي : (معالجة البطالة من خلال مقاييس السياسة النقدية ، [tp://fastercapital.com](http://fastercapital.com)، 2023).

#### 1.3.3 : خفض أسعار الفائدة

إن مشكلة البطالة معقدة و تتطلب مجموعة من تدابير السياسة لمعالجتها بفعالية ومنها خفض أسعار الفائدة حيث أنها من الطرق أكثر شيوعا التي يمكن أن تحفز السياسة النقدية على تحفيز العمالة و ذلك عن طريق خفض أسعار الفائدة ، فعندما يقوم البنك المركزي بتقليل أسعار الفائدة يصبح الإقتراض أكثر وبأسعار معقولة

ويكون الأفراد والشركات أكثر إستعدادا لإنفاق الأموال ، وهذا الإنفاق يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ، ونتيجة ذلك يمكن للشركات توسيع عملياتها و توظيف المزيد من العمال مما يساعد في خلق فرص عمل جديدة في قطاعات مختلفة فعلى سبيل المثال عندما تكون أسعار الفائدة منخفضة من المرجح أن يخرج مشتري المنازل الرهون العقارية وقد يؤدي ذلك إلى زيادة التوظيف في صياغة البناء .

### 2.3.3 : زيادة الإنفاق الحكومي

فهو عبارة عن إجراء فعال من إجراءات السياسة النقدية حيث عندما تتفق الحكومة الأموال على مشاريع البنية التحتية أو المبادرات أو المشاريع الأخرى ، فهذا يمكن من خلق فرص عمل و تحفيز للنمو الإقتصادي ، فعلى سبيل المثال إذا قامت الحكومة بالإستثمار في الطرق والجسور الجديدة ، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة التوظيف في صناعة البناء .

### 3.3.3 : التخفيف الكمي

فالتخفيف الكمي ما هو إلا أداة لسياسة نقدية أخرى يمكن إستعمالها لمعالجة البطالة ، فهو مقياس يتضمن شراء كميات كبيرة من السندات الحكومية والأصول المالية الأخرى وتكون هذه العملية من طرف البنك المركزي وهذا من أجل ضخ السيولة في النظام المالي وهذا الإجراء يساعد على التقليل من تكاليف الإقتراض وتوافر الإئتمان مما يشجع الشركات على الإستثمار وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي تحفيز النمو الإقتصادي .

## خلاصة الفصل

من خلال ما سبق يمكن القول أن السياسة النقدية تعتبر ضرورة ملحة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية لأي دولة في العالم ، وذلك لأنها تلعب دورا حاسما في تسريع عملية التنمية وتحقيق النمو الإقتصادي وذلك لمالها من أدوات مكنتها من إحتلال مكانة هامة في مواجهة التحديات والإنعكاسات الناتجة عن الظواهر المتفشية من صلب وطبيعة السياسات المعتمدة وهذا ما يعكس واقع الإقتصاد والظروف التي تمر بها البلاد ومنها ظاهرة البطالة ، إذ أنه وبالرغم من عدم وجود حل وحيد لمعالجة البطالة إلا أن تدابير السياسة النقدية قد إستخدمت على نطاق واسع لخلق فرص عمل والتخفيف من معدلات البطالة ، ومحاولة صناع القرار تفسير الخلل القائم في سوق العمل وطرح البدائل والعلاجات الكفيلة لمعالجة هذه الإشكالية .

وعليه سوف نتطرق في الفصل الثاني إلى دراسة قياسية لإثبات مدى صحة تأثير السياسة النقدية على معدلات البطالة أو نفيها .

## الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر السياسة  
النقدية على معدلات البطالة  
في الجزائر (2000 . 2023)



## تمهيد

صاحب دخول الجزائر إلى إقتصاد السوق تبني العديد من الإصلاحات الإقتصادية والتي مست على وجه الخصوص السياسة النقدية وذلك بإعطائها مكانة هامة كأداة لضبط الإقتصاد ورفع كفاءتها للمساهمة في التأثير على المتغيرات الإقتصادية الأخرى ومنها البطالة التي عرفت إرتفاع مستمر ومتواصل خلال تلك الفترة ، إلا أنه ومع ظهور بوادر هذه الإصلاحات التي تزامنت مع فترة الرخاء الإقتصادي التي شهدتها الجزائر بفضل عوائد المحروقات في مطلع الألفيات ، قامت الحكومة الجزائرية بتحريك عجلة التنمية من خلال إنتهاج جملة من البرامج والسياسات التنموية لمقابلة عروض العمل الزائدة والإهتمام بقطاع التشغيل عن طريق إستحداث أجهزة جديدة لإدماج الشباب في عالم الشغل ودعم العمال المسرحين من عملهم إضافة إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيع الإستثمار ، كل هذا يدخل في مساعي الدولة للتخفيف من حدة البطالة .

ومن خلال هذا الفصل تطرقنا في دراستنا إلى تطور مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر متناولين مفهومها ومكوناتها ، ثم تطور معدلات البطالة وبرامج وسياسات التشغيل التي إعتمدها الجزائر إضافة إلى فعاليتها وإنعكاساتها وأخيرا مدى نجاعة هذه السياسات في الحد من البطالة .



#### 4. تطور مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر

##### 1.4 : تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2023)

فلقد عرفت الكتلة النقدية تطورا ملحوظا خلال السنوات السابقة وصولا إلى ما هي عليه اليوم ومن هذ المنطلق سيتم التعرف على بعض مكوناتها ومقابلاتها .

##### 1.1.4 : مفهوم الكتلة النقدية. (مريم، 2017، صفحة 114)

تعرف الكتلة النقدية بأنها حجم النقد المتداول في أي إقتصاد ، وفي الجزائر تتكون الكتلة النقدية من العناصر التالية :

- النقود القانونية : هي نقود إلزامية بحكم القانون تتميز بسهولة الحمل والتبادل كما انها مضمونة القيمة بضمان الدولة . (الأفندي، 2009، صفحة 35)
  - النقود الكتابية : أو ما تسمى بودائع تحت الطلب و تمثل الإيداعات المصرفية التي تتخذ حسابات جارية أو تحت الطلب (الجامعة المستنصرية، 2022).
  - أشباه النقود : أو ما تسمى بودائع لأجل ، ويقصد بها مجموع الأصول أو الموجودات المالية غير النقدية والقابلة للتحويل إلى نقد سائل أو إلى وسائل دفع . (الجامعة المستنصرية، 2022)
- وللوقوف على تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة (2000 - 2023) سوف يتم التطرق لمكونات الكتلة النقدية من خلال الجدول التالي .

الجدول رقم (04 - 01) : تطور الكتلة النقدية

السنوات	التداول النقدي	ودائع تحت الطلب	أشبه النقود	M <sub>2</sub>	نمو M <sub>2</sub>
2000	484,5	563,7	974,3	2022,5	13
2001	577,2	661,3	1235,0	2473,5	22,3
2002	664,7	751,6	1485,2	2901,5	17,3
2003	781,4	862,1	1656,0	3299,5	15,6
2004	874,3	1291,3	1478,7	3644,3	10,5
2005	921,0	1516,5	1632,9	4070,4	11,7
2006	1081,4	2086,2	1766,1	4933,7	18,6
2007	1284,5	2949,1	1761,0	5994,6	24,2
2008	1540,0	3424,9	1991,0	6955,9	16
2009	1829,4	3114,8	2228,9	7173,1	3,1
2010	2098,6	3657,8	2524,3	8280,7	15,4
2011	2571,5	4570,2	2787,5	9929,2	19,9
2012	2952,3	4729,2	3333,6	11015,1	10,9
2013	3204,0	5045,8	3691,7	11941,5	8,4
2014	3658,9	5944,1	4083,7	13686,7	14,6
2015	4108,1	5153,1	4443,3	13704,5	0,13
2016	4497,2	4909,8	4409,3	13816,3	1,76
2017	4716,9	5549,1	4708,5	14974,6	6
2018	4926,8	6477,3	5232,6	16636,7	8,6

## الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على معدلات البطالة في الجزائر (2000 - 2023 )

9,4	16506,6	5531,4	5537,6	5437,6	2019
6,99	17740,0	5756,6	5568,2	6140,7	2020
13,75	18641,0	5943,6	6186,7	6519,7	2021
14,47	20128,1	6494,6	6785,4	6815,2	2022
14,47	23279,9	7616,2	6314,0	7512,5	2023

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر [www.banc of Alegria .dz](http://www.banc of Alegria .dz)

من خلال الجدول يمكن تقسيم تطور الكتلة النقدية إلى 03 مراحل متباينة :

### 2.1.4 : تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000 . 2008)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الكتلة النقدية خلال هذه الفترة تميزت بالوفرة (فائض) في السيولة ، فلقد عرفت إرتفاع ملحوظا حيث قدرت بـ 2022,5 مليار دج سنة 2000 لتصل إلى 6955,9 مليار دج وذلك سنة 2008 ، ولقد استمرت هذه الزيادة ففي سنة 2001 بلغت نسبة النمو 22,3 % حيث أن  $M_2$  قدرت بـ 2473,5 مليار دج ، وهذا راجع الى الزيادة في صافي الأرصدة المالية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي في 01 أبريل 2001 حيث خصص له مبلغ 7 ملايين دج وإستمر إلى غاية 2004 والتي قدرت فيها  $M_2$  بـ 3644,4 مليار دج أما فيما يخص الفترة ما بين 2005 - 2008 فلقد كانت الكتلة النقدية على زيادة مستمرة أيضا ففي سنة 2005 قدرت بـ 4070,4 مليار دج بعدما شهدت إنخفاض في معدلات نمو الكتلة النقدية بسبب تباطأ التوسع النقدي وفي سنة 2006 إرتفعت معدلات نمو  $M_2$  مرة أخرى من 11.7% سنة 2005 و 18.6% سنة 2006 وصولا إلى 24.2 % سنة 2007 ، وذلك بسبب انطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي . ولقد تبين أن أشباه النقود كذلك هي الأخرى عرفت إرتفاع كبيرا خلال الفترة 2000 - 2008 حيث قدرت بـ 947,3 مليار دج سنة 2000 إلى 1991,0 مليار دج سنة 2008 وذلك عن طريق مجموعة من الإصلاحات البنكية وتقليص الفائض النقدي خارج الجهاز البنكي .

### 3.1.4 : تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2009 . 2016)

يتضح من خلال الجدول السابق أن الكتلة النقدية دائما في تزايد مستمر فقدرت سنة 2009 بـ 7173,1 مليار دج بمعدل نمو 3.1 % وذلك راجع إلى التأثير بالأزمة الاقتصادية ، ففي سنة 2010 حقق معدل نمو  $M_2$  إرتفاعا قدر بـ 15,4% بسبب إستقرار الأوضاع الاقتصادية وتحسنها ، أما من 2011 إلى 2014 كانت أيضا معدلات  $M_2$  في تسارع مستمر حيث قدرت الكتلة النقدية سنة 2011 بـ 9929,2 مليار دج بمعدل 19,9 % وخلال سنتي 2012 و 2013 شهد إنخفاض في معدل نمو الكتلة النقدية على التوالي 10,9% و 8,4% وذا راجع إلى التأثير بالأزمات الأوروبية ، ليشهد بعدها معدل نمو الكتلة النقدية تذبذب ما بين الارتفاع والإنخفاض لتصل الكتلة النقدية سنة 2016 بـ 13816,3 مليار دج بمعدل نمو 1,76% ، وبالنسبة لأشباه النقود فلقد عرفت إرتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة من 6955,9 مليار دج سنة 2008 إلى 13816,3 مليار دج سنة 2016 .

### 4.1.4 : تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2017 . 2023)

من خلال الجدول السابق يمكن القول بأن في الفترة ما بين 2017 إلى غاية 2023 كان هناك توسع بسيط للكتلة النقدية  $M_2$  حيث بلغ معدل نموها 6 % بمقدار 14974,6 مليار دج ليرتفع إلى 8,6 % سنة 2018

## الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على معدلات البطالة في الجزائر ( 2000 . 2023 )

وذلك بسبب الإرتفاع البسيط في قطاع المحروقات حيث بلغت الكتلة النقدية لهذه الأخيرة 16260,8 مليار دج وتستمر على حالها إلى غاية سنة 2020 حيث قدرت بـ 17740,0 مليار دج ومن ثم إلى 20128,1 مليار دج سنة 2022 بمعدل نمو 14,47% .

2.4 : تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000 . 2023)

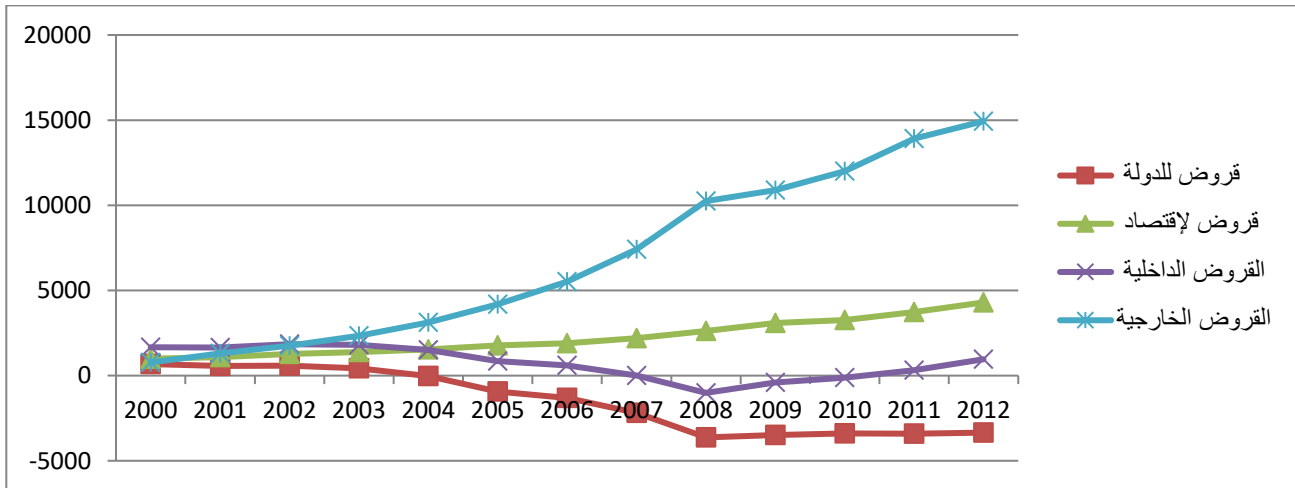
1.2.4 : تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000 . 2012)

الجدول رقم (04 - 02) : تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000 . 2012)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قروض الدولة	677,5	569,7	578,6	423,4	-20,6	-933,2	-1304,1	-2193,1	-3627,3	-3488,9	-3392,9	-3406,6	-3343,4
قروض للإقتصاد	933,7	1078,4	1266,8	1380,2	1535	1779,8	1905,4	2205,2	2615,5	3086,5	3268,1	3726,5	4298,4
القروض الداخلية	1671,2	1648,2	1845,4	1803,6	1514,4	846,6	601,3	12,1	-1011,8	-402,4	-124,8	319,9	955
صافي الموجودات الخارجية	775,9	1310,7	1755,7	2342,6	3119,2	4179,7	5515	7415,5	10246,9	10885,7	11996,5	13922,4	14939,9

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إحصائيات بنك الجزائر [www.banc of Algeria .dz](http://www.banc of Algeria .dz)

الشكل رقم (04 - 01) : تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000 . 2012)



من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (04 - 02) بإستعمال برنامج Excel

من خلال الشكل السابق يمكن إستخلاص أن قروض الدولة خلال هذه الفترة عرفت إنخفاضا ملحوظا ، حيث قدرت سنة 2000 بـ 677,5 مليار دج لتصل إلى -20,6 مليار دج وذلك سنة 2004 وتواصل الإنخفاض ليصل إلى أدنى مستوياته سنة 2012 حيث بلغ -3343,4 مليار دج وذلك بسبب تراجع أسعار النفط ، أما بالنسبة لقروض الإقتصاد فهي الأخرى عرفت إرتفاعا حيث كانت سنة 2000 مقدرة بـ 993,7 مليار دج إلى 1535 مليار دج سنة 2000 وإستمرت في الإرتفاع إلى غاية 2012 حيث قدرت بـ 4298,4 مليار دج وهذا ناتج عن الطلب على القروض ، أما فيما يخص القروض الداخلية عرفت أيضا إنخفاضا من 1671,2 مليار دج سنة 2000 وصولا إلى 955 مليار دج وذلك سنة 2012 ، وتبقى صافي الموجودات الخارجية في إرتفاع مستمر حيث قدرت سنة 2000 بـ 775,9 مليار دج إلى غاية سنة 2012 بـ 10246,9 مليار دج ودائما في نفس سبب إستقرار أسعار النفط .

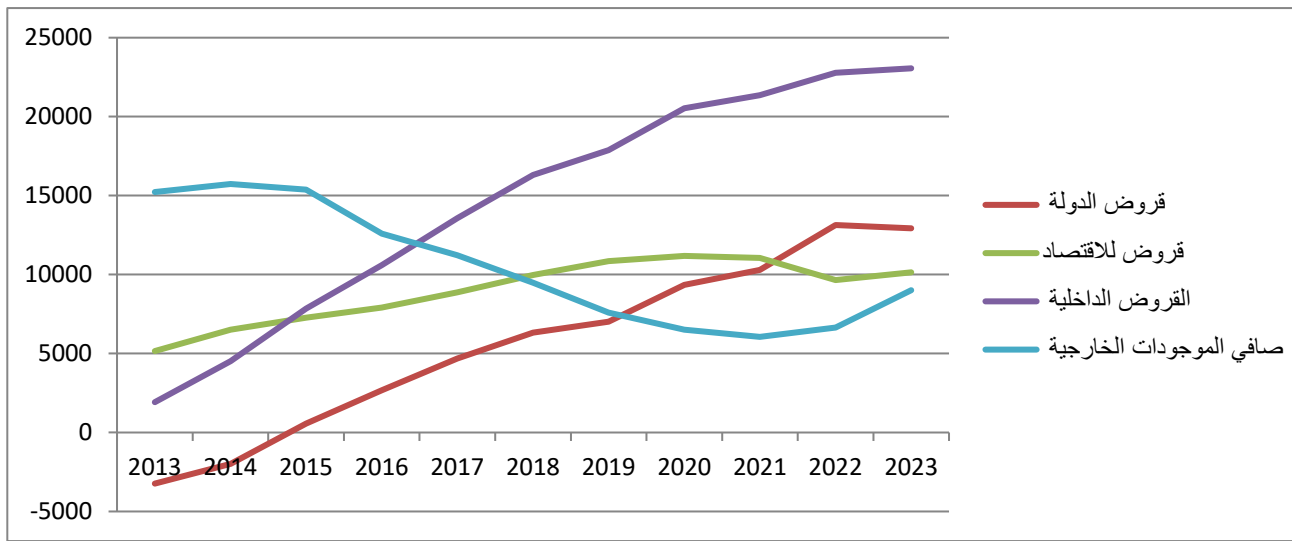
2.2.4 : تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2023)

الجدول رقم (04 - 03) : تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2023)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
قروض للدولة	-3235,4	-1992,3	567,5	2682,2	4691,9	6325,7	7023,9	9353,5	10297,1	13136,4	12924,3
قروض للاقتصاد	5156,3	6504,6	7277,2	7909,9	8880	9976,3	10857,8	11182,3	11062,1	9644,7	10135,6
القروض الداخلية	1920,9	4512,3	7844,7	10592,1	13571,9	16302,1	17877,7	20535,7	21359,2	22781,1	23059,9
صافي الموجودات الخارجية	15225,2	15734,5	15375,4	12596	11227,4	9485,6	7598,7	6518,2	6056,0	6637,3	9016,9

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر [www.banc of Alegria .dz](http://www.banc of Alegria .dz)

الشكل رقم (04 - 02) : تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2023)



من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04 - 03) بإستعمال برنامج Excel

من خلال الجدول الشكل السابقين يمكن القول أن قروض الدولة عرفت انخفاض خلال سنتي 2013 و 2014 حيث قدرت على التوالي بـ 3235,4 مليار دج و 1992,3 مليار دج لترتفع بعدها إلى 567,5 مليار دج سنة 2015 وهذا راجع إلى تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية ومن ثم يتواصل هذا الإرتفاع إلى سنة 2023 حيث قدرت بـ 12924,3 مليار دج ، أما بالنسبة لقروض الإقتصاد فقد كانت في تزايد مستمر فكانت سنة 2013 مقدرة بـ 5156,3 مليار دج لتصل إلى 9967,3 مليار دج سنة 2018 ومن ثم إلى سنة 2023 حيث بلغت 10135,6 مليار دج ، أما القروض الداخلية عرفت أيضا إرتفاعا حيث سنة 2013 بلغت 1920,9 مليار دج وواصلت هذا الإرتفاع إلى غاية سنة 2023 حيث قدرت بـ 23059,9 مليار دج ، أما بالنسبة لصافي الموجودات الخارجية فلقد تميزت بتطور ملحوظ في هذه الفترة حيث بلغت سنة 2013 بـ 15225,2 مليار دج إلى غاية بلوغها 9016,9 مليار دج سنة 2023 .

3.4 : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2023)

يعد التضخم من المشكلات والظواهر الإقتصادية الأكثر إنتشارا ، التي لا طالما شكلت عائقا في الإقتصاد ومن هذا سيتم التعرف على مفهومه وتطوره خلال الفترة 2000 - 2023 .

#### 1.3.4 : مفهوم التضخم

فهو ظاهرة نقدية سريعة تعني بالإرتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار الناتج عن الاختلالات بين كمية النقد المتداول و حجم الإنتاج و السلع الموجودة في الأسواق ، حيث زيادة النقد المتداول يؤدي إلى تدهور قيمته وإنخفاض في القدرة الشرائية . (زهرة، 2022، صفحة 40)

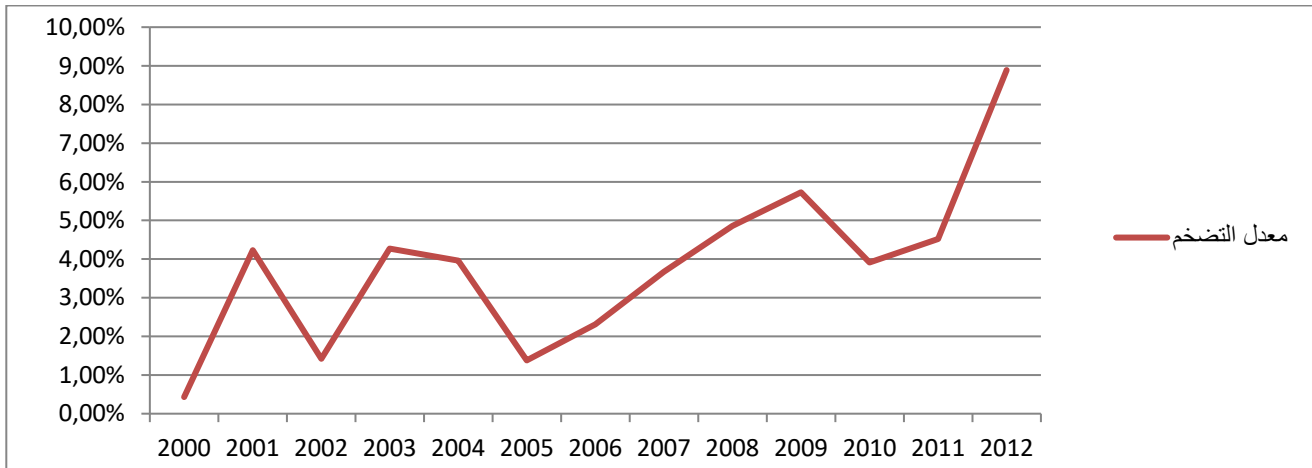
#### 2.3.4 : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2012)

الجدول (04 - 04) : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2012)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم	% 0.34	% 4.23	% 1.42	% 4.27	% 3.96	% 1.38	% 2.31	% 3.67	% 4.86
السنوات	2009	2010	2011	2012					
معدل التضخم	% 5.73	% 3.91	% 4.52	% 8.89					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إحصائيات البنك الدولي ( <http://data.albankdawli.org> )

الشكل رقم (03 - 04) : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2012)



من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (04 - 04) بإستعمال برنامج Excel

ما يمكن إستخلاصه من الجدول والشكل أعلاه أن معدلات التضخم خلال الفترة 2000 - 2012 عرف تذبذب بين إنخفاض وإرتفاع حيث قدر سنة 2000 بـ 0,34 % ليرتفع بعدها إلى 4,23 % سنة 2001 وذلك بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي ، ومن ثم يتواصل هذا الإنخفاض والإرتفاع وصولاً إلى سنة 2005 حيث قدر بـ 2,31 % ، وخلال الفترة 2005 إلى غاية 2009 تميز بإرتفاع في حدود مقبولة حيث قدر معدل التضخم سنة 2009 بـ 5,73 % ، وليرتفع بعدها إلى أقصى مستوياته وذلك سنة 2012 كان مقدر بـ 8,89 % بسبب نمو الطلب المحلي .

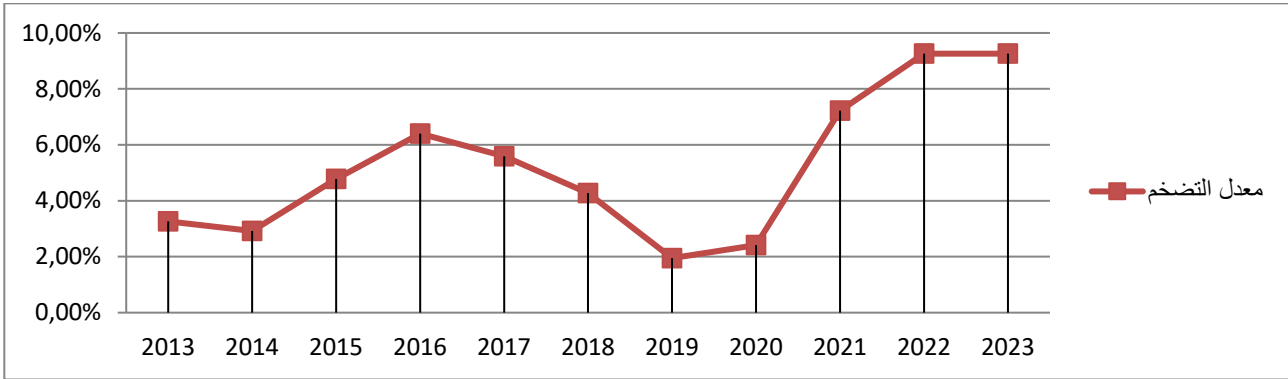
#### 3.3.4 : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2023)

الجدول رقم (05 - 04) : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2023)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل التضخم	% 3.26	% 2.92	% 4.78	% 6.4	% 5.59	% 4.27	% 1.95	% 2.41	% 7.22	% 9.26	% 9.26

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إحصائيات البنك الدولي ( <http://data.albankdawli.org> )

الشكل رقم (04 - 04) : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2023)



من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (04 - 05) بإستعمال برنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أنه خلال الفترة 2013 - 2023 معدل التضخم كان مقدر سنة 2013 بـ 3,26% ليشهد إنخفاض وإرتفاع حيث قدر سنة 2016 بـ 6,40% وبعدها إنخفض إلى 2,2% وذلك سنة 2020 ، ومن ثم إلى سنة 2021 حيث قدر بـ 7,22% وصولاً إلى سنة 2023 والتي قدرت بـ 9,26% .

#### 4.4 : تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2023 )

##### 1.4.4 : تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2012)

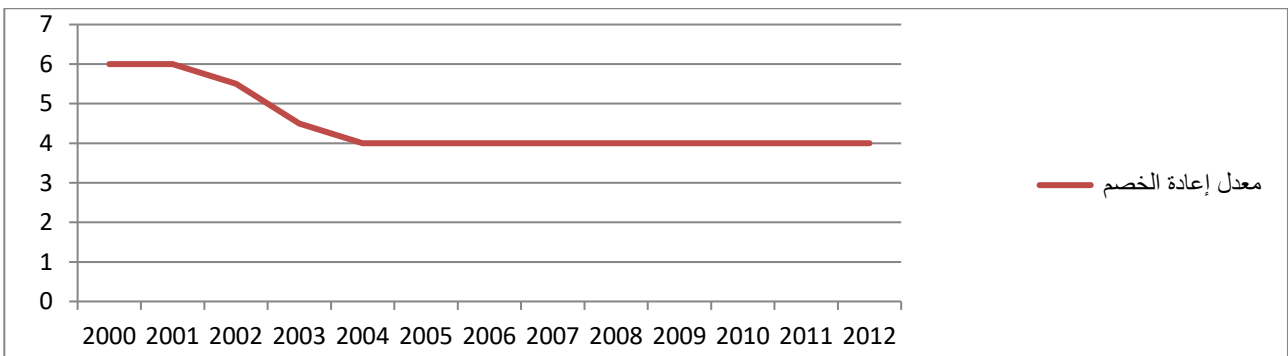
إن معدل إعادة الخصم هو إحدى الأدوات الأساسية للسياسة النقدية التي تساعد على بلوغ أهدافها .

الجدول رقم (04 - 06) : تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2012)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل إعادة الخصم	6%	6%	5,5%	4,5%	4%	4%	4%	4%	4%	4%	4%	4%	4%

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إحصائيات بنك الجزائر [www.banc of Alegria .dz](http://www.banc of Alegria .dz)

الشكل رقم (04 - 05) : تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2012)



من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (04 - 06) بإستعمال برنامج Excel

يتضح لنا من خلال الجدول والشكل السابقين أن معدل إعادة الخصم كان 6% سنة 2000 وبدأ في الإنخفاض إلى أن وصل 5.5% سنة 2002 ليواصل في هذا الإنخفاض إلى غاية سنة 2003 حيث قدر بـ 4.5% ، ليستقر على معدل 4% سنة 2004 إلى غاية سنة 2012 وهذا الإنخفاض جاء نتيجة التحسن المستمر للسيولة لدى البنوك وما ترتب عنه فائض في السيولة .

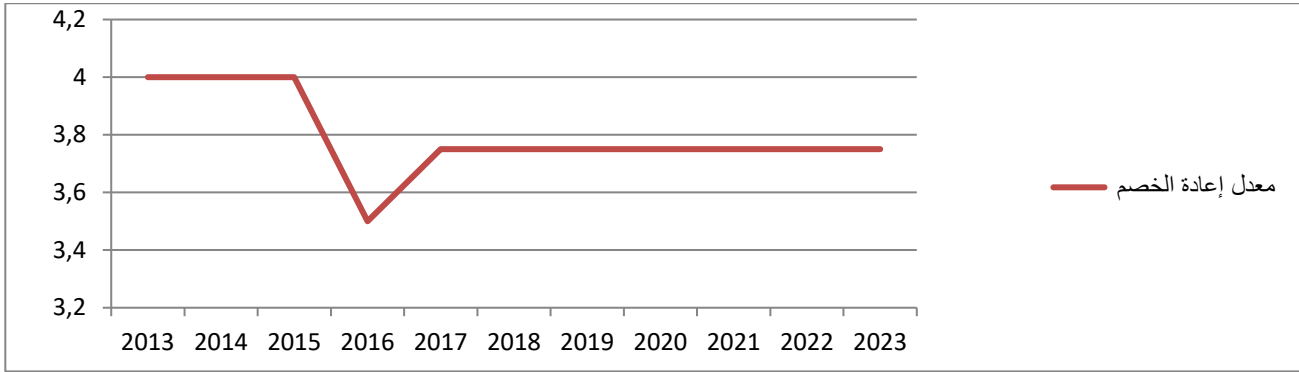
2.4.4 : تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2013 . 2023)

الجدول رقم (04 - 07) : تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2023)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل إعادة الخصم	% 4	% 4	% 4	% 3,5	% 3,75	% 3,75	% 3,75	% 3,75	% 3,75	% 3,75	% 3,75

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إحصائيات بنك الجزائر [www.banc of Alegria .dz](http://www.banc of Alegria .dz)

الشكل رقم (04 - 06) : تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2013 . 2023)



من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (04 - 07) بإستعمال برنامج Excel

من الجدول والشكل أعلاه تبين لنا أنه وبسبب فائض السيولة التي عرفتتها تلك الفترة كان معدل إعادة الخصم على إستقرار فلقد كان سنة 2013 مقدرا بـ 4 % ليبقى على ثبات إلى غاية سنة 2015 ، لينخفض بعدها إلى 3,75 % سنة 2017 ليستقر على هذا المعدل إلى غاية سنة 2023 .



5 : تطور مؤشرات البطالة في الجزائر (2000 - 2023 )

لاتزال البطالة من أبرز المشكلات الإقتصادية والإجتماعية التي تمثل تحديا محوريا وهاجسا لجميع دول العالم على غرار الجزائر والتي أنهكت وأثقلت كاهلها الإقتصادي نظرا لتزايدها المستمر، وهو مادفع بالحكومة الجزائرية إلى بذل جهود مضاعفة عن طريق تبني جملة من السياسات والبرامج في مجال التشغيل تهدف إلى خلق توازن داخل سوق العمل وإيجاد تكافؤ بين عروض العمل والطلب عليها .

1.5 : تطور معدلات البطالة في الجزائر

شهدت البطالة في الجزائر تطورات ملحوظة نتيجة التقلبات الحادة في أسعار المحروقات والأوضاع الإقتصادية ككل ، والتي كان لها تأثير محسوس على معدلاتها خلال الفترة (2000 - 2023) وهذا ما سوف نوضحه في دراستنا من خلال الجدول التالي .

الجدول رقم (05 - 01) : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2023)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة البطالة	%29.77	%27.3	%25.9	%23.72	%17.65	%15.27	%12.27	%13.79	%11.33	%10.16
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة البطالة	%9.96	%9.96	%10.97	%9.83	%9.82	%11.21	%10.2	%12	%12.14	%12.27
السنوات	2020	2021	2022	2023						
نسبة البطالة	%14.03	%13.72	%12.49	%12.25						

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إحصائيات البنك الدولي ( <http://data.albankdawli.org> )

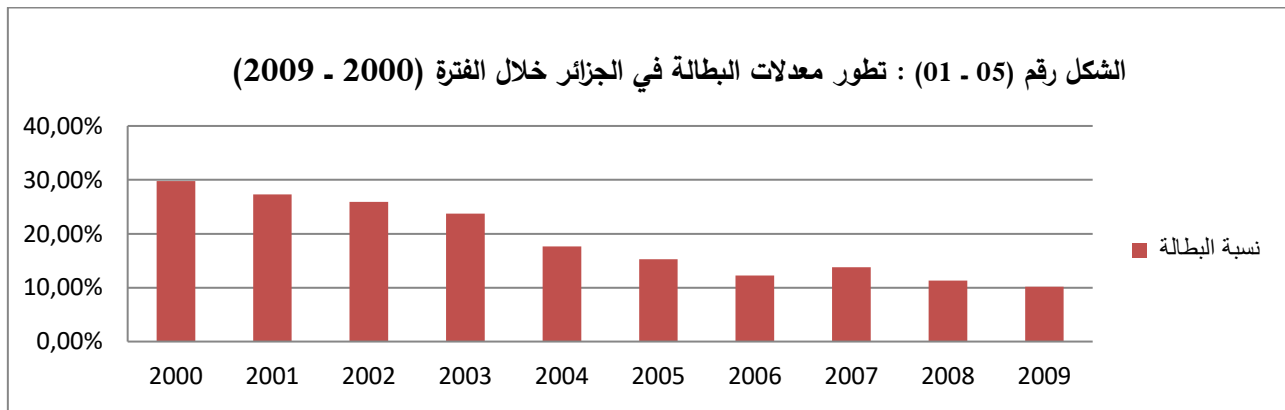
كنظرة عامة للجدول المبين أعلاه نلاحظ إنخفاض معدلات البطالة خلال الفترة محل الدراسة الممتدة من (2000 - 2023) ، وللتعمق أكثر قمنا بتقسيم هذه المعدلات إلى ثلاث مراحل من (2000 - 2009) ، (2010 - 2017) و(2018 - 2023) كمايلي :

1.1.5 : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2009)

الجدول رقم (05 - 02) : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2009)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة البطالة	%29.77	%27.3	%25.9	%23.72	%17.65	%15.27	%12.27	%13.79	%11.33	%10.16

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إحصائيات البنك الدولي ( <http://data.albankdawli.org> )



من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (05 - 02) بإستعمال برنامج Excel

نلاحظ من الجدول والشكل البياني أن معدلات البطالة سجلت تراجع متتالي إبتداء من معدل 29.77 % سنة 2000 إلى معدل 12.27% سنة 2006 وذلك راجع للإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الدولة عند دخولها إقتصاد السوق والخروج نهائيا من الإقتصاد الموجه وكذلك وفرة العوائد البترولية نتيجة إرتفاع أسعار النفط ، وهذا ماسمح للحكومة الجزائرية بإنتهاج سياسة تنموية توسعية من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي أقرته الدولة في أبريل 2001 الممتد من 2001 إلى غاية 2004 ، والذي خصص له في البداية غلاف مالي قدره 525 مليار دينار أي ما يقدر ب 07 ملايين دولار أمريكي ، ثم أصبح غلافه المالي النهائي 1216 مليار دينار أي ما يساوي 16 مليار أمريكي .

أما في سنة 2007 فنلاحظ أن هناك إرتفاع للبطالة بمعدل 13.79 % ثم إنخفاض خلال السنتين التاليتين 2008 و 2009 على التوالي بمعدل 11.33 % و 10.16 % ومرجع ذلك إلى سياسة دعم النمو الإقتصادي التي إعتمدها الحكومة الجزائرية في 08 أبريل 2005 لتغطي الفترة من 2005 إلى 2009 كبرنامج تكميلي لسياسة الإنعاش الإقتصادي بغلاف مالي قدره 4207 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 55 مليار دولار حيث تم من خلال هذا البرنامج إستكمال وتيرة النمو وتقليص البطالة بإنشاء 02 مليون منصب شغل وهذا ماساهم في إمتصاص معدل البطالة ، كل هذا كان له وقع على الأوضاع الإقتصادية عموما وعلى عالم الشغل خصوصا من خلال تحقيق إنخفاض نسبي في نسبة البطالة ورفع معدلات التوظيف .

### 2.1.5 : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2016)

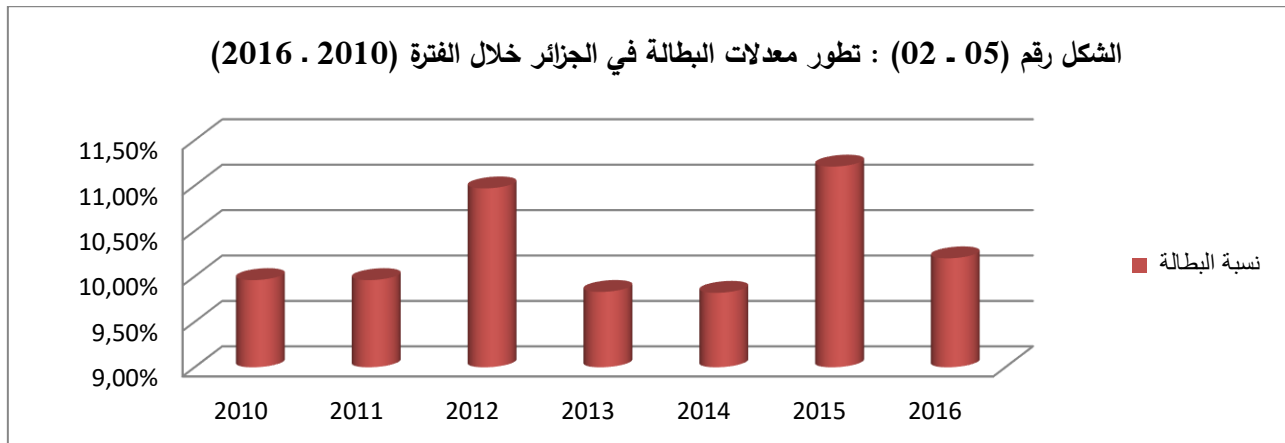
الجدول رقم (03 - 05) : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010 . 2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة البطالة	% 9.96	% 9.96	% 10.97	% 9.83	% 9.82	% 11.21	% 10.2

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إحصائيات البنك الدولي ( <http://data.albankdawli.org> )

والديوان الوطني للإحصائيات ([www.ons.dz](http://www.ons.dz))

الشكل رقم (02 - 05) : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010 . 2016)



من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (03 - 05) بإستعمال برنامج Excel

إستنادا إلى المعطيات الموضحة في الجدول والتمثيل البياني نلاحظ أن هناك إنخفاض محسوس في معدلات البطالة مقارنة مع الفترة السابقة حيث نلاحظ ثبات في معدلات البطالة عند معدل 9.96 % خلال سنة 2010 و 2011 ثم إرتفاع إلى 10.97% سنة 2012 ، ثم تراجع سنة 2013 بمعدل 9.83 % وصولا إلى

أدنى معدل خلال سنة 2014 والذي بلغ 9.82 % ، وتعد هذه النسبة أدنى معدل خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023 وذلك راجع إلى برنامج التنمية الخماسي الذي يغطي الفترة من 2010 إلى 2014 الذي سطرته الحكومة الجزائرية بغلاف مالي قدره 286 مليار دولار ، والذي تم من خلاله إستحداث 03 ملايين منصب شغل .

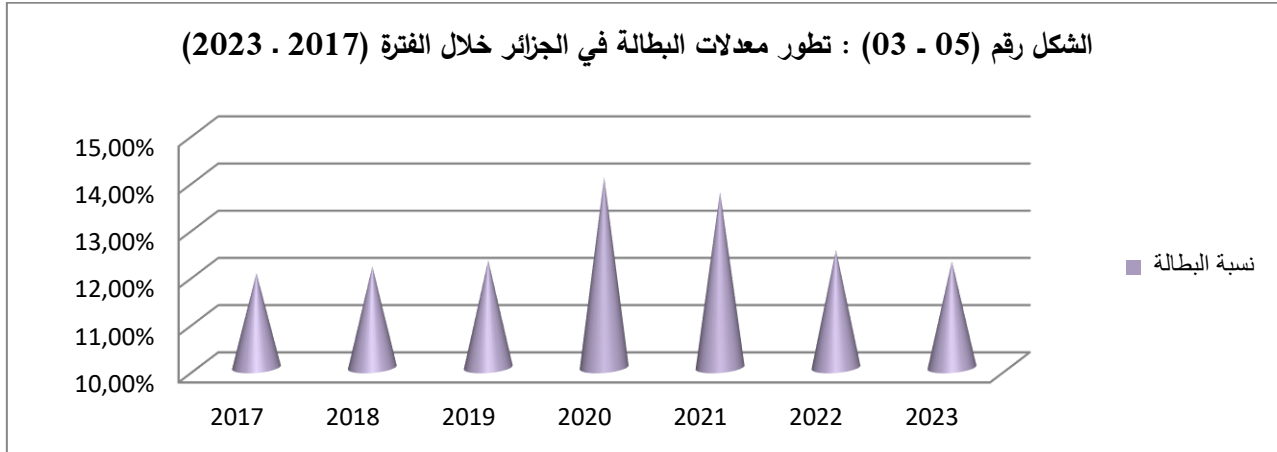
في حين نلاحظ أيضا أن معدلات البطالة عاودت الإرتفاع ، ففي سنة 2015 وصلت إلى معدل 11.21 % ليليه إنخفاض في سنة 2016 بمعدل 10.2 % وذلك بسبب سياسة التقشف التي إتبعها الجزائر بسبب تراجع أسعار النفط .

### 3.1.5 : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة ( 2017 - 2023 )

الجدول رقم (05 - 04) : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2017 - 2023)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة البطالة	% 12	% 12.14	% 12.27	% 14.03	% 13.72	% 12.49	% 12.25

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إحصائيات البنك الدولي ( <http://data.albankdawli.org> )



من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (05 - 04) بإستعمال برنامج Excel

في هذه المرحلة نلاحظ عودة معدلات البطالة إلى الإرتفاع رغم مواصلة الدولة بذل جهود تنموية ، وذلك من خلال إطلاق برنامج توظيف النمو خلال الفترة (2015 - 2019 ) الذي جاء في ظل التراجع المستمر لأسعار البترول في السوق الدولية وكلف الدولة غلاف مالي قدره 221000 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 262.5 مليار دولار ، ومنه نلاحظ أن معدل البطالة خلال سنة 2017 بلغ 12 % بينما سجل إرتفاع طفيف بمعدل 12.14 % في سنة 2018 و 12.27 % في سنة 2019 وذلك راجع إلى حالة الركود التي عرفها الإقتصاد الجزائري وكذا عدم إستقرار الوضع السياسي (الحراك الشعبي) ، أما في سنة 2020 فإرتفع معدل البطالة إلى 14.03 % ثم إنخفض إلى 13.72 % سنة 2021 ليصل إلى 12.49 % سنة 2022 وذلك راجع إلى جائحة كورونا " كوفيد 19 " وتداعياتها على الإقتصاد الجزائري ، إذ أعلنت الحكومة الجزائرية تراجع كبير في عروض العمل بسبب هذا الفيروس الذي أعطب بالحركة الإقتصادية للبلاد من خلال تجميد كل البرامج التي لم تنطلق والإلتزام بالعمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى بهدف ترشيد النفقات ، ثم إنخفض سنة 2023 إلى 12.25 % بعد الإعلان الرسمي عن إنتهاء فيروس كورونا .

2.5 : تطور معدلات البطالة حسب المنطقة ونوع الجنس ومؤشرات التشغيل خلال الفترة (2000 - 2023)

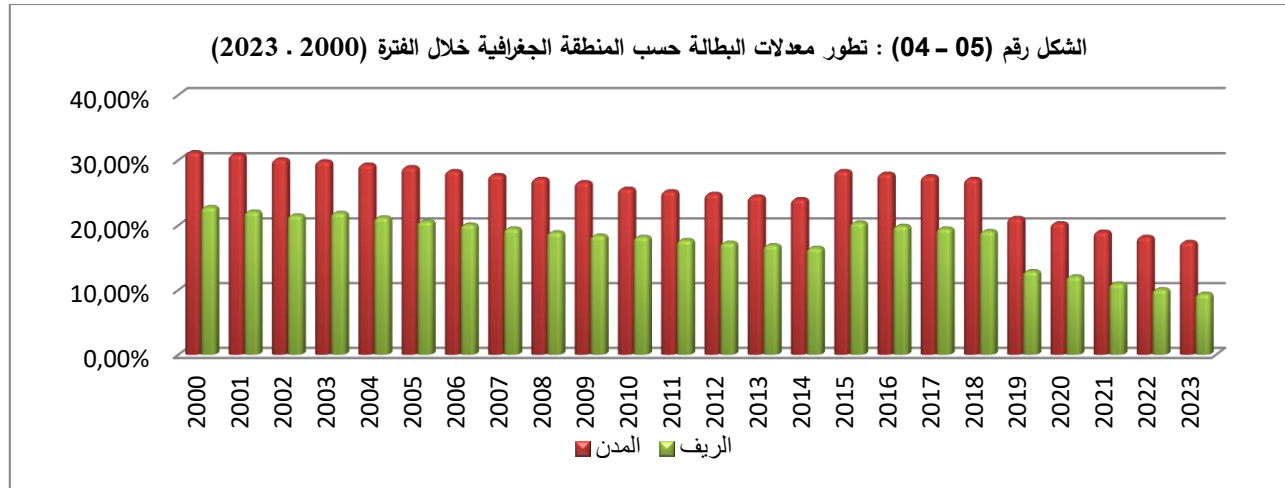
1.2.5 : تطور معدلات البطالة حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة (2000 - 2023)

الجدول رقم (05 - 05) : تطور معدلات البطالة حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة (2000 - 2023)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المدن	% 31.2	% 30.8	% 30.1	% 29.8	% 29.3	% 28.9	% 28.3	% 27.7	% 27.1	% 26.6
الريف	% 22.8	% 22.1	% 21.5	% 21.9	% 21.2	% 20.6	% 20.1	% 19.5	% 18.9	% 18.4
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المدن	% 25.6	% 25.2	% 24.8	% 24.4	% 24	% 28.3	% 27.9	% 27.5	% 27.1	% 21.1
الريف	% 18.2	% 17.7	% 17.3	% 16.9	% 16.5	% 20.4	% 19.9	% 19.5	% 19.1	% 12.9
السنوات	2020	2021	2022	2023						
المدن	% 20.3	% 19	% 18.2	% 17.4						
الريف	% 12.1	% 11	% 10.1	% 9.4						

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إحصائيات المكتب الوطني للإحصاء ، البنك المركزي الجزائري

### وصندوق النقد الدولي



من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (05 - 05) بإستعمال برنامج Excel

من خلال البيانات الموضحة في الجدول والشكل البياني أعلاه ، نلاحظ أن مؤشرات البطالة تعكس تمركزها في المدن أكثر من الريف ، ويمكن إرجاع ذلك إلى زيادة تيارات هجرة العمالة من المناطق الريفية إلى الوسط الحضري بسبب نقص المرافق العامة في الريف وكذا نقص المشاريع الإستثمارية ، إضافة إلى أن الوسط الريفي تسوده الأنشطة الزراعية وهو الأمر الذي يزيد من حدة الضغط والمنافسة على فرص العمل في المدن خاصة في قطاع التصنيع والخدمات وغيرها .

وعليه نلاحظ أن معدلات البطالة شهدت إنخفاض متتالي في كل من الوسط الحضري والريفي إبتداءا من سنة 2000 بمعدل 31.2 % بالنسبة للمدن و 22.8 % بالنسبة للريف وصولا إلى معدل 24 % بالنسبة للمدن و 16.5 % بالنسبة للريف وذلك خلال سنة 2014 ، لتعاود الإرتفاع سنة 2015 بمعدل 28.3 % بالنسبة للمدن و 20.4 % بالنسبة للريف لتسجل بعد ذلك إنخفاضا إنطلاقا من سنة 2016 بمعدل 27.9 % بالنسبة للمدن و 19.9 % بالنسبة للريف وصولا إلى أدنى معدل والمقدر بـ 17.4 % بالنسبة للمدن و 9.4 % بالنسبة للريف سنة 2023 .

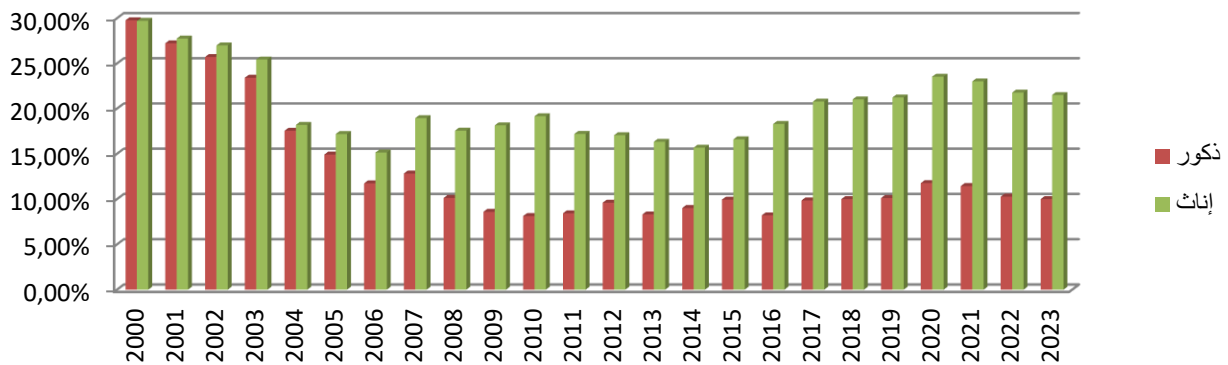
2.2.5 : تطور معدلات البطالة في الجزائر حسب نوع الجنس خلال الفترة (2000 - 2023)

الجدول رقم (05 - 06) : تطور معدلات البطالة حسب نوع الجنس خلال الفترة (2000 - 2023)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ذكور	% 29.77	% 27.22	% 25.71	% 23.42	% 17.55	% 14.92	% 11.74	% 12.82	% 10.13	% 8.59
إناث	% 29.71	% 27.75	% 26.99	% 25.43	% 18.20	% 17.19	% 15.14	% 18.95	% 17.56	% 18.15
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ذكور	% 8.13	% 8.43	% 9.60	% 8.31	% 9.02	% 9.94	% 8.20	% 9.85	% 10	% 10.12
إناث	% 19.16	% 17.2	% 17.06	% 16.33	% 15.68	% 16.60	% 18.30	% 20.78	% 21.02	% 21.23
السنوات	2020	2021	2022	2023						
ذكور	% 11.77	% 11.44	% 10.28	% 10						
إناث	% 23.53	% 23.01	% 21.77	% 21.50						

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إحصائيات البنك الدولي ( <http://data.albankdawli.org> )

الشكل رقم (05 - 05) : تطور معدلات البطالة حسب نوع الجنس خلال الفترة (2000 - 2023)



من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (05 - 06) بإستعمال برنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني أن معدلات البطالة في الجزائر تمس الإناث أكثر من الذكور خلال الفترة محل الدراسة الممتدة من 2000 إلى 2023 ، ويمكن إرجاع ذلك إلى النمو الديمغرافي الذي أثبتته الإحصائيات الوطنية بإستحواذ العنصر النسوي نسبة أكبر مقارنة مع الذكور، إضافة إلى تفضيل الإناث العمل في القطاع العام وتجنب القطاع الخاص ، في حين يرجع سبب التراجع في نسب البطالة بالنسبة للذكور أساسا إلى تبني الدولة عدة إستراتيجيات بهدف مساعدة الشباب على إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة والتشجيع على الدخول في عالم ريادة الأعمال والتي كان لها الدور الكبير في التقليل من حجم بطالة الذكور، إضافة إلى التوجه نحو العمل الحر وكذلك القطاع الخاص .

وعليه نلاحظ أن هناك تقارب في معدلات البطالة لكلا الجنسين خلال سنة 2000 إنطلاقا من أعلى نسبة وهي 29.77 % بالنسبة للذكور و 29.71 % بالنسبة للإناث و 27.22 % بالنسبة للذكور و 27.75 % بالنسبة للإناث سنة 2001 ، لتبدأ هذه المعدلات بالإخفاض مع إتساع الفجوة بين جنس الذكور و جنس الإناث وصولا إلى أدنى نسبة وهي 8.13 % سنة 2010 بالنسبة للذكور و 15.14 % سنة 2006 بالنسبة للإناث ، ثم تذبذب بين إرتفاع وإنخفاض إلى غاية 2017 ، لتعاود الإرتفاع خلال السنوات الأخيرة إنطلاقا من سنة 2017 بمعدل

## الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على معدلات البطالة في الجزائر (2000 - 2023 )

9.85 % بالنسبة للذكور و20.78% بالنسبة للإناث وصولا إلى معدل 11.77% بالنسبة للذكور و23.53 % بالنسبة للإناث سنة 2020 ، ثم إنخفاض وصولا إلى معدل 10 % بالنسبة للذكور و21.50 % بالنسبة للإناث سنة 2023 .

### 3.2.5 : تطور معدلات البطالة حسب مؤشرات التشغيل خلال الفترة (2000 - 2023)

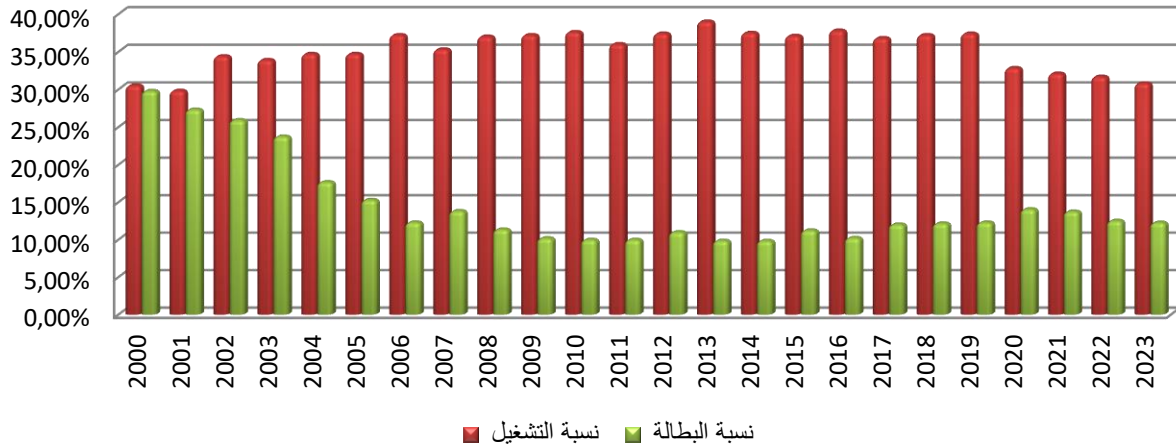
الجدول رقم (05 - 07) : تطور معدلات البطالة حسب مؤشرات التشغيل خلال الفترة (2000 - 2023)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة التشغيل	% 30.5	% 29.8	% 34.39	% 33.89	% 34.7	% 34.7	% 37.2	% 35.3	% 37	% 37.2
نسبة البطالة	% 29.77	% 27.3	% 25.9	% 23.72	% 17.65	% 15.27	% 12.27	% 13.79	% 11.33	% 10.16
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة التشغيل	% 37.6	% 36	% 37.4	% 39	% 37.5	% 37.1	% 37.8	% 36.8	% 37.2	% 37.4
نسبة البطالة	% 9.96	% 9.96	% 10.97	% 9.83	% 9.82	% 11.21	% 10.2	% 12	% 12.14	% 12.27
السنوات	2020	2021	2022	2023						
نسبة التشغيل	32.82	% 32.08	% 31.67	% 30.78						
نسبة البطالة	% 14.03	% 13.72	% 12.49	% 12.25						

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إحصائيات البنك الدولي ( <http://data.albankdawli.org> )

والديوان الوطني للإحصائيات ([www.ons.dz](http://www.ons.dz))

الشكل رقم (05 - 06): تطور معدلات البطالة حسب مؤشرات التشغيل خلال الفترة (2000 - 2023)



من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (05 - 07) بإستعمال برنامج Excel

نلاحظ من الجدول والتمثيل البياني أن هناك علاقة عكسية بين نسب التشغيل ومعدلات البطالة فكلما ارتفع معدل التشغيل قابله إنخفاض في معدل البطالة ، ومنه نلاحظ أن هناك تصاعد في معدلات التشغيل بنسب تتراوح بين 29.8 % كأدنى نسبة سنة 2001 إلى غاية 39 % كأعلى نسبة سنة 2013 ومرجع ذلك إلى الإنفاق الحكومي الذي كان في ظل إنتعاش الإقتصاد الجزائري ، حيث تم تسليط الضوء على قطاع التشغيل وترقيته ، في حين قابل ذلك إنخفاض في معدلات البطالة من 29.77 % كأعلى نسبة سنة 2000 إلى غاية 9.83 % سنة 2013 وصولا إلى أدنى نسبة لها سنة 2014 بمعدل 9.82 % ، ثم إنخفاض في معدلات

التشغيل إبتداء من سنة 2014 بمعدل 37.5 % لتستقر في حدود هذه النسبة مع تغير طفيف لباقي للسنوات المالية أي من 2015 إلى غاية 2019 وذلك بسبب سياسة التقشف التي إتبعتها الحكومة نتيجة تراجع أسعار المحروقات ، في حين نلاحظ إرتفاع في معدلات البطالة إبتداء من سنة 2015 بمعدل 11.21 % وصولا إلى معدل 12.27 % سنة 2019 ، أما في سنة 2020 فنلاحظ إنخفاض محسوس في مستويات التشغيل بمعدل 32.82 % نتيجة تفشي وباء كورونا الذي شل حركة التشغيل في الجزائر، ليتواصل الإنخفاض بشكل متتالي إلى غاية 30.78 % سنة 2023 ليقابله إرتفاع في مستوى البطالة بمعدل 14.03 % سنة 2020 ثم إنخفاض وصولا إلى 12.25 % سنة 2023 .

### 3.5 : برامج وسياسات التشغيل التي إعتدتها الجزائر للحد من البطالة

في مطلع القرن الحادي والعشرين إتجهت الجزائر إلى إتخاذ برنامج تنموي مكثف من خلال رسم سياسات وبرامج هامة للنهوض بقطاع التشغيل والتخفيف من حدة البطالة ، وعليه وتحت هذا العنوان سوف نتطرق إلى

مفهوم التشغيل وأهم السياسات والبرامج التشغيلية ومدى فعاليتها وتقييم نجاعة هذه السياسات في الحد من البطالة .

#### 1.3.5 : مفهوم سياسة التشغيل

يمكن تعريف التشغيل وسياسة التشغيل كمايلي : (زاوي، 2019، صفحة 12/11).

**التشغيل** : هو الحصول على منصب عمل دائم ، وهذا المنصب يعطي له الحق في الضمان الإجتماعي والحق في رفع مستوى مؤهلاته .

.وتعرف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OCDE) سياسة التشغيل بأنها مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع إحتياجات الإنتاج .

. **سياسة التشغيل** : هي مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والإتفاقيات الثلاثية الاطراف (الحكومة ، أصحاب الأعمال ، العمال) الهادفة إلى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل ، كما أنها منهادج يتمثل في مجموعة من البرامج تحدها وتعتمدها السلطة المختصة في مجال الإستفادة القصوى من الطاقة البشرية.

(وآخرون، 2018، صفحة 46)

#### 2.3.5 : برامج وسياسات التشغيل التي إعتدها الجزائر للحد من البطالة

نتيجة الإرتفاع المخيف لمعدلات البطالة ، قررت الدولة الجزائرية ضخ مبالغ كبيرة لترقية ميدان التشغيل عن طريق تجسيد برامج وآليات من شأنها خلق فرص عمل للشباب وتشجيع روح الإبتكار من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة كما هو مبين فيمايلي : (وآخرون م.، 2018، صفحة 21/20)

**أولا . برامج التضامن** : هي برامج دعم موجهة لفئة البطالين في إنتظار تمكنهم من الحصول على مناصب عمل وهي :

**01 . أشغال المنفعة العامة ذات اليد العاملة المكثفة ( TUP-HIMO )** : إنطلق هذا البرنامج في 1997 كتدعيم لجهاز الشبكة الإجتماعية الممول من البنك الدولي في الفترة (1997 . 2000) ، ليتم تحويله سنة



2001 لتأخذ الدولة على عاتقها بشكل موسع ، ومن بين أهدافه الأساسية إنشاء مناصب شغل مكثفة وتطوير إنشاء المؤسسات المصغرة .

**02 . مشروع الجزائر البيضاء :** وهو آلية مطورة عن الجهاز الأول لتشجيع الباحثين عن العمل غير الحاصلين على مؤهلات على إنشاء أنشطة مصغرة .

**03 . التعويض عن الأنشطة ذات المنفعة العامة (IAIG) :** أنشأ سنة 1994 وهو منحة موجهة إلى الفئات العديمة الدخل المعزولة أو المسؤولة عن الأسرة ، والقادرة على العمل كتعويض عن مشاركتها في أنشطة ذات منفعة عامة .

**04 . جهاز أنشطة الإدماج الإجتماعي (DAIS ,EX-ESIL) :** أنشأ سنة 2009 بهدف مكافحة الفقر والتهميش ويستهدف الفئات ذات الوضعيات الإجتماعية الهشة خاصة منها الموجودة في حالة تسرب مدرسي والمنتمية لفئة 18 . 60 سنة.

ثانيا . برامج إدماج الشباب في عالم الشغل : وهي كالتالي (بوسالم، 2017، صفحة 14)

**01 . جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) :** أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 126/08 المؤرخ في 2008/04/19 ويسير من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) بالتنسيق مع مديريات التشغيل الولائية أهم أهداف هذا الجهاز التشجيع على الإدماج المهني للشباب ويتضمن 03 عقود إدماج وهي عقود إدماج حاملي الشهادات (CID) ، عقود الإدماج المهني (CIP) عقود التكوين (CFI)

**02 . عقود العمل المدعمة (CTA) :** (وآخرون م.، 2018، صفحة 21) إنطلق في سنة 2009 وهو موجه إلى الشباب الباحثين عن عمل من الفئة 18 . 35 سنة .

**ثالثا . أجهزة إنشاء وتشجيع النشاط :** وهي موجهة للشباب بالخصوص وتهدف إلى تشجيع الإستثمار وإنشاء المؤسسات ونذكر منها :

**01 . الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) :** تأسست سنة 1996 ومهمتها تشجيع ودعم ومتابعة إنشاء المؤسسات ، يستفيد من قروضها الشباب من فئة 18 . 35 سنة الراغبين في إنشاء مؤسسات تشغل على الأقل 03 مناصب بما في ذلك المستفيد من القرض وتستفيد المؤسسة من تسهيلات جبائية وإجتماعية (إشراكات الضمان الإجتماعي) .

**02 . الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANJAM) :** تعمل وفق تعليمات المرسوم التنفيذي 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ، مهمتها متابعة المستفيدين من أنشطتهم المنشأة عبر قروض مصغرة معفاة من الفوائد .

**03 . الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) :** أنشأ سنة 2001 خلفا للوكالة الوطنية لدعم وتطوير الإستثمار السابقة (APSI) التي كانت تعمل من سنة 1993 حتى 2001 ، تعمل هذه الوكالة على متابعة وتسهيل الإجراءات الإدارية المرافقة لإنشاء المؤسسات .



**04 . الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ( CNAC ) :** أنشأ للتكفل بالعمال المسرحين عقب إغلاق المؤسسات المفلسة أثناء إصلاحات التسعينات ، ليتحول منذ 2004 إلى متابعة إنشاء مؤسسات من طرف الأفراد من فئة 35 - 50 سنة عبر التمويل بالقروض .

**05 . صناديق الزكاة :** (سميرة، 2018، صفحة 61) وهو هيئة تعمل تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بداية النشاط كانت سنة 2003 حيث يعمل على جمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها وهو مشروع أساسي ذو بعد إسلامي ، يعتمد هذا المشروع أساسا على مورد واحد وهو الزكاة .

**. المحلات التجارية لفائدة الشباب البطال (محلات الرئيس) :** وهو مشروع رئاسي يضم 100 محل في كل بلدية يهدف إلى تشغيل الشباب والقضاء على البطالة من جهة ورفع مستوى التجارة الجزائرية من جهة أخرى .

**06 . مكاتب التشغيل (ANEM):** تأسست في 18 فيفري 2006 خلفا للديوان الوطني لليد العاملة (ONAMO) هدفها ضبط سوق التشغيل ومراقبته حيث توجد الوكالة في موقع الوسيط بين طالبي التشغيل (الأفراد) وموفريه (المؤسسات) وفرضت على المؤسسات إستقدام هذه الوكالة من خلال المراقبة وإشتراط المرور عبر الوكالة للحصول على بعض التحفيزات في جانب إشتراكات الضمان الإجتماعي ، وقد ظهرت هذه الوكالات بعدما أمضت الجزائر سنة 2005 على إتفاقية المكتب الدولي للعمل رقم 181 حول وكالات التشغيل الخاصة . (وآخرون م.، 2018، صفحة 22)

**07 . منحة البطالة :** هي برنامج لمرافقة طالبي العمل لأول مرة وتحفيزهم والتكفل بهم أثناء مرحلة بحثهم عن عمل ، وتعتبر الوكالة الوطنية للتشغيل المسؤول الأول عن تسيير إجراءات الإستفادة منها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22 . 70 المؤرخ في 10 فيفري 2022 ، ويقدر مبلغ المنحة ب 13.000.00 دج يدفع كل شهر إلى غاية حصول المعني على العمل أو فقدانه لأحد شروط الإستفادة منها . (إسماعيل، 2022، صفحة 77/78)

### 3.3.5 : فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل في الجزائر

حققت سياسات التشغيل عدة نتائج إيجابية والتي يمكن إيجازها فيما يلي : (صفية، 08 . 09 ديسمبر 2014، صفحة 564/563).

. إنخفاض معدلات البطالة في الجزائر من 30 % إلى حدود 10 % سنة 2014 .

. تحسن المستوى المعيشي لبعض الأسر الجزائرية .

. دخول المرأة الجزائرية عالم الشغل مقارنة بما كانت عليه سابقا .

. تحسن مستوى التعليم في الجزائر .

. إنخفاض مستوى التسرب المدرسي في السنوات الأخيرة (2005 . 2013) نتيجة إنخفاض معدلات البطالة وزيادة التشغيل .

. تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي مابين 2001 و 2004 الذي سمح بإستكمال العديد من المشاريع العالقة وإنطلاق عدة ورشات والتي ترجمت بخلق عدد هام من مناصب الشغل .

. تطبيق برنامج تكميلي لدعم النمو (2005 - 2009) إضافة إلى البرامج الخاصة التي مست الهضاب العليا والجنوب والفترة التي عرفت إستحداث عدد هام من مناصب الشغل .

- . تحسين مستوى الإستثمار الوطني والأجنبي .
- . النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات والمستخلص من القطاعات المولدة للشغل لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات والفلاحة .
- . إن برامج التنمية المتتالية ادت إلى تراجع هام في نسبة البطالة بفعل إحداث ما يفوق 3 ملايين منصب شغل خلال العشرية الماضية في القطاعات الإدارية والإنتاجية وإلى إرتفاع معدل النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات إلى مايفوق 06 % رافقه تحكم أفضل في مستويات التضخم .
- . تتصيب 300.000 طالب عمل سنويا في إطار جهاز دعم الإدماج المهني (حسنا، 2019، صفحة 38) .
- . إستحداث سنوي قدره 100.000 منصب شغل في إطار الأجهزة المسيرة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) .

#### 4.3.5 : تقييم نجاعة سياسات وبرامج التشغيل للحد من البطالة

- لا يمكن إنكار النتائج الإيجابية التي حققتها جملة البرامج والسياسات التي إعتمدها الجزائر من خلق فرص عمل والتخفيف من حدة البطالة ، إلا أنها لم تمكن من الوصول إلى الأهداف المسطرة من طرف الدولة مقارنة مع المبالغ المرصودة لها وهذا ما أثبت محدوديتها وعدم فعاليتها كما هو مبين فيمايلي : (سعاد، 2016، صفحة 229/228/179) .

- ضعف الأداء الإقتصادي وإرتباطه المستمر بالمصدر الوحيد المتمثل في المحروقات نتيجة لضعف باقي الهياكل الإقتصادية خاصة قطاع الصناعة وإرتباط برامج التشغيل في حد ذاتها بالريع البترولي ، بإعتبار أن مايخصص لها من أموال في كل سنة مرهون بمدى إنتعاش أسعار النفط .
- غياب الخطط التتموية التي تربط بين القطاعات الإقتصادية وأنظمة التعليم والتكوين المختلفة مما أفرز بطالة حاملي الشهادات العليا ، وهو ما ولد مع مرور الوقت التساؤل عن جدوى الحصول على شهادات مادام أن المصير معروف وهو الإلتحاق بصفوف العاطلين عن العمل .
- هيمنة الإدارة ذات النمط البيروقراطي على المجتمع بمختلف مؤسساته مما أضعف فعالية كل البرامج الموضوعية للقضاء على البطالة مثل ما هو الحال بالنسبة لتمويل مشاريع المؤسسات الصغيرة التي واجهت منذ البداية العراقيل البيروقراطية في إطار البنوك المختصة .
- غياب مراكز دراسات مستقلة تتكفل بجمع المعلومات وتحليل ومعالجة المعطيات الخاصة بالبطالة وإمداد أصحاب القرارات بمقترحات نابغة من الواقع .
- ضعف تدخل المصلحة العمومية للتشغيل الوكالة الوطنية للتشغيل والوكالة المحلية للتشغيل والمفتشية العامة للعمل .
- النقائص الإدارية والتقنية مثل تباطؤ الإجراءات طول آجال إعداد المشاريع وعدم إنتظام نشاطات المتابعة والمراقبة .
- عدم ملائمة النصوص التي تسيّر الاجهزة فيما يتعلق بمعايير التأهيل (السن ، الحالة العائلية ، المداخيل) وبالنسبة لمستويات الإعانات والتعويضات بالمقارنة مع الأجر الوطني الأدنى المضمون .
- أما (سميرة، 2018، صفحة 70/68) المناصب المستحدثة فهي بعيدة كل البعد عن القطاعات التي تمثل عصب الإقتصاد ككل وكذلك قدرتها في خلق مناصب عالية من التشغيل صناعة زراعة سياحة .

- إن سياسات تحسين أداء سوق العمل في الجزائر غير متكاملة ولا تنفذ بشكل منسق ، فتوفير البرامج في إطار تحسين سوق العمل لا يزال يتم بشكل مجزأ مع أن التجربة الدولية بينت أهمية التكامل في تقديم خدمات العمالة .
- جمود التشريعات الخاصة بالعمل يساهم في تراجع أداء السياسات التشغيلية .
- عزوف عن عروض العمل التي توفرها الوكالات من طرف الأشخاص المعنيين وهذا العزوف لا يعبر عن سوء أداء الوكالة وإنما لنوعية العمل في حد ذاته (عمل شاق ، أجره زهيدة ) .
- إرتفاع نسبة مناصب الشغل في القطاعات الضعيفة الإنتاجية حيث نجد أن قطاع التجارة والخدمات والإدارة يعتبر إلى حد كبير الأكثر إستقطابا لليد العاملة ( نسبة إستخدام تفوق 50 % )
- ضعف مساهمة القطاع الخاص في إجمالي التشغيل ويرجع ذلك إلى عدم ملائمة بيئة الأعمال وضعف الإستثمار وزيادة الفساد الإداري إضافة إلى عقلية العامل في الجزائر والذي مازال يربط الإستقرار الوظيفي بالقطاع العام فقط .
- توظيف بعض القطاعات لأكثر من طاقتها الإستيعابية مما أدى إلى ظهور فائض في العمالة مقارنة مع الإنتاجية المتدنية لهذه القطاعات مما أدى إلى ضعف إنتاجية العمل وإنتشار ما يعرف بالبطالة المقنعة .
- مناصب عمل غير مناسبة وغير متوافقة مع المؤهل العلمي .
- ضعف الإستقرار الوظيفي والتوجه نحو التشغيل المؤقت . (مسعودي، 2022، صفحة 36/37/38)

**6 . نمذجة وإختبار علاقة التكامل المشترك بين السياسة النقدية والبطالة في الجزائر باستخدام نموذج ARDL**  
من أجل توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في السياسة النقدية ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2023) ولأثر بين المتغير التابع والمتغير المستقل ، قمنا باستخدام منهجية حديثة أكثر خصوصية من نماذج التكامل المشترك وهي نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة **ARDL**  
**1.6 : تحديد النموذج ومنهجية الدراسة**

من خلال هذه الدراسة سنحاول تفسير التغير الحاصل في معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2023) من خلال التغيرات الحاصلة في كل من الكتلة النقدية ، معدل إعادة الخصم والتضخم .

### **1.1.6 : عموميات حول نموذج ARDL**

يعد نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) إحدى أهم النماذج القياسية الحديثة من نماذج التكامل المشترك ، الذي تم تطويره من طرف العالم الأمريكي PESARAN من أصول إيرانية بمساعدة العالم شين سنة 1998 وبعد ذلك PESARAN والعالم ALL عام 2001 ، بحيث يستخدم هذا النموذج الفارق الزمني لتباطأ الفجوة Lag بعين الإعتبار، من خلال توزيع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من الإبطاءات الموزعة في حدود (معلومات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية وتستغرق العوامل الإقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والأجل الطويل ، كما أن منهجية ARDL تمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل في نفس المعادلة وتحديد حجم تأثير كل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وكذلك إختبار متى تتحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات وبذلك يعتمد إختبار ARDL على إحصائية فيشر، لتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى القصير وكذلك الطويل في نفس المعادلة . (رايس، 2023، صفحة 129/128) وبالتالي يمكن تطبيق إختبار ARDL ، ويكتب النموذج على الشكل التالي :  $TCH = f(M2, INF, TR)$

### **2.1.6 : تحديد متغيرات الدراسة ودراسة الإستقرارية**

### **2.1.6 : تحديد نموذج الدراسة**

إستنادا إلى التحليل النظري والدراسات السابقة التي أكدت على العلاقة القائمة بين السياسة النقدية والبطالة في الجزائر، ومحاولة منا الإجابة على الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة ، قمنا بترجمة هذه العلاقة في شكل إختبار المتغيرات الموضحة في الجدول التالي .

جدول رقم (06 - 01) : السلاسل الزمنية المشكلة للنموذج القياسي

النموذج	رمز السلسلة	إسم السلسلة
المتغير التابع	TCH	معدل البطالة
	M2	الكتلة النقدية

معدل إعادة الخصم	TR	المتغير المستقل
معدل التضخم	INF	

المصدر: من إعداد الطالبتين

ومنه وبناءا على هذه المتغيرات يمكن صياغة النموذج الذي سنعتمد عليه في دراستنا القياسية كالتالي :

$$TCH = \alpha + \beta_1 DM2 + \beta_2 DINF + \beta_3 DTR + \theta_1 M2 + \theta_2 INF + \theta_3 TR + \varepsilon$$

3.1.6 : دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة

1.3.1.6: إختبار جذر الوحدة الإستقرارية

تكتسي خاصية الإستقرارية أهمية بالغة في الجانب الإحصائي ، ويمكن أن يؤدي عدم توفرها في مختلف المتغيرات المستخدمة إلى إستنتاجات مزيفة ، لذا سنستخدم إختبار PP الذي تستخدمه أغلب الدراسات الحديثة خاصة في حالة العينات الصغيرة في دراسة إستقرارية سلاسل النماذج المختارة والتي سنأخذها في شكلها اللوغاريتمي ، ويقوم إختبار PP على إختبار الفرضيتين التاليتين عند مستوى المعنوية 5% :

الفرض العدم : وجود جذر الوحدة ، ويعني عدم إستقرار السلسلة الزمنية .

الفرض البديل : عدم وجود جذر الوحدة ، ويعني إستقرار السلسلة الزمنية .

وصياغة إفتراضات العدم والقبول على الشكل التالي :

$H_0 : \{ | t - stat | < \{ | t - tap | \} \rightarrow$  السلسلة تحتوي على جذر الوحدة  
Prob > 0.05

$H_1 : \{ | t - stat | > \{ | t - tap | \} \rightarrow$  السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة  
Prob < 0.05

ومنه الجدول التالي يلخص لنا نتائج هذا الإختبار كمايلي :

جدول رقم (06 - 02): إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية بإستعمال إختبار (phillips - perron)

		UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
At Level		INF	M2	TCH	TR
With Constant	t-Statistic	-6.3938	-7.0708	-2.8898	-4.5485
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0620	0.0016
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.0730	-1.6229	-1.5257	-2.5222
	Prob.	0.0003	0.7518	0.7903	0.3154
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.3517	6.3897	-1.7668	-1.7858
	Prob.	0.1586	1.0000	0.0736	0.0709
		n0	n0	*	*
At First Difference		d(INF)	d(M2)	d(TCH)	d(TR)
With Constant	t-Statistic	-23.1038	-3.2929	-4.2419	-3.3029
	Prob.	0.0000	0.0278	0.0035	0.0272
With Constant & Trend	t-Statistic	-27.9448	-5.3037	-5.3693	-3.9132
	Prob.	0.0000	0.0017	0.0014	0.0290
Without Constant & Trend	t-Statistic	-20.2866	-1.8151	-3.9995	-3.0781
	Prob.	0.0001	0.0669	0.0004	0.0037
		***	*	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
At Level		INF	M2	TCH	TR
With Constant	t-Statistic	-6.6035	-3.1617	-2.8157	-3.2378
	Prob.	0.0000	0.0372	0.0716	0.0306
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.1877	-1.0505	-1.7254	-2.3354
	Prob.	0.8839	0.9139	0.7052	0.4003
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.3517	1.4482	-1.9377	-1.4595
	Prob.	0.1586	0.9580	0.0520	0.1313
		n0	n0	*	n0
At First Difference		d(INF)	d(M2)	d(TCH)	d(TR)
With Constant	t-Statistic	-4.1828	-1.9899	-4.2006	-3.3029
	Prob.	0.0042	0.2884	0.0038	0.0272
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.7598	-5.0235	-5.3609	-3.9132
	Prob.	0.0065	0.0032	0.0015	0.0290
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.2403	-1.1879	-3.9675	-3.0781
	Prob.	0.0002	0.2065	0.0004	0.0037
		***	n0	***	***

Notes: (\*) Significant at the 10%; (\*\*) Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1%. and (no) Not Significant...  
\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر : تم إعداده بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال نتائج الجدول يمكن أن نستنتج أن كل السلاسل الزمنية عند  $I(0)$  غير مستقرة حسب العبارة  $n0$  في حين مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة  $I(1)$  ، وبذلك هذه النتائج تشير إلى إمكانية استخدام منهجية إختبار التكامل المشترك ARDL .

كما أن طريقة PESARAN تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية قصيرة الأجل مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في إختبار التكامل المشترك مثل طريقة غرانجر ، أو إختبار التكامل المشترك لجوهانسون في إطار نموذج Var ومن بين هذه الخصائص قد تكون بعض المتغيرات المعنية مستقرة عند  $I(0)$  أو بعضها عند  $I(1)$  ، أو حتى متكاملة جزئياً وهناك أيضاً إمكانية التكامل المشترك بين بعض المتغيرات  $I(1)$  بشرط أن لا تكون السلاسل مستقرة عند  $I(2)$  .

### 2.3.1.6 : إختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test

يهدف هذا الإختبار إلى رؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ، حيث يتم الكشف عن مدى إمكانية وجود تكامل مشترك من عدمه عبر إختبار الفرضيتين التاليتين :

الفرض العدم : لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات  $H_0: \{ F - statistic < F_{1(0)F-PESARAN} \rightarrow$

منطقة عدم إتخاذ القرار  $F_{1(0)F-PESARAN} < F - statistic < F_{1(0)F-PESARAN}$

الفرض البديل : يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات  $H_1: \{ F - statistic > F_{1(0)F-PESARAN} \rightarrow$

وعليه الجدول التالي يوضح نتائج إختبار الحدود كمايلي :

جدول رقم (06 - 03) : إختبار الحدود

Null hypothesis: No levels relationship  
Number of cointegrating variables: 3  
Trend type: Unrest. constant (Case 3)  
Sample size: 22

Test Statistic		Value					
F-statistic		8.847249					
t-statistic		-4.670075					
		10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	
F-Statistic							
30	3.008	4.150	3.710	5.018	5.333	7.063	
Asymptotic	2.720	3.770	3.230	4.350	4.290	5.610	
t-Statistic							
Asymptotic	-2.570	-3.460	-2.860	-3.780	-3.430	-4.370	

\* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر : تم إعداده بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال نتائج إختبار الحدود المبينة في الجدول أعلاه فإن قيمة إحصائية F-statistic المقدر بـ (8.847249) أكبر من كل القيم الحرجة للحد الأعلى I(1) عند مستوى معنوية 1% ، 5% و 10% ، ومنه نرفض الفرض العدم الذي يفيد بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ونقبل الفرض البديل ، وبالتالي نقول أن هناك تكامل مشترك أي علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة .

كما أن قيمة t-statistic تساوي (-4.670075) هي أيضا أكبر من كل القيم الحرجة للحد الأعلى I(1) عند مستوى معنوية 1% ، 5% و 10% ، وعليه فإن العلاقة بين المتغيرات حقيقية وغير مزيفة .

## 2.6 : تقييم النموذج

### 1.2.6 : تقييم نموذج ARDL الطويل والقصير الأجل

بعد التأكد من إستقرارية السلاسل الزمنية ووجود التكامل المشترك بين المتغيرات ، ننتقل الآن إلى تقدير المقدرات في الأجلين الطويل والقصير الأجل ، كما هو مبين في النتائج الموضحة في الجدول أدناه :

الجدول رقم (06 - 04) : نتائج نموذج تقدير تصحيح الخطأ ECM

ARDL Error Correction Regression  
 Dependent Variable: D(TCH)  
 Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 1)  
 Case 3: Unrestricted Constant and No Trend  
 Date: 05/12/24 Time: 23:26  
 Sample: 2000 2023  
 Included observations: 22

ECM Regression  
 Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-11.56112	1.603540	-7.209753	0.0000
D(M2)	-0.000236	0.000330	-0.715721	0.4859
D(M2(-1))	-0.000694	0.000361	-1.922342	0.0752
D(INF)	0.114592	0.104592	1.095612	0.2917
CointEq(-1)*	-0.360832	0.055044	-6.555330	0.0000
R-squared	0.741043	Mean dependent var	-0.681818	
Adjusted R-squared	0.680112	S.D. dependent var	1.815184	
S.E. of regression	1.026643	Akaike info criterion	3.087183	
Sum squared resid	17.91794	Schwarz criterion	3.335147	
Log likelihood	-28.95901	Hannan-Quinn criter.	3.145595	
F-statistic	12.16199	Durbin-Watson stat	2.711725	
Prob(F-statistic)	0.000075			

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر : تم إعداده بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال نتائج الجدول رقم (19) وجدنا أن معامل تصحيح الخطأ يشير إلى قيمة سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يعني أن 36,08% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها عبر الزمن تلقائيا للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل ، بمعنى أن متغير البطالة يحتاج إلى سنتين وثمانية أشهر ليعيد توازنه .

الجدول رقم (06 - 05) : النموذج قصير وطويل الأجل



ARDL Long Run Form and Bounds Test  
 Dependent Variable: D(TCH)  
 Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 1)  
 Case 3: Unrestricted Constant and No Trend  
 Date: 05/12/24 Time: 23:24  
 Sample: 2000 2023  
 Included observations: 22

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-11.56112	4.145552	-2.788802	0.0145
TCH(-1)*	-0.360832	0.077265	-4.670075	0.0004
TR**	3.833308	1.042566	3.676801	0.0025
M2(-1)	0.000202	6.67E-05	3.023789	0.0091
INF(-1)	-0.158710	0.207854	-0.763566	0.4578
D(M2)	-0.000236	0.000378	-0.624770	0.5422
D(M2(-1))	-0.000694	0.000428	-1.623729	0.1267
D(INF)	0.114592	0.161702	0.708659	0.4902

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

\*\* Variable interpreted as  $Z = Z(-1) + D(Z)$ .

Levels Equation

Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TR	10.62352	2.501050	4.247625	0.0008
M2	0.000559	0.000227	2.461474	0.0274
INF	-0.439844	0.544754	-0.807418	0.4329

$$EC = TCH - (10.6235*TR + 0.0006*M2 - 0.4398*INF)$$

المصدر : تم إعداده بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

. النموذج قصير الأجل

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه ، فإن كل المتغيرات ليس لها دلالة معنوية عند مستوى معنوية 5% أي أن العلاقة قصيرة الأجل ليس لها دلالة معنوية ، لكن هناك علاقة عكسية غير معنوية بين الكتلة النقدية ومعدل البطالة بحيث إذا ارتفع معدل الكتلة النقدية  $M_2$  بـ 1% فإن البطالة سوف تنخفض بـ -0.000236 وهذا معناه أن متغيرة الكتلة النقدية  $M_2$  لها تأثير إيجابي في تخفيض معدل البطالة ولكن بنسب ضئيلة على المدى القصير .

كما هناك علاقة طردية وغير معنوية بين معدل التضخم ومعدل البطالة ، بحيث إذا إرتفع معدل التضخم بـ 1% فإن البطالة سترتفع بـ 0.114592 وهذا معناه أن التضخم له تأثير سلبي في تخفيض معدل البطالة على المدى القصير .

. النموذج طويل الأجل .

حيث كانت نتيجة التقدير على المدى الطويل على النحو التالي :

$$EC=TCH-(10.6235*TR+0.0006*M2-0.4398*INF)$$

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه ، وجدنا أن قيمة معدل إعادة الخصم TR الإحتمالية تساوي 0.0008 أقل من 0.05 ما يعني أن لها دلالة معنوية عند مستوى معنوية 5% ، ويتبين ذلك من خلال العلاقة الطردية المعنوية بين كل من معدل إعادة الخصم ومعدل البطالة ، بحيث كلما إرتفع معدل إعادة الخصم بـ 1% فإن معدل البطالة سوف يرتفع بـ 10.62% وهذا يعني أن معدل إعادة الخصم له تأثير سلبي في تخفيض معدل البطالة على المدى الطويل .

. في حين أن قيمة الكتلة النقدية  $M_2$  الإحتمالية تساوي 0.0274 أقل من 0.05 ما يعني أن لها دلالة معنوية عند مستوى معنوية 5% ، ويتبين ذلك من خلال العلاقة الطردية المعنوية بين كل من معدل الكتلة النقدية ومعدل البطالة ، بحيث كلما إرتفعت الكتلة النقدية بـ 1% فإن معدل البطالة سوف يرتفع بـ 0.000559 وهذا يعني أن معدل نمو الكتلة النقدية له تأثير سلبي في تخفيض معدل البطالة على المدى الطويل .

. أما قيمة متغيرة التضخم (INF) الإحتمالية تساوي 0.4329 فهي أكبر من 0.05 ما يعني أنه ليس لها دلالة معنوية عند مستوى معنوية 5% ، ويتبين ذلك من خلال العلاقة العكسية والمعنوية بين كل من معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل البطالة ، بحيث كلما إرتفع معدل التضخم بـ 1% فإن معدل البطالة سوف ينخفض بـ -0.439844 ، ما يعني أن معدل التضخم له تأثير إيجابي في تخفيض معدل البطالة على المدى الطويل .

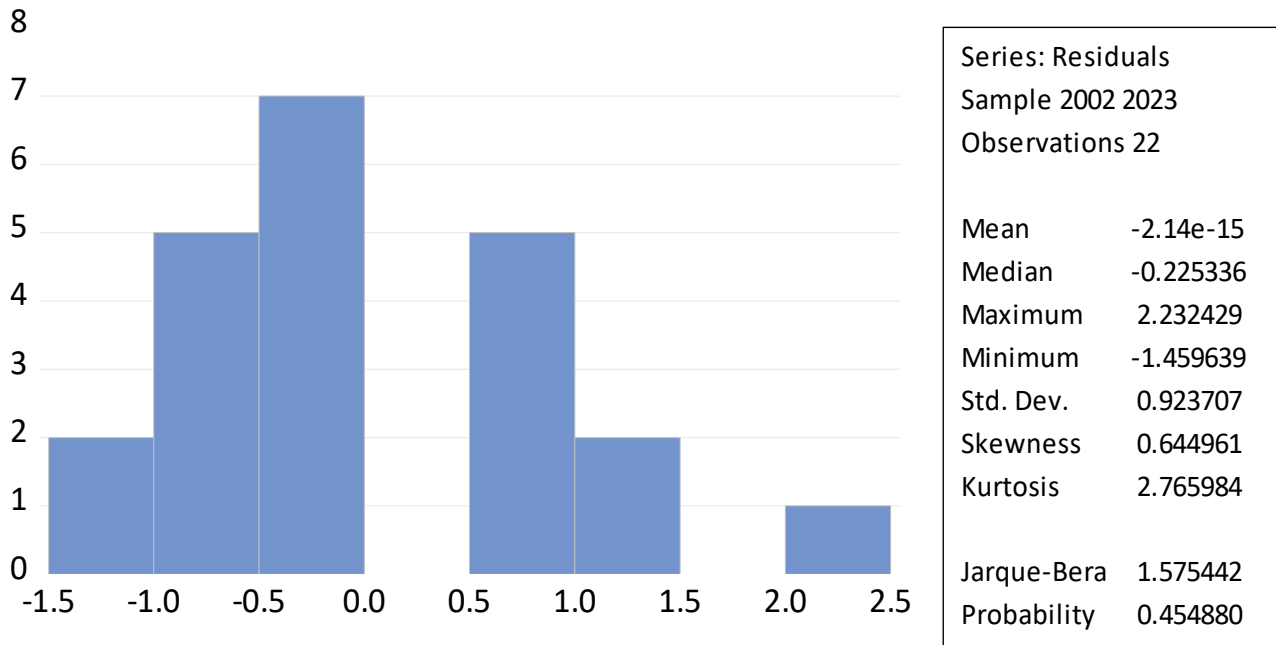
## 2.2.6: إختبار جودة النموذج (تشخيص بواقي النموذج)

من أجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي :

### 1.2.2.6 : إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يتم الكشف عن طبيعة توزيع البواقي عبر إختبار الفرضية التي مفادها أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا ، ويكون ذلك من خلال إستقراء البيان الذي يسمح بملاحظة تجمع البواقي حول المركز ، وتتناقص كلما إبتعدت عن المركز نحو الأطراف ، أو عند تجمعها حول المركز ، أو من خلال مقارنة إحصائية (Jarque-bera) بالقيمة الجدولية (Chi-Square) عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 5% ، لذا يبين الشكل التالي نتائج إختبار التوزيع الطبيعي .

الشكل رقم (06 - 01) : إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر : تم إعداده بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال نتائج إختبار التوزيع الطبيعي والتي نصت على أن القيمة المقدر الإحصائية (J-B) تساوي 1.575442 والإحصائية المحتملة قدرت بـ 0.454880 وبالتالي هي أكبر من 0.05 وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي .

#### 2.2.2.6 : إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يتم الكشف عن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي عبر إختبار الفرضية التي مفادها أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي ، وذلك من خلال مقارنة إحصائية لاغرانج (R-Square) المحسوبة عبر إختبار LM بالقيمة الجدولية لتوزيع (Chi-Square) عند درجة حرية 2 ومستوى معنوية 5% .

وللتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لإختبارات الارتباط الذاتي ، كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (06 - 06) : نتائج إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

### Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.142720	Prob. F(2,12)	0.3513
Obs*R-squared	3.519646	Prob. Chi-Square(2)	0.1721

المصدر : تم إعداده بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من الجدول نلاحظ أنه وحسب LM Test فإن Prob chi-square أكبر من 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي ، وعليه خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء .

### 3.2.2.6 : إختبار تجانس التباين ( ثباته عبر الزمن )

ويكون من خلال مقارنة إحصائية (R-Square) المحسوبة عبر إختبار Breuch-Pagen-Godfrey بالقيمة الجدولية لتوزيع chi-square عند درجة حرية 2 ومستوى معنوية 0.05  $x^2_{0.05}$  ، حيث أن صيغة إفتراضات العدم والقبول على الشكل التالي :

$$H_0 : \left\{ \begin{array}{l} R - \text{squared} > x^2_{0.050(1)} \rightarrow \\ \text{Prob}_{F\text{-STAT}} < 0.05 \end{array} \right. \quad \text{الفرض العدم : تباين البواقي غير متجانس}$$

$$H_0 : \left\{ \begin{array}{l} R - \text{squared} < x^2_{0.050(1)} \rightarrow \\ \text{Prob}_{F\text{-STAT}} > 0.05 \end{array} \right. \quad \text{الفرض البديل : تباين البواقي متجانس}$$

والجدول التالي يوضح لنا إختبار ثبات التباين

جدول رقم (06 - 07) : نتائج إختبار تجانس التباين

## Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.967223	Prob. F(7,14)	0.4904
Obs*R-squared	7.171318	Prob. Chi-Square(7)	0.4113
Scaled explained SS	2.564285	Prob. Chi-Square(7)	0.9222

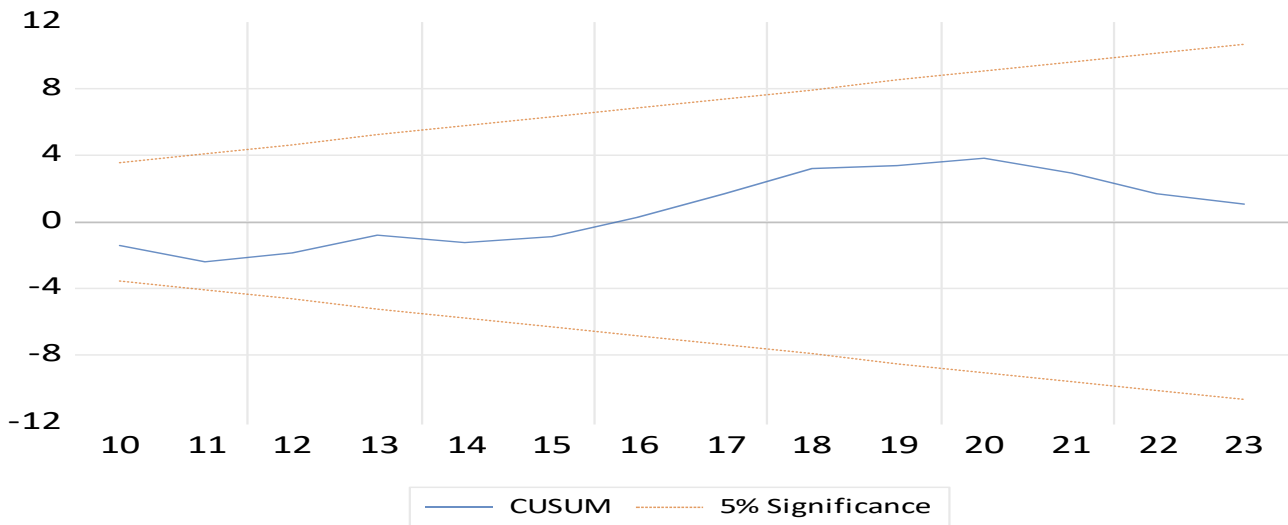
المصدر : تم إعداده بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

حسب هذا الإختبار فإن PropF\* أكبر من 0.05 مايعني أن F ليست معنوية ، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على ثبات التباين .

### 3.2.6 : إختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج

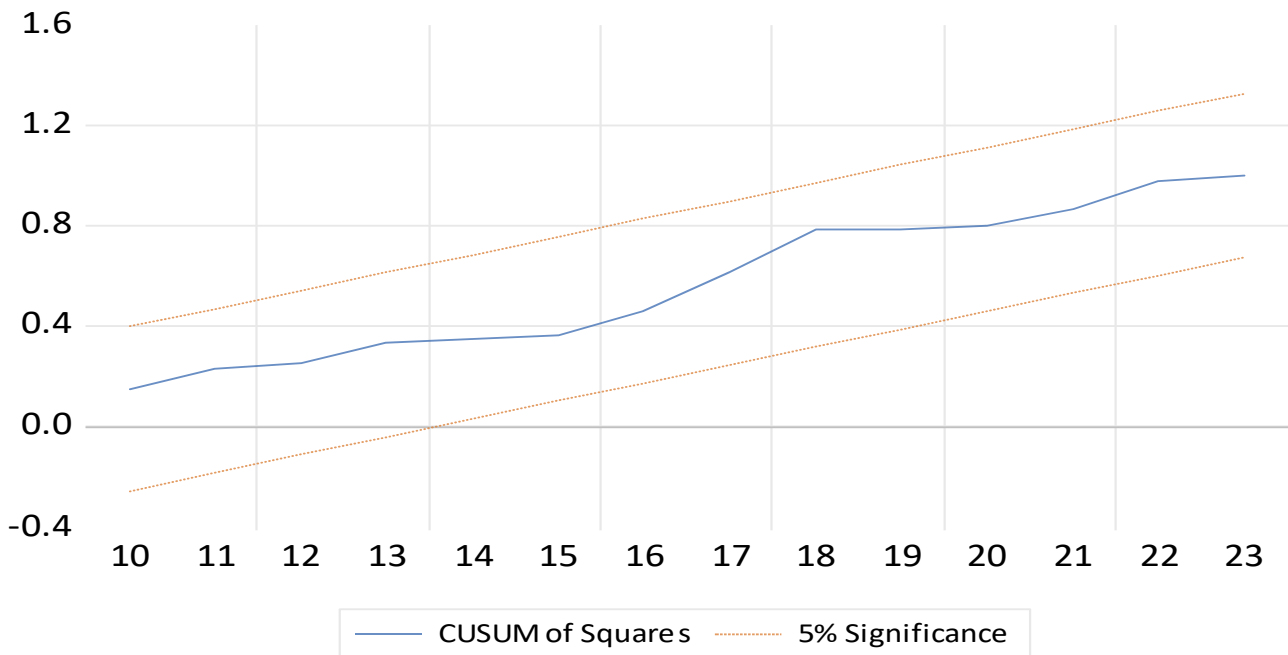
لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها وأن النموذج صالح للتنبؤ ، لابد من الحكم على إستقرار النموذج من خلال الإختبار البياني للمجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM ، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares كما هو موضح في الشكلين التاليين :

الشكل رقم (06 - 02) : المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM



المصدر : تم إعداده بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الشكل رقم (06 - 03) : المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM of Squares



المصدر : تم إعداده بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

يتحقق الإستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ، إذا وقع الشكل البياني لإختبار CUSUM أو CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وهذا يعني أن المعاملات مستقرة على مدى فترة الدراسة .

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05 ، نقبل بإستقرارية النموذج .

وما يمكن إستنتاجه من هذين الإختبارين أن هناك إستقرارا وإنسجاما في النموذج بين نتائج الأجلين القصير والطويل .

#### 4.2.6 : إختبار الشكل الدالي

تعتمد منهجية ARDL على إختبار Ramsey من أجل التحقق من ملائمة الشكل الدالي ونتائج هذا الإختبار موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (06 - 08) : نتائج إختبار Ramsey

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
Specification: TCH TCH(-1) TR M2 M2(-1) M2(-2) INF INF(-1) C			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.959075	13	0.3550
F-statistic	0.919824	(1, 13)	0.3550
Likelihood ratio	1.504023	1	0.2201
F-test summary:			
	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	1.184020	1	1.184020
Restricted SSR	17.91794	14	1.279853
Unrestricted SSR	16.73392	13	1.287225

المصدر : تم إعداده بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من نتائج الجدول (20) تبين أن Prop أكبر من 5% وبالتالي الشكل الدالي المستخدم ملائم للدراسة .

#### 3.6 : التفسير الإقتصادي

- الكتلة النقدية لها إستجابة عكسية وغير معنوية على البطالة في الأجل القصير ، بحيث إذا إرتفع معدل الكتلة النقدية  $M_2$  بـ 1% فإن البطالة سوف تنخفض بـ 0.000236- وهذا معناه أن متغيرة الكتلة النقدية  $M_2$  لها تأثير إيجابي في تخفيض معدل البطالة ولكن بنسب ضئيلة على المدى القصير .

وهنا نقول أن هذه النتيجة مقبولة إقتصاديا ، لأنه عند إرتفاع معدل نمو الكتلة النقدية سوف يزيد الإنفاق الحكومي ويتم إستحداث مناصب عمل جديدة وبالتالي إنخفاض البطالة ولو بنسب ضئيلة .

- التضخم له إستجابة طردية وغير معنوية على البطالة في الأجل القصير، بحيث إذا إرتفع معدل التضخم بـ 1% فإن البطالة سترتفع بـ 0.114592 وهذا معناه أن التضخم له تأثير سلبي في تخفيض معدل البطالة على المدى القصير .

وهنا نقول أن هذه النتيجة غير مقبولة إقتصاديا ، حيث أن العلاقة بين التضخم والبطالة في الأجل القصير تتغير بصورة واضحة ، بحيث يرتفع معدل التضخم بشكل واضح وكبير في فترات الركود الإقتصادي ويزداد معدل البطالة في هذه الفترات بسبب تراجع إنتاجية الأنشطة الإقتصادية .

- معدل إعادة الخصم TR له إستجابة طردية معنوية على البطالة في الأجل الطويل ، بحيث كلما إرتفع معدل إعادة الخصم بـ 1% فإن معدل البطالة سوف يرتفع بـ 10.62% وهذا يعني أن معدل إعادة الخصم له تأثير سلبي في تخفيض معدل البطالة على المدى الطويل .

وهنا نقول أن هذه النتيجة غير مقبولة إقتصاديا ، لأن البنك المركزي يلجأ إلى رفع معدل إعادة الخصم بهدف الحد من منح القروض وبالتالي التقليل من المعروض النقدي مما يؤدي إلى إرتفاع البطالة .

- معدل نمو الكتلة النقدية  $M_2$  له إستجابة طردية ومعنوية بحيث كلما إرتفعت الكتلة النقدية بـ 1% فإن معدل

البطالة سوف يرتفع بـ 0.000559 وهذا يعني أن معدل نمو الكتلة النقدية له تأثير سلبي في تخفيض معدل البطالة على المدى الطويل .

وهنا نقول أن هذه النتيجة غير مقبولة إقتصاديا ، بسبب عدم إستقرار نمو الكتلة النقدية لفترة طويلة نتيجة للتغيرات في السياسات أو الأحداث الاقتصادية غير المتوقعة ، والتي بدورها تؤثر في مستوى التشغيل وبالتالي إرتفاع البطالة .

- معدل التضخم (INF) له إستجابة عكسية ومعنوية بين كل من معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل البطالة بحيث كلما إرتفع معدل التضخم بـ 1% فإن معدل البطالة سوف ينخفض بـ -0.439844 ، مايعني أن معدل التضخم له تأثير إيجابي في تخفيض معدل البطالة على المدى الطويل .

وهنا نقول أن هذه النتيجة مقبولة إقتصاديا ، لأنه في حالة الرواج وزيادة في الطلب الكلي على المنتجات والخدمات سوف يزداد طلب العمالة للتوظيف فتتخفض نسبة البطالة ، في حين يزداد التضخم ويرتفع الطلب على السلع فترتفع الأسعار .

### خلاصة الفصل

تم التطرق خلال هذا الفصل إلى تطور مؤشرات السياسة النقدية والبطالة خلال فترة الدراسة الممتدة من 2000 - 2023 وتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات ، من خلال إعتقاد إحدى أهم النماذج القياسية الحديثة من نماذج التكامل المشترك وهو نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) ، وخلصت الدراسة إلى أن كل السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول (1) باستخدام اختبار جذر الوحدة ، وبالتالي فإن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ، وبعد التأكد من إستقرارية السلاسل الزمنية تم الانتقال إلى إختبار التكامل المشترك بطريقة أنجل وجرانجر بالإضافة إلى إستخدام منهجية جرانجر للسببية وتم الوصول أيضا إلى وجود تكامل مشترك أي علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ، ثم إستخدام إختبار الإستقرار الهيكل للنموذج للمجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM ، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares وتم التأكيد على أن هناك إستقرارا وإنسجاما في النموذج بين نتائج الأجلين القصير والطويل بين متغيرات الدراسة .



عرف الإقتصاد الجزائري إرتفاعا مشهودا في معدلات البطالة على مر العقود الماضية ليتأزم الوضع بدخول الجزائر إلى إقتصاد السوق بسبب إغلاق العديد من المؤسسات وتسريح العمال ، وهذا ما حتم على الدولة إعادة النظر في سياساتها ، ومنها السياسة النقدية التي أدخلت عدة تعديلات وإصلاحات في مسارها وبذلك منحت الإمتياز كأحد أهم الدعائم الأساسية في تقوية البنية الإقتصادية وإرساء معالم الإستقرار الإقتصادي والحفاظ على المستوى العام للأسعار ورفع مستوى التشغيل وكذا التخفيف من معدلات البطالة ، وعليه جاءت إشكاليتنا لتتعمق في هذا الموضوع كالتالي :

### . ما مدى تأثير السياسة النقدية على البطالة في الجزائر؟

ومنه يمكن القول أن السياسة النقدية في الجزائر إستطاعت أن تثبت نجاعتها في تخفيض معدلات البطالة على المدى القصير فقط ، وخصوصا في مطلع الألفينات مستعملتا بذلك أدواتها الفعالة كالكثلة النقدية ومقابلاتها ورفع معدل إعادة الخصم ، حيث قامت الدولة بصب مبالغ ضخمة لا يستهان بها لتعزيز النمو والرفع من مستويات التشغيل وذلك من خلال إنشاء برامج وسياسات وإستراتيجيات فعالة ساهمت في إستحداث مناصب عمل جديدة ودعم الشباب بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وهذا ما أعطى دفعا جديدا للشباب البطال في تحسين وضعيتهم ، غير أنها واجهت عراقيل وتحديات حالت دون الوصول إلى الأهداف المرجوة كإستدامها بأزمات مفاجئة مثل جائحة كورونا وإنخفاض أسعار البترول ، وهذا مازاد من وضعية ضبابية الإقتصاد وبذلك إضطرت الحكومة الجزائرية الدخول في سياسة إنكماشية وتجميد بعض البرامج التنموية ومنه العودة إلى شبح البطالة من جديد .

### نتائج الدراسة :

من خلال ما سبق توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن ذكرها فيمايلي :

- تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الإقتصادية في البلاد .
- تم تحقيق إنخفاض محسوس في معدلات البطالة خاصة خلال الفترة الممتدة من 2000 - 2014 وذلك نتيجة برامج وسياسات التشغيل التي تبنتها الدولة .
- إن تبني الدولة سياسة تنموية توسعية كان مرهونا بالرشاء الإقتصادي نتيجة عائدات البترول وهذا ما يجعل الوصول إلى معدلات بطالة منخفضة أمرا صعبا ومستحيلا إذا ما تقلبت أسعار النفط .
- معظم سياسات التشغيل المتبعة من قبل الدولة هي مجرد حلول أنية وظرفية وسرعان ما يجد الشخص نفسه في حالة بطالة من جديد .
- إستدام سياسات التشغيل بأزمات أخرى عرقلت مسارها ونجاحها مثل فيروس كورونا والحراك الشعبي وتقلبات أسعار النفط مما تسبب في عدم تحقيق الإستمرار في تخفيض معدلات البطالة .

### \* إختبار فرضيات الدراسة :

وبعد وضع الفرضيات السابقة تحت الإختبار توصلنا إلى مايلي :

. **الفرضية الأولى :** أثبتت السياسة النقدية مكانتها القوية كدعامه أساسية في ضبط الإقتصاد الوطني وذلك بعد جملة الإصلاحات التي جعلتها تفرض سيطرتها بعد دخولها الإقتصاد المفتوح وذلك من خلال إطلاق برامج تنمية توسعية وسياسات تشغيلية مكنت من خلق فرص عمل وخفضت من معدلات البطالة وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية .

. **الفرضية الثانية :** إن أدوات السياسة النقدية في الجزائر بدورها تؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية بإعتبار السياسة النقدية إحدى المحاور الأساسية للإصلاحات الإقتصادية ، لذلك إعتمدت على أدوات تمثلت في الكتلة النقدية التي عرفت إرتفاعا ملحوظا خلال تلك الفترة إضافة إلى معدل إعادة الخصم الذي كان له تأثير على البطالة هو الآخر وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية .

. **الفرضية الثالثة :**

يمكن القول أن أدوات السياسة النقدية أثرت بشكل ضعيف على معدلات البطالة في المدى القصير والطويل ، حيث تمكنت الكتلة النقدية  $M_2$  من التأثير إيجابا على البطالة في المدى القصير ولكن بنسب ضئيلة ، في حين كان لها تأثير سلبي في المدى الطويل ، أما معدل إعادة الخصم TR فكان له تأثير سلبي في تخفيض معدل البطالة على المدى الطويل ، وبخصوص التضخم فكان له تأثير سلبي على البطالة على المدى القصير وتأثير إيجابي على المدى الطويل .

. **الإقتراحات والتوصيات :**

في ظل هذه الرسالة العلمية حاولنا إبداء بعض التوصيات والإقتراحات عليها تكون مفتاح الوصول إلى حلول وجيهة لهذه الإختلالات والعقبات كما هو موضح فيمايلي :

. العمل على إيجاد مورد آخر لتمويل قطاع التشغيل وعدم الإعتتماد فقط على المحروقات في إستغلال عوائدها لتغطية نفقات التشغيل .

. تجنب وضع حلول ظرفية ومؤقتة فيما يخص قطاع التشغيل لما تفرزه من إنعكاسات غير مرغوب فيها والتي يصعب تداركها فيما بعد .

. إعطاء أهمية للفئة العمرية ما فوق الأربعين لأن جلهم يعيلون عائلات وعدم حصولهم على وظيفة أو أي مدخول يتسبب في الفقر وسوء الظروف المعيشية وبالتالي البطالة .

. تفعيل سياسة الرقمنة ومحاربة الفساد الإداري الذي مازال يخلق جو من الضبابية في إرساء معالم الشفافية خاصة في مجال التشغيل .

. إعتداد أدوات إحصائية قياسية في التحليل آخذنا بعين الإعتبار الصدمات المفاجئة التي تهز الإقتصاد بهدف العمل بها مستقبلا في رسم سياسات وخطط تنمية ناجحة من طرف الخبراء وصناع القرار .

. رسم سياسات وخطط تنمية بناء على دراسات ومعطيات حقيقية فعلية عكس دراسات ومعطيات غير واضحة تغطيها الضبابية .

- إعادة النظر في ما يسمى بمنحة البطالة التي ساوت بين حاملي الشهادات وبين غير المتحصلين على شهادات مهنية .

### آفاق الدراسة :

نأمل أن تكون دراستنا قد ساهمت في إثراء أفكاركم ومعارفكم ، مع تمنياتنا بمواصلة هذا المسار البحثي العلمي بمواضيع مماثلة في المستقبل كمايلي :

- إستراتيجيات السياسة النقدية للوصول إلى التوظيف الكامل .

- أثر التعديلات الهيكلية على السياسة النقدية في ظل إقتصاد السوق ( دراسة تحليلية الجزائر) .

- تداعيات إقتصاد السوق على البطالة في الجزائر .

- تداعيات تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية والبطالة في الجزائر .

- 01 - أحمد نصير. (2022). محاضرات مقياس السياسة النقدية و الاستقرار الإقتصاد الكلي. جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي.
- 02 - أسامة السيد عبد السميع. (2008). مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية الأسباب - الآثار - الحلول . مصر: دار الفكر الجامعي - الإسكندرية.
- 03 - البطالة : مكافحة البطالة بمساعدة السياسة النقدية <http://fastercapital.com> (10 تشرين الأول, 2023). تاريخ الاسترداد 3 مارس, 2024، من <http://fastercapital.com> : <http://fastercapital.com>
- 04 - الجامعة المستنصرية. (2022). تاريخ الاسترداد 05 01, 2024، من <https://uomustansiriyah.edu.iq>.
- 05 - الطيب لحيلج. (2014\_2015). الأدوات النوعية للسياسة النقدية . محاضرات مقدمة للطلبة السنة الثالثة ،ليسانس تخصص مالية .
- 06 - آيت عيسى عيسى. (2010). سياسة التشغيل في ظل التحولات الإقتصادية بالجزائر (إنعكاسات وآفاق إقتصادية وإجتماعية). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر.
- 07 - بلقاسم فاطيمة / بن عزوز زهرة. (2017). دور التنمية السياحية المستدامة في مواجهة البطالة - حالة الجزائر. مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر منشورة ، جامعة ابن خلدون ، تيارت.
- 08 - بن بوبكر رضوان. (2017). أزمة البطالة في ولاية ورقلة 2004 - 2016 (حالة وكالة التشغيل الولائية بورقلة ). مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة.
- 09 - بن عزة جلييلة. (جوان, 2017). سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2006 - 2014) . مجلة الإقتصاد الصناعي ، العدد 12 (1).
- 10 - بن ويس خيرة. (2015). أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية . مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر منشورة ، جامعة د.الطاهر مولاي ، سعيدة .
- 11 - بن يحي عبد الحق. (2019). العلاقة بين البطالة والتضخم دراسة تحليلية قياسية - حالة الجزائر (1970 - 2018) . مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر أكاديمي منشورة ، جامعة ابن خلدون ، تيارت.
- 12 - بوجنان أسماء / رحاي هاجر. (2015). دراسة تحليلية لتأثير سياسة الإنفاق العام على معدلات البطالة - حالة الجزائر .- مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر منشورة ، جامعة ابن خلدون ، تيارت.
- 13 - بودة نور الدين ، محمودي عبد القادر. (2017). السياسات الإقتصادية ودورها في القضاء على البطالة. مذكرة لنيل شهادة ماستر ، جامعة ابن خلدون ، تيارت.
- 14 - بوزار صفية. (08 - 09 ديسمبر 2014). فعالية وإنعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2014). مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات العقلا من الفقر في الدول العربية في ظل الوملة. المركز الجامعي تيبازة.
- 15 - بوكار سمير. (2017). التجربة الجزائرية في محاربة البطالة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) - وكالة أدرار .- مذكرة تخرج تدخل تحت متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي منشورة ، جامعة أحمد دراية ، أدرار.
- 16 - نواتي طارق، حمزة كوت، و رداد علي. (2018). دور السياسة المالية في معالجة مشكلة البطالة بالجزائر للفترة (2000 - 2016). مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي منشورة ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي.
- 17 - جون ماينارد كينز. (2010). النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقد ، ط1. (ترجمة إلهام عيداروس، المترجمون) أبو ظبي للثقافة

- والتراث (كلمة) ، الإمارات العربية المتحدة: دار العين للنشر.
- 18 - حريري بوشعور ، و فلاق صليحة. (2019). مسببات ظهور البطالة وآثارها الاقتصادية. مسببات ظهور البطالة وآثارها الاقتصادية (الصفحات 1-16). شلف: مكتبة عين الجامعة الإقتصاد والبحوث الاقتصادية .
- 19 - حكيمه فردي / نجمة رايس. (2017). أثر البطالة على تطور معدلات الجريمة دراسة حالة الجزائر للفترة 2001-2014. مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل.م.د) منشورة ، جامعة العربي التبسي ، تبسة .
- 20 - حمزاوي فتيحة ، واضح رشيدة. (2015). أثر السياسة المالية و السياسة النقدية على التوازنات الاقتصادية الكلية بالجزائر (2000م - 2014م). مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، جامعة ابن خلدون ، تيارت .
- 21 - حيمور مصطفى. (2015). قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر للفترة الممتدة 1987 - 2013 (دراسة قياسية تحليلية). مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي منشورة ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم.
- 22 - رابحي سالمه ، دادو حسناء. (2019). تقييم سياسات التشغيل في الجزائر دراسة حالة - ولاية أدرار . مذكرة لنيل شهادة الماستر منشورة ، جامعة أحمد دراية ، أدرار .
- 23 - راشدي فايزة. (2020). أثر السياسة النقدية على نشاط البنوك - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2009 - 2019). مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، جامعة ابن خلدون ، تيارت .
- 24 - رحيمي عيسى، قرقاد عادل، و العايب نصر الدين. (2018). ظاهرة البطالة : مفهومها ، أسبابها وآثارها. مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، ISSN:2602/7410(00).
- 25 - رمزي زكي. (1998). الإقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة. الكويت: عالم المعرفة.
- 26 - زكرياء مسعودي. (2022). السياسة العامة للتشغيل . محاضرات في مقياس السياسة العامة للتشغيل ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي .
- 27 - زواتنية عبد الدائم نصر الدين ، زياني محمد. (2018). مساهمة السياسة النقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية - دراسة حالة الجزائر. مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، جامعة ابن خلدون ، تيارت .
- 28 - زواويد لزهاري ، وآخرون. (جوان، 2018). سياسة التشغيل في الجزائر. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ، المركز الديمقراطي العربي (العدد 02)، صفحة 46.
- 29 - ساره صالح الخمشي، و شروق عبد العزيز الخليف . (2016). واقع مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية والمؤثرات التخطيطية لموادتها. الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين - مجلة الخدمة الاجتماعية(55).
- 30 - سعدية زايدي. (2019). سياسات التشغيل في الجزائر دراسة سوسيولوجية للامن الوظيفي . أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD منشورة ، جامعة باتنة 1 ، باتنة .
- 31 - سليم عقون. (2010). قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة قياسية تحليلية - حالة الجزائر. مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف .
- 32 - سمية بن هلال، و فاطمة الزهراء رحال. (2015). آليات محاربة البطالة في ظل التنمية الاقتصادية في الجزائر ، غير منشورة. مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر غير منشورة ، جامعة ابن خلدون ، تيارت .

- 33 - سنوسي خديجة. (2015). دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي، حالة الجزائر 2000-2013. جامعة أم البواقي .
- 34 - سويسبي أسماء. (2016). دراسة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة : 2015/1980. مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة.
- 35 - شليغم سعاد. (2016, 42). أزمة البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر .
- 36 - شماخي مريم. (2017). السياسة النقدية وإشكالية مراقبة الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2015). مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر منشورة ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة.
- 37 - طارق عبد الرؤوف عامر. (2015). أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها ، الطبعة العربية الثانية. عمان الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- 38 - عالم حليمة. (2015). سياسة التشغيل في الجزائر ودورها في الحد من البطالة دراسة حالة مديرية النشاط الإجتماعي والتضامن. مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر منشورة ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم.
- 39 - عبد الرؤوف أحمد الحنفي. (2022). البطالة ودورها في التأثير على الأمن المجتمعي. مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهننا الأشراف - نقهلية (JFSLT)، 24(01).
- 40 - عمر عيو ، كمال قسول. (2019, 01 01). دور السياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الإقتصاد - عرض تجارب دولية. AL- (ISSN :24437-0916) RYADA For Business Economics (العدد 05).
- 41 - غاني حسام ، قايد غربي محمد أمين. (2020). أثر السياسة النقدية على المعروض النقدي - دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة (1990 - 2018). مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، جامعة ابن خلدون ، تيارت .
- 42 - فاطمة ، نضال يدروج بوسالم. (سبتمبر، 2017). سياسة التشغيل في الجزائر بين الاهداف المسطرة والنتائج المحققة. مجلة البحوث والدراسات التجارية.
- 43 - فاطمة الزهراء رايس. (2023). الإستثمار الأجنبي في المحفظة المالية ودوره في تنشيط البورصات - دراسة حالة بورصة عمان 1995 - 2020. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD) منشورة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة.
- 44 - فرد أم الخير. (2019). مطبوعة في مقياس الإقتصاد الكلي (1) منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر.
- 45 - قاسيمي نوال. (2018). مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000 - 2017). مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر منشورة ، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة .
- 46 - محمد أحمد الأفندي. (2009). النقود والبنوك. اليمن: صنعاء.
- 47 - محمد إدريس. (2021). السياسة النقدية. (صندوق النقد العربي، المحرر) سلسلة كتيبات تعريفية(17)، الصفحات 1-36.
- 48 - محمد أمين لعوانة. (2020). دور السياسة النقدية في تحفيز الإقتصاد دراسة حالة - الولايات المتحدة الأمريكية . - مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي منشورة ، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جيجل .
- 49 - محمد علي. (03 01, 2020). السياسة النقدية و استخدامها في الفجوات التضخمية و الإنكماشية 2014/06/16. تاريخ الاسترداد 2024/03/06، من <http://b2b.com> موقع.

- 50 - محمود عبيد صالح عليوي السبهاني. (2016). *النقود و السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي (تجربة السودان أنموذجاً)*. السودان : المنهل للنشر و التوزيع.
- 51 - محوز ميمونة و سنوسي زاهية. (2017). أثر السياسة النقدية على عرض النقود - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2015. *مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر منشورة ، جامعة ابن خلدون ، تيارت.*
- 52 - مسعودي زكرياء. (2019). تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وإنعكاساتها على سياسة التشغيل - دراسة تحليلية منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه.*
- 53 - مسعود فطيمة الزهرة، و صابر سميحة. (2015). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض مستوى البطالة - دراسة ميدانية في ANSAJ و CNAC. *مذكرة تخرج لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر منشورة ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة.*
- 54 - معاشو سميرة. (2018). آليات التشغيل في الجزائر . *مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر منشورة ، جامعة مولاي الطاهر ، سعيدة .*
- 55 - معالجة البطالة من خلال مقاييس السياسة النقدية موقع [tp://fastercapital.com](http://fastercapital.com) (26 تشرين الأول 2023).
- 56 - مغراوي محي الدين عبد القادر ، وآخرون. (23 مارس، 2018). التشغيل في الجزائر : قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية. *مجلة التنظيم والعمل ، المجلد 7 ، العدد 1.*
- 57 - ميلودي أحمد ، نواري إسماعيل. (2022). السياسة العامة للتشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر . *مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر منشورة ، جامعة أحمد دراية ، أدرار .*
- 58 - ناجي بن حسين، مباركي محمد الهادي ، و عيساوي عبد الحليم . (2002). البطالة في الجزائر : دراسة تحليلية. *مجلة مخبر المغرب الكبير الإقتصاد والمجتمع، ISSN : 1112-3605 (01).*
- 59 - ناصر داداي عدون / عبد الرحمان العايب. (2010). *البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر. الساحة المركزية بن عكنون - الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.*
- 60 - ناظم محمد النوري الشمري. (1995). *النقود و المصارف . جامعة الموصل : مدرسة الكتب للطباعة و النشر .*
- 61 - نزار كاظم الخيكاني ، حيدر يونس الموسوي. (2015). *السياسات الإقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الإقتصاد الكلي ، الطبعة الثانية . عمان ، الأردن : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .*
- 62 - نوار فاطمة الزهرة / بلال سعاد. (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر منشورة ، جامعة ابن خلدون ، تيارت، 2016). *السياسة المالية وتأثيرها على البطالة - دراسة حالة الجزائر في الفترة 1990/2014.*
- 63 - هاشمي بريقل. (29 أكتوبر، 2017). البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع . *مجلة جيل العلوم الإنسانية والإجتماعية ، الصفحات 1-20.*
- 64 - ودان بوعبد الله. (2021). *الإقتصاد النقدي وأسواق رأس المال. مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس ل.م.د منشورة ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم.*
- 65 - وليد مصطفى شوايش. (2011). *السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي و الإقتصاد الوضعي ، الطبعة الأولى. بيروت ، لبنان: مكتب التوزيع في العالم العربي.*
- 66 - يعقوب طروم. (تاريخ الإطلاع 28-09-2019). *مقال السياسة النقدية الإنكماشية . منتدى every arals student.*

تهدف دراستنا إلى تحليل وقياس أثر السياسة النقدية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2023) ، وبغية الإحاطة بكل جوانب الموضوع تطرقنا في الجانب النظري إلى السياسة النقدية أهدافها ، أنواعها وأدواتها ، ثم البطالة وأسبابها وأثارها وسبل علاجها ودور السياسة النقدية في معالجة البطالة. ثم تناولنا في الجانب التطبيقي تطور مؤشرات السياسة النقدية وتطور مؤشرات البطالة وصولاً إلى دراسة قياسية وما توصلت إليه دراستنا هو أن السياسة النقدية كان لها تأثير ضعيف على معدلات البطالة من خلال النتائج المحققة وهو ما أثبتته الدراسة القياسية بإستعمال برنامج (Eviews10) ، حيث تمكنت الكتلة النقدية  $M_2$  من التأثير إيجاباً على البطالة في المدى القصير ولكن بنسب ضئيلة ، في حين كان لها تأثير سلبي في المدى الطويل ، أما معدل إعادة الخصم TR فكان له تأثير سلبي في تخفيض معدل البطالة على المدى الطويل وبخصوص التضخم فكان له تأثير سلبي على البطالة على المدى القصير وتأثير إيجابي على المدى الطويل .

**الكلمات الإفتتاحية :** السياسة النقدية ، البطالة ، سياسات التشغيل ، الجزائر ، نموذج ARDL .

### Abstract :

Our study aims to analyze and measure the impact of monetary policy on unemployment rates in Algeria during the period (2000 - 2023) , and in order to cover all aspects of the subject , we touched on the theoretical side of monetary policy , its objectives , types and tools , then unemployment , its causes , effects and ways to treat it , and the role of monetary policy in treating unemployment .

Then, in the applied aspect , we discussed the development of monetary policy indicators and the development of unemployment indicators , leading to econometrics . what our study found is that monetary policy has a weak impact on unemployment rates through the results achieved , which was proven by the econometrics using the Eviews10 program , where the monetary mass was able  $M_2$  had a positive impact on unemployment in the short term , but to a small extent , while it had a negative impact in the long term , while the rediscount rate TR had a negative impact in reducing the unemployment rate in the long term , regarding inflation , it had a negative impact on unemployment in the short term and a positive impact in the long term .

**Introductory words:** monetary policy, unemployment, employment policies, Algeria, ARDL model